وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة بعنوان:

معوقات بناء الإتحاد الإقتصادي المغاربي

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطالبتين:

- عبلة عيشونة
- منال بوشلاغم

إشراف الأستاذ:

د/ عميروش شلغوم

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
نجيب قماش	محمد الصديق بن يحيى جيجل	رئيسا
عميروش شلغوم	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
كريم بودخدخ	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

[يوسف: الآية 76]

يقول عماد الدين الأصفهاني:

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر".

نشكر الله عز وجل على نعمته التي أنعمها علينا لإتمام إنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر إلى كل من علمنا حرفا نافعا وعملا صالحا كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ "**عميروش هلغوم**" الذي أشرف على هذه المذكرة وعلى تصحيحها وتقويمها وكذا حرصه الشديد على تنويرنا بالنصائح والإرشادات ونشكر كل أساتذة جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل- وإلى طلبة علوم اقتصادية ماستر 2 تخصص إقتصاد دولي دفعة 2019.

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إتمام هذا العمل

عبلة *منال*

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: مدخل للاتحاد المغاربي	
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الإقتصادي	7
المطلب الأول: **مفهوم التكامل الإقتصادي**	7
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي	10
المطلب الثالث: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي	12
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاتحاد المغاربي	16
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الاتحاد المغاربي	16
المطلب الثاني: المعطيات الجغرافية لمنطقة الإتحاد المغاربي	18
المطلب الثالث: مبررات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية	25
المبحث الثالث: الإتحاد المغاربي: المقومات، الأهداف والمؤسسات	28
المطلب الأول: مقومات الإتحاد المغاربي	28
المطلب الثاني: أهداف الاتحاد المغاربي	33
المطلب الثالث: البناء الهيكلي ومؤسسات الإتحاد	35
خلاصة الفصل	41

الفصل الثاني: معوقات بناء اتحاد مغاربي	
تمهيد	43
المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية للاتحاد المغاربي	44
المطلب الأول: ضعف العلاقات الاقتصادية البينية والتبعية للخارج	44
المطلب الثاني: تأثير العولمة على الاتحاد المغاربي	53
المبحث الثاني: معوقات سياسية	61
المطلب الأول: اختلاف طبيعة النظم السياسية	61
المطلب الثاني: تأزم العلاقات المغاربية	64
المطلب الثالث: الأوضاع الداخلية والأمنية وانعكاساتها	70
المبحث الثالث: معوقات مؤسساتية واجتماعية	73
المطلب الأول: المعوقات المؤسساتية	73
المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية	76
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: مداخيل التفعيل وسيناريوهات الاتحاد المغاربي	
تمهيد	80
المبحث الأول: المدخل الاقتصادي لتفعيل الاتحاد المغاربي	81
المطلب الأول: وضع إستراتيجية للتكامل وإعادة النظر في المقاربة المتبعة	81
المطلب الثاني: تبني السياسات البديلة وتفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص	83
المبحث الثاني: المدخل السياسي والقانوني لتفعيل الإتحاد المغاربي	87
المطلب الأول: المدخل السياسي	87
المطلب الثاني: المخل القانوني	90
المبحث الثالث: سيناريوهات الإتحاد المغاربي	95

المطلب الأول: سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة والتفكك	95
المطلب الثاني: سيناريو التنسيق والاندماج دون بلوغ التكامل	96
المطلب الثالث: سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية	98
المطلب الرابع: السيناريو المرجح	100
خلاصة الفصل	103
الخاتمة	105
قائمة المراجع	110
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	المراحل الموضوعة لبلوغ الاتحاد المغاربي	18
02	بعض مؤشرات التنمية البشرية لدول الاتحاد المغاربي لسنة 2016	21
03	الموارد الطبيعية لبلدان الإتحاد المغاربي لعام 2016	25
04	تدفقات الإستثمارات البينية بالمليون دولار من سنة 2001 إلى سنة 2012	46
05	الصادرات البينية لدول المغرب العربي (أهم منتجاتها المصدرة بالمليون دولار)	48
06	الواردات البينية للاتحاد المغاربي (أهم المنتجات المستوردة بالمليون دولار)	49
07	التعريفات المتعلقة بالرسوم الجمركية بالنسبة للبلدان العربية	58
08	مكانة العلاقات التشاركية التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي(%)	60
09	مراحل قضية الصحراء الغربية	70-68

فهرس الأشكال

الرقم	العناوين	الصفحة
01	تمثل خريطة موقع بلدان الاتحاد المغاربي	19
02	خريطة تمثل أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها دول الاتحاد المغاربي	23
03	الهيكل التنظيمي للإتحاد المغاربي	40

مقدمة

إن بداية ظهور التكتلات والتجمعات الإقليمية تعود، وبشكل واضح، إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث ظهرت عدة تكتلات إقليمية في العالم وذلك لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد وتداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى خاصة الدول المتجاورة جغرافيا.

والتكامل الاقتصادي يعتبر أكثر جاذبية في العالم المعاصر، وذلك من خلال النتائج المدهشة لبعض التجارب التكاملية والحدودية، وأحسن مثال على ذلك التجربة التكاملية الأوروبية التي تعد قوة اقتصادية في الوقت الراهن، ولها إمكانيات معتبرة في النظام الدولي.

والدول المغاربية لم تكن بمعزل عن هذه التحولات والتطورات العالمية، وقد سعت الأقطار المغاربية إلى تحقيق التكامل فيما بينها ، وهذا منذ فترة الاستعمار، وأبرز حدث تاريخي يمكن الرجوع إليه هو مؤتمر طنجة سنة 1958م؛ لقد مرت الدول المغاربية بتجارب تاريخية وحدودية تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية لتتجسد فعليا بعد الاستقلال، من خلال تجربة اللجنة اللجنة الإستشارية الدائمة سنة 1964 م والتي أسست لأجل بعث إندماج وتكامل إقتصادي مغاربي.

استمرت فكرة إنشاء إتحاد مغاربي بالنسبة للدول الخمس في شمال إفريقيا في الحضور، ومن الأفكار الرائدة التي أعلن عنها رؤساء هذه الدول خلال الثمانينات. وللاتحاد المغاربي أسس متينة تتمثل في مقوماته الاستراتيجية والحضارية، من وحدة تاريخ والدين واللغة، وتدعها عوامل أخرى مساعدة لإنشائه؛ ورغم الجهود المبذولة من بعض دول المنطقة على النحو المستمر، إلا أن الفكرة مازالت تتردد في مكانها، واستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الدولية، من أبرز معالمها ظهور العامل الاقتصادي كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية، ومن هنا تم إنشاء الإتحاد المغاربي سنة 1989م والذي يمثل مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمس: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

ويهدف هذا الإتحاد إلى تحقيق تكامل بين الدول المغاربية في جميع المجالات، إلا أنه لم يحقق طموحات شعوب المنطقة، لافتقاره عامل الفعالية والاستمرارية نتيجة وجود عدة معوقات رهنت هذا المشروع وأبقته جامدا طيلة فترة طويلة من الزمن.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل المعوقات التي حالت دون نجاح تجربة الإتحاد الاقتصادي المغاربي؟

وتحاول الدراسة الإجابة على جملة من التساؤلات الفرعية المرتبطة بالسؤال الرئيسي والمتمثلة في:

- فيما تتمثل مقومات مشروع الإتحاد المغاربي؟
- فيما تتمثل أهم العوائق التي اعترضت نجاح مشروع الاتحاد المغاربي؟
- ما هي سبل معالجة معوقات الإتحاد المغاربي؟

الفرضيات:

- للدول المغاربية مؤهلات عدة وإمكانيات عديدة كالقيم المشتركة، وحدة الدين والهوية، الثروات الطبيعية والبشرية، والتي تؤهلها لبناء إتحاد قوي ومتكامل.
- تشمل معوقات قيام الاتحاد المغاربي مختلف الخلافات السياسة بين دوله، قضية الصحراء الغربية، وضعف العلاقات البينية، وتخلف الجوانب الاجتماعية والمؤسسية.
- تشجيع التجارة البنية والإستثمارات البينية وتسوية قضية الصحراء الغربية قد تساعد في تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على معطيات جغرافية ومبررات ودوافع قيام الإتحاد المغاربي.
- معرفة أهم المقومات وأهداف الإتحاد المغاربي.
- تحليل أسباب فشل التكامل المغاربي.
- إستعراض أهم سبل معالجة أسباب فشل الإتحاد المغاربي، عرض مجموعة من السيناريوهات المرتبطة بمستقبله.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بالتجربة الوحودية للدول المغاربية، بالتعرض إلى واقعها الاقتصادي ومعطياتها الجغرافية والوقوف أمام المعوقات التي كانت سببا في تعثر التجربة التكاملية المغاربية، كما أنها تتضمن تقديم حلول ومقترحات لإعادة تفعيل الإتحاد المغاربي.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب يمكن حصرها في ما يلي:

- الاهتمام بقضايا الدول المغاربية وحيوية الموضوع.

- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الإتحاد المغاربي من خلال الإطلاع على مقوماته ودوافع إنشائه وأهدافه.
- النقص الكبير في معالجة مواضيع في مثل هذا الموضوع في جامعتنا.
- ارتباط الموضوع بتخصصنا (الاقتصاد الدولي).

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، واختيار صحة الفرضيات المتبناة، فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي. استخدمنا المنهج الوصفي من أجل سرد وقائع تاريخية وتقديم نبذة عن الخلفية التاريخية وأهم المعطيات الجغرافية لمنطقة الإتحاد المغاربي،.

استخدمنا المنهج التحليلي لتفسير وتحليل بعض النقاط الهامة والمؤثرة على مسار الإتحاد المغاربي والمتمثلة في ضعف التجارة البينية والإستثمارات، وتحليل الأسباب المختلفة لتعثر هذا الشمروع، مع اقتراح حلول عملية لتجاوزها.

صعوبات الدراسة:

إذا كان بد من الإشارة إلى بعض الصعوبات فأقول لا محال من أن تعترض الباحث عديد من الصعوبات التي تعكس سلبا على محل الدراسة وتجعله دائما بحاجة للبحث والتطوير من أجل تغطية أوجه القصور للإلمام بالموضوع، ومن بين هذه المعوقات التي نجذها:

- عدم توفر المعلومات بكثرة في هذا الموضوع المتشابك تاريخيا وسياسيا واقتصاديا وقانونيا.
- قلة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع.
- ضيق الوقت لدراستنا الموضوع.

دراسات سابقة:

1- دراسة الدكتورة صبيحة بخوش بعنوان "إتحاد المغرب العربي واقع التكامل ومعوقات السياسة البينية 2007"، حيث تلقى هذه الدراسة على مشكلات التي رافقت ظهور إتحاد مغاربي، وتحليل أهم النقاط التي دفعت بتكتل دولة وأهداف هذا التكتل ومقوماته.

2- دراسة رقية بلقاسمي، مذكرة ماجستير بعنوان "التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية" لسنة 2010-2011، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على التحديات التي تواجه التكامل المغاربي والمقومات التي تتمتع بها المنطقة من أجل إرساء تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات.

3- دراسة: صبحي ولد، بعنوان "التبادل التجاري بين دول المغرب العربي، وسبل تعزيزه، حيث ركزت هذه الدراسة على تقييم حجم التبادل التجاري بين الدول المغاربية للتعرف على واقع وحجم هذا التبادل وإلى الوسائل التي يمكن أن تساهم في تطوير الإتحاد المغاربي.

أما فيما يخص الدراسة التي نحن بصددها والمسمات بمعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي فالشيء الذي تميزت به عن الدراسات السابقة والتي في معظمها أغفلت هذا الجانب ألا وهو دراسة معمقة لمعوقات الإتحاد وكيف يمكن تجاوزها عن طريق تفعيله وتقديم سيناريوهات لمستقبل هذا الإتحاد.

تقسيم الدراسة:

بغية الإجابة عن إشكالية البحث، وانطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها، تم تقسيم إلى جانب المقدمة والخاتمة هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ نتناول في الفصل الأول مدخل للاتحاد المغاربي، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، نستعرض في المبحث الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي. نبين في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للإتحاد المغاربي. نتناول في المبحث الثالث معوقات الإتحاد المغاربي، أهدافه ومؤسساته.

نبين في الفصل الثاني معوقات الإتحاد المغاربي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. نتناول في المبحث الأول المعوقات الاقتصادية لبناء الإتحاد المغاربي. نتطرق في المبحث الثاني إلى المعوقات السياسة للاتحاد المغاربي. أما المبحث الثالث فنتناول فيه معوقات مؤسساتية اجتماعية.

ونخصص الفصل الثالث لذكر مداخل تفعيل الإتحاد المغاربي وسيناريوهاته، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. نتناول في المبحث الأول المدخل الاقتصادي لتفعيل الإتحاد المغاربي. أما المبحث الثاني المدخل السياسي والقانوني لتفعيل الإتحاد. وفيما يخص المبحث الثالث فنتناول فيه السيناريوهات الإتحاد المغاربي.

نستعرض فيما يأتي من المذكرة مضمون الفصول الثلاثة والنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: مدخل للاتحاد المغاربي

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الإقتصادي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاتحاد المغاربي

المبحث الثالث: الإتحاد المغاربي المقومات، الأهداف والمؤسسات

خلاصة الفصل

تمهيد:

يشكل التكامل الاقتصادي أحد أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إذ شهدت مختلف مناطق العالم قيام عدة تكتلات وأشكال تعاون بين العديد من الدول. أدت هذه الأخيرة إلى زيادة درجة المبادلات التجارية وتنقل العمالة وراس المال. وعززت من مستويات التقدم والرفاهية للعديد من الدول التي بلغت مستويات متقدمة من التكامل على غرار تجربة الإتحاد الأوربي.

سعت الدول المغاربية إلى تحقيق التكامل فيما بينها بهدف إنشاء وحدة مغاربية، والتي هي في الواقع نتيجة حتمية لما يربط هذه الشعوب من أواصر الإخاء والتقارب من وحدة التاريخ، واللغة، ونمط المعيشة، والخصائص الحضارية المشتركة، بالإضافة لما تتوفر عليه هذه البلدان المغاربية من موارد طبيعية وإمكانيات اقتصادية. تعتبر هذه الأخيرة من أهم المقومات والدوافع لتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدولة، المتمثل في تحقيق الوحدة المغاربية من أجل إرساء الأمن، والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

مما سبق، سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ نخصص المبحث الأول لشعرض الإطار النظري للتكامل الإقتصادي. نتناول في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للاتحاد المغاربي. نستعرض في المبحث الثالث مقومات الاتحاد المغاربي، أهدافه، البناء الهيكلي والمؤسسات للاتحاد.

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الإقتصادي

لقد أصبح التكامل الإقتصادي الطابع المميز للإقتصاد الدولي، خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذا لم تعد الدولة تعيش في معزل عن باقي دول العالم، وذلك بسبب التحديات التي تمخضت عن عالم ما بعد الحرب. لذلك لجأت الدول إلى التكامل الإقتصادي من أجل رفع مستوى معيشة مواطنها، وتدعيم مركزها السياسي والإقتصادي على الصعيد الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي

سنتناول في هذا المطلب إلى مجموعة من تعاريف للتكامل الإقتصادي وأهدافه.

أولا: تعريف التكامل الإقتصادي

تعددت التعاريف التي تناولت التكامل الإقتصادي، ولم يتفق المفكرون على تعريف واحد للتكامل، وبالتالي، نذكر من بينها مجموعة من التعاريف:

1- **التعريف الأول:** هو اتفاق ما بين دولتين على الأقل لإزالة كافة العوائق التي تحول دون إنتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الإقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان[1].

2- التعريف الثاني: هو إتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الإقتصادية بهدف إذابة إقتصاداتها في إقتصاد واحد، وإلغاء القيود على حركة السلع، والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، وذلك بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية[2].

3- التعريف الثالث: التكامل الإقتصادي هو عملية سياسية، وإقتصادية، واجتماعية وإدارية مستمرة باتجاه إقامة علاقات إندماجية متكافئة لخلق مصالح إقتصادية متبادلة، من خلال إزالة كافة العقبات التي تعترض

---

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في تجارة دولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص140.

[2] الفاتح محمد عثمان مختار، **التكامل الإقتصادي، إنعكاساته على الدول العربية**، أما راباك، مجلة محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، 2014، ص106.

حركة التجارة القائمة بين دول الأعضاء في مشروع التكامل الإقتصادي، من خلال التنسيق في السياسات الإقتصادية بين دول الأعضاء[1].

4- التعريف الرابع: يعرف **بيلا بلاسا** التكامل الإقتصادي على أنه عملية وحالة؛ فبوصفه عملية، فإنه يتضمن الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى إلغاء التميز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة. وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه في تحديد مفهومه باعتباره عملية. وإذا تم النظر إليه بوصفه حالة، فإنه يمكن القول بأنه يتمثل في إزالة مختلف صور التفرقة بين الإقتصادات القومية، مما يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها ويراد الوصول إليها من خلال التكامل[2].

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج بأن " التكامل الإقتصادي هو إتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العوائق والعقبات التي تعترض حركة تجارة السلع، وحركة الأشخاص ورؤوس الأموال. يتحقق هذا من خلال تنسيق السياسات الإقتصادية، بهدف تحقيق النمو والرفاهية في كافة هذه البلدان.

ثانيا: أهداف التكامل الإقتصادي

تسعى الدول من وراء عملية التكامل إلى تحقيق أهداف عديدة، ويمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:

1- يمكن التكامل الإقتصادي للدول الأعضاء من التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.
2- تحقيق الوفرات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى إتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء، وبالتالي، زيادة الإنتاج وإنخفاض تكاليفه.
3- تحقيق الوفرات الخارجية، ويكون ذلك نتيجة إتساع الأسواق، بحيث تؤدي التحسينات الناتجة عن التعاون والتكامل إلى زيادة تنافسية الدول الأعضاء كتكتل مقارنة بباقي دول العالم، ما يعزز من صادراتها إلى الخارج.

---

[1] عائشة إبراهيم عبير، **التكامل الإقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة القاهرة، 2007، ص22.

[2] إلياس حناش، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017، 2018، ص11.

4- يؤدي التكامل الإقتصادي إلى تغيير الهيكل الإقتصادي للدول الأطراف، حيث يلعب دورا فاعلا في تحويل إقتصادها إلى اقتصاد صناعي وإنتاجي يتميز بالتنافسية العالية.

5- إسهام التكامل الإقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج.

6- تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الإستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الإقتصادية[1].

7- بناء إقتصاد قوي يقلل من الإعتماد على الخارج، وذلك نظرا للإتحاد الجمركي، وإقامة السوق المشتركة، ما يؤدي إلى زيادة معدل التبادل الإقتصادي بين دول التكامل، وعموما يقلل من التبعية إلى العالم الخارجي[2].

8- تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الإختلافات والنزاعات بين الدول المجاورة.

9- إرساء الأسس الديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها.

10- رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني دول الأعضاء.

11- تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية، وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة.

12- إعادة توزيع السكان بين دول الأعضاء من خلال إنتقال السكان من المناطق الأكثر إكتظاظا إلى المناطق الأقل سكانا[3].

---

[1] كفية قسميوري، **التكامل الإقتصادي بالإتحاد الأروبي كأداة لتدعيم الإستقرار الإقتصادي، دراسة حالة اليونان خلال فترة 2008-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيرر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 15، 16.

[2] بوالكور نور الدين، **أثر التكامل الإقتصادي على التوازنات الخارجية لدول الأعضاء، حالة التكامل الإقتصادي العربي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير – إقتصاديات المالية والبنوك – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص30.

[3] بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، 2008، ص ص12، 13.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

هناك عدة مراحل يمر بها التكامل الاقتصادي، وذلك ما سنحاول استعراضه فيما يلي:

أولا: اتفاقية التفضيلات التجارية

تعتبر هذه الاتفاقيات من أضعف أشكال التكامل وأول مراحله، حيث تقوم الدولة المتعاقدة بتقديم تخفيضات على التعريفة الجمركية لمجموعة من السلع القادمة من الدول الأخرى في الاتفاقية[1].

يتميز هذا النظام بالالتزام بما يلي:

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير جمركية.
- يشمل هذا النظام على المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط ولا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء الحق في صياغة ورسم سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية تمنح للدول الأخرى حق معاملة مميزة في مجال تبادل السلع، والغرض منه تسهيل التبادل التجاري بدون تمييز.
- تكون هناك عدد من الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين الدول المنتمية إلى إقليم معين.
- ترتيبات التبادل التجاري بين الدول السائرة في طريق النمو على الخصوص حتى لو كانت غير منتمية إلى نفس الإقليم، يعتبر اتفاقية للتفضيل التجاري[2].

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

في هذه المرحلة، تلغى ضرائب الإستيراد والقيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء، ولكن تبقي كل دولة عضو على تعريفتها الجمركية وسياستها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء[3]،

---

[1] أشكال التكامل الإقتصادي متاح على الموقع: https://bohotti.plogspots.com/2016/07blog-postog ، تاريخ الإطلاع: 2019/04/25، على الساعة: 22:55.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2013، ص388.

ومثال ذلك المنطقة التجارية الحرة الأوروبية التي قامت سنة 1959 بين دول مثل إنجلترا، السويد، النرويج، الدنمارك، البرتغال، النمسا وسويسرا[1].

ثالثا: الإتحاد الجمركي

يتفق هذا الشكل من التكتل الإقليمي مع الشكل السابق من حيث إلغائه للرسوم والقيود الجمركية، والقيود على الواردات بين الدول الأعضاء، إذ تتخلص الدول الأعضاء من كافة الحواجز المقيدة لحركات السلع المنتجة وعناصر الإنتاج، وتقوم بتطبيق تعريفة جمركية موحدة إتجاه باقي دول العالم[2].

يتميز الاتحاد الجمركي بما يلي:

- الحد من مشكلة إدخال السلع إلى الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة.
- تتقاسم الدول الأعضاء الإيرادات الجمركية من خلال إنشاء صندوق تجمع فيه كافة الإيرادات، ومن ثم إعادة توزيعها على الدول الأعضاء بشكل يقلل من الإختلافات في الإيرادات للدول قبل وبعد دخولها في الإتحاد.
- أكبر تحدي يواجه دول الإتحاد هو الإتفاق على تعريفة موحدة للواردات مع باقي دول العالم، بالإضافة إلى إيجاد آلية مناسبة لإعادة توزيع الإيرادات الجمركية[3].

رابعا: السوق المشتركة

تعتبر هذه المرحلة أكثر تقدما باتجاه تحقيق التكامل الإقتصادي من الأشكال التي سبق ذكرها، وبذلك تصبح إقتصادات الدول الأعضاء أكثر اندماجا مما هي عليه في الحالات السابقة. إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية أمام العالم الخارجي، في مثل هذا التوجه يتم إلغاء القيود على حركة

---

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص62.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص147.

[3] أشكال التكامل الإقتصادي متاح على الموقع: https://bohotti.plogspots.com/2016/07blog-postog ، تاريخ الإطلاع: 2019/04/25، على الساعة: 22:55.

الأفراد ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى التنسيق في السياسات الإقتصادية المالية والنقدية للدول الأعضاء. ومن مثال ذلك السوق الأوروبية المشتركة[1].

خامسا: الإتحاد الإقتصادي

في هذا الشكل، لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة الرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، بل يضاف إلى ذلك التنسيق على أعلى مستوى بين السياسات المالية والنقدية والإقتصادية للدول الأعضاء[2].

سادسا: التكامل الإقتصادي الكامل

تعتبر مرحلة الاندماج الإقتصادي الكامل المرحلة النهائية في عملية التكامل الإقتصادي، وفيها تقوم الدول الأعضاء بتوحيد السياسات الإقتصادية المالية والنقدية بالإضافة إلى تحرير كامل لحركة السلع وعوامل الإنتاج[3]. في الغالب، تُكلل هذه المرحلة بقيام وحدة نقدية، تسمح بإنشاء بنك مركزي موحد، يدير سياسة نقدية مشتركة ويتكفل بإصدار عملة موحدة.

المطلب الثالث: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي

تتلخص فيما يلي:

1- توفير الموارد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم الركيزة الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي، فعدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة. فبعض الدول تتوفر على إمكانيات زراعية وموارد مائية تتيح زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره، وفي البعض الآخر توجد ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساس لتطور الصناعة، وبعض

---

(1) شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص63.

(2) يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص148.

(3) أصديقي أحمد، **مجلس التعاون الخليجي بين العملية الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وقسم العلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص26.

الدول الأخرى يتوفر فيها مناخ يناسبها لتكون بلدا سياحيا، وبالتالي، تقام النشاطات الإقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على إستخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع وتطوير النشاطات بشكل عام[1].

2- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية: إن لعنصر العمل الإقتصادي والفني أهمية في العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها، لأنه ضروري لنجاح التكامل، كما أن التكامل يعمل على تحقيق التنمية في ظل التطور التكنولوجي الذي يتيحه. فهو يستخدم في تحقيق الكفاءة المثلى للموارد المستخدمة وأداء الأنشطة الإقتصادية من أجل زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء[2].

3- التخصص وتقسيم العمل: لكي يوفر التكامل الإقتصادي للدول المتكاملة عائدا ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل، الذي يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج والحجم الكبير على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة. وهذا يعتبر مهم لقيام التكامل وإستمراريته ونجاحه وفعاليته. في حين، يؤدي عدم توفر التخصص وتقسيم العمل إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة بين الدول المتكاملة، حيث يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا أو تضرر البعض منها لصالح البعض الآخر.

لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل للحصول على منافع أكبر[3].

4- توفر البنية التحتية الأساسية: ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والإتصال...إلخ، وهو عنصر مهم لنجاح التكامل الإقتصادي، لأن فعالية التكامل الإقتصادي تبقى محدودة ما دامت الدول المتكاملة تفتقر إلى طرق ووسائل النقل، حيث تؤدي إلى ضعف الإستفادة من المزايا المتوفرة، مما يؤثر على قدرتها التنافسية أمام دول أخرى قد تكون أقل كفاءة إنتاجية منها.

---

[1] حناش إلياس، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلة تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، ككلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، 2012-2013، ص22.

[3] حناش إلياس، مرجع سبق ذكره، ص18.

5- التقارب الجغرافي للدول المتكاملة: يمكن إعتبار التقارب الجغرافي شرطا أساسيا لنجاح عملية التكامل، حيث يؤدي إلى تنمية المبادلات الإقتصادية بأقل تكاليف، لأن التبادل التجاري يحدث داخل شبكة محدودة جغرافيا، ما يشمل إنتقال السلع والخدمات داخل منطقة التكامل. إلا أنه أصبح أقل أهمية نظرا لتطور التكنولوجيا ووسائل الإتصال والمواصلات.

6- تقارب مستويات التنمية والدخول: يجب أن تكون الإقتصادات المتكاملة متقاربة من حيث مستويات التنمية ومستويات الدخول الفردية، لأن عدم توفر هذه الشروط يجعل التكامل لصالح البعض على حساب البعض الآخر.

7- وجود الفوائض والعجوزات: إنه من ضروري لقيام التكامل الإقتصادي توفر حاجة تمويل أو فائض تمويل، لأن هدف دولة من تكامل هو سد العجز أو تصريف الفائض، وهذا العجز أو الفائض يكون إما رؤوس أموال أو سلع إنتاجية أو خدمات، ويشترط أن تكون صورة العجز أو الفائض تناسبية أو تناظرية من أجل إنشاء توازن بين فعل الآخر والعطاء في العلاقة التكاملية[1].

8- مقومات ثقافية وإجتماعية: تسهل الدعائم الثقافية الموحدة من تعزيز عوامل الوحدة الإقتصادية، عن طريق مساهمة النخب المثقفة في بيان مزايا الوحدة، وإنعكاساتها على جميع أفراد الأمة الواحدة. كما أن التقاليد والعادات المشتركة هي الأخرى تلعب دورا محوريا في عملية الإندماج، ليس فقط عن طريق تأييد فئات المجتمع لها، بل كذلك في توسيع العمليات الإنتاجية والإستهلاكية التي تخضع لسلوكيات متشابهة من حيث هياكل الطلب والإستهلاك في المجتمع[2].

ثانيا: دوافع التكامل الإقتصادي

تتمثل دوافع التكامل الإقتصادي فيما يلي:

1- إتساع حجم السوق: إن ضيق حجم السوق يعجز عن استيعاب ما تنتجه مشروعات هذه الدول، وعند دخولها في التكامل الإقتصادي يؤدي إلى إتساع سوق السلع ويوسع دائرة منتجات هذه الدول، وهذا ما يحقق مكاسب للدول الأعضاء، منها زيادة الطاقة الإنتاجية[3].

---

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 23،24.

[2] حنيش الحاج، **التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص8.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص145.

2- دوافع التشغيل: تساهم سوق العمل الواسعة في المنطقة التكاملية في توفير فرص العمل والتشغيل، حيث أن وجود الفائض من العمالة في منطقة ما يسمح بتدفقها إلى منطقة النقص في العمالة، ويمكن استيعاب العمالة المتحققة أيضا كطاقة إضافة للقوة إنتاجية، فالتكامل يؤدي إلى تنوع في تركيبة الطلب على العمل، وبالتالي، يتم توفير إمكانيات أكبر لتطوير نوعية عنصر العمل حسب نوعية النشاط.

3- زيادة معدل النمو الإقتصادي: تهدف الوحدات الإقتصادية في المنطقة التكاملية إلى تحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانيات المالية، والعينية والبشرية المتاحة للدول الأعضاء، مما يؤدي إلى إتساع حجم السوق وذلك من خلال التركيز على إستغلال الموارد وعناصر الإنتاج الأكثر وفرة والموجودة لتوظيف رؤوس الأموال والعمالة، إلى جانب إستغلال القدرات التنظيمية والإدارية، مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في الإنتاج الإجمالي للمنطقة، وبالتالي، إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو.

4- دوافع تنويع الصادرات وتدعيم الكفاءة الصناعية: يحقق التكامل الإقتصادي للدول بصفة عامة تنويع صادراتها إلى دول عديدة، مما يساعد على مواجهة التقلبات السوقية وعدم الإستقرار في الأسعار المحلية، كما يؤدي التكامل الإقتصادي إلى تحقيق التنافسية على المستوى الإقليمي، مما ينتج عنه تحسين الكفاءة الإنتاجية وتطوير القاعدة التكنولوجية؛ فالتكامل الإقتصادي يتيح قدرات أكبر للإستفادة من إقامة قاعدة تكنولوجية محلية.

5- دوافع توفير الحماية وتعزيز المركز التفاوضي على المستوى الدولي: تشكل الحماية الإقتصادية للأسواق والصناعات الناشئة خاصة في الدول النامية، دافعا مهما للتكامل الإقتصادي، بالنظر إلى أن التكامل يعطي للمؤسسات ضمن الإقتصادات المحمية فرصة الإندماج والاستفادة من الخبرات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج، مما يساعد تلك الدول على تكوين مؤسسات قادرة على المنافسة. كما يوفر لتلك المؤسسات قدر كبير من الموارد تسمح لها بتحقيق الإستقلال المالي نتيجة لزيادة الإيرادات. يساعد التكامل الإقتصادي أيضا على تعزيز المركز التفاوضي للمجموعة المتكاملة إتجاه القضايا التجارية سواء مع الدول الأخرى أو مع المؤسسات الدولية، وذلك بفضل تجميع كل إمكانيات التصدير والإستيراد في مجموعة واحدة[1].

[1] أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص16، 17.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاتحاد المغاربي

برز الاتحاد المغاربي كمحاولة لتوحيد اقتصادات دول المنطقة وتبني الوحدة فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل، نظرا لما تحتله المنطقة من موقع إستراتيجي وامتلاكها لخصائص جغرافية وتاريخية مشتركة. سنتناول في هذا المبحث الخلفية التاريخية للاتحاد المغاربي والمعطيات الجغرافية ودوافع قيامه.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الاتحاد المغاربي

المقصود بدول الاتحاد المغاربي الدول الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. وتعود تسميته من الأصل العربي "جزيرة المغرب"، هذه التسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي أدخل المسلمون عليها الإسلام في القرن السابع ميلادي. ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة: دلالة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه، حيث كثيرا ما يوصف المغرب العربي بالأسطورة، فالمرجعية التاريخية للمغرب العربي تعود إلى العصر القديم قبل أن يعززها الدين الإسلامي الذي عمل على بناء الانسجام والتقارب بين شعوب المنطقة[1].

وتعود فكرة إنشاء تكامل مغاربي إلى بداية القرن الماضي، وتجلى ذلك في محاولات تأسيس هيكل مشترك لمحاربة الاستعمار الفرنسي في بلاد المغرب العربي. كان ذلك من خلال حركة طلبة شمال إفريقيا في الثلاثينيات، جبهة التحرير التي تزعمها عبد الكريم خطاب في نهاية الأربعينيات، مبادرة الملك محمد الخامس عام 1956 بوضع إطار لإقامة إتحاد بين الجزائر والمغرب وتونس وذلك عقب استقلال المغرب وتونس[2].

وتعتبر ندوة طنجة بالمغرب أول مبادرة تجمع من حولها زعماء دول المغرب الثلاث: الجزائر المغرب، وتونس لإرساء أسس الاتحاد المغاربي، وبهذا تعد هذه الندوة الخطوة الأولى في طريق الاندماج. ويمكن ذكر ثلاث مراحل تطورت فيها تجربة التعاون الاقتصادي:

---

[1] ناجي حريرش، عبد الرحمن ولاد زاوي، **تنافسية تكامل الاقتصادي المغاربي– الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سوق أهراس، العدد 15 الجزء 1، ديسمبر 2017، الجزائر، ص 06.

[2] إلياس سالم، **التكتلات الاقتصادية آلية لتعزيز فرص التسويق الدولي– الإتحاد المغاربي نموذجا**، مجلة الجزائر لسياسات الاقتصادية العدد 3، 2012، الجزائر، ص 175.

- صيغة التعاون القطاعي على امتداد أربع سنوات 1964- 1968.
- صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي، وامتدت هذه المحاولة من 1968 إلى 1975، وانعقدت فيها المفاوضات حول الصيغتين لمشروع الاتفاق.
- صيغة مراسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع في ميادين الزراعة والصناعات التقليدية.

وقد اصطحب ذلك في ندوة الجزائر 1975 مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها ورواج إنتاجها. وفي العاشر يونيو 1988، انعقد في زرالدة (الجزائر) مؤتمر نتج عنه تشكيل "لجنة سياسية مغاربية" وخمس لجان فرعية. ولقد أنهت هذه اللجان الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988:

- الشؤون الجمركية والمالية الرباط (14- 16 سبتمبر).
- اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة (17- 18 سبتمبر).
- الثقافة التنظيمية والهيكلة لطرابلس (17- 18 سبتمبر).
- الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواكشط (21- 24 ديسمبر).
- الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية بتونس (23- 24 سبتمبر).

انعقدت معاهدة تأسيس اتحاد مغاربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف كل من الجزائر وموريتانيا، تونس، ليبيا، المغرب[1].

وفي جويلية 1990، التقى قادة الدول الخمس بزرالدة في قمة تبنت إستراتيجية مشتركة للتنمية الاقتصادية. وتم وضع قواعد التكامل الإقليمي الحقيقي خلال 3 مراحل موضحة في الجدول الآتي:

[1] بن شلاط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015. 2017، ص 14.

الجدول رقم(01): المراحل الموضوعة لبلوغ الاتحاد المغاربي

المرحلة	الفترة	الهدف
الأولى	1992- 1995	إنشاء منطقة تبادل حر بإعفاء من الحقوق الجمركية وإلغاء تدريجي للحواجز الجمركية
الثانية	1996- 1999	إنشاء إتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة جمركية مشتركة.
الثالثة	إبتداءا من 2000	تأسيس إتحاد اقتصادي.

المصدر: بن شلاط مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المطلب الثاني: المعطيات الجغرافية لمنطقة الإتحاد المغاربي

أولا: الموقع

تقع منطقة الإتحاد المغاربي في شمال قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 15°- 25° درجة شرقا، وتمر على الجناح الغربي للوطن العربي، كما أنها تطل على البحر المتوسط الذي يحدها شمالا ساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي. وتضم المنطقة الدول الخمس وهي: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا[1].

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى لشمال إفريقيا، وتطل على البحر المتوسط شمالا بساحل طوله 1200 كلم، ويحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا، وتونس وليبيا شرقا، والمغرب والصحراء الغربية غربا.

تقع ليبيا وسط شمال إفريقيا بين المشرق والمغرب، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر المتوسط الذي تطل عليه بطول 1800 كلم، ومن الجنوب النيجر وتشاد.

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط بساحل طوله 1300كلم، ويحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر.

[1] جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي- دراسة قانونية سياسية**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 22.

تقع المملكة المغربية في الشمال الغربي لإفريقيا، يحدها البحر المتوسط بساحل طوله 537كلم الممتد على واجهة المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية.

أما موريتانيا، فتقع في الجزء الشمالي الغربي للقارة الإفريقية، يحدها شمالا الجزائر وجنوبا نهر السنغال، وشرقا مالي، ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل طوله حوالي 700 كلم.

فموقع منطقة المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية[1].

الشكل رقم 01: يمثل خريطة موقع بلدان الاتحاد المغاربي

المصدر: عائشة مصطفاوي، "**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964 – 1999)**"، لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، تاريخ، جامعة الوادي، الجزائر 2013/ 2014، ص 12.

[1] جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

ثانيا: تضاريس ومساحة المغرب العربي

جعلت طبيعة تضاريس بلاد المغرب العربي منها منطقة جغرافية واحدة تتألف في مجملها من إقليم ساحلي خصب، وهضاب قارية رعوية في الوسط، وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب، تتخللها سلاسل جبال الأطلس في شكل كتل جبلية متعاقبة من ساحل البحر في الشمال وحتى حافة الصحراء في الجنوب، مع ارتفاع نسبي بالمغرب الأقصى (جبل طبقال 4165م)، وبعض أقاليم الجزائر (جبل شلية 2328م)، وهذا ما أعطى للمنطقة المغاربية صفة إقليم متكامل يغطي مساحة شاسعة؛ حيث تبلغ مساحة الجزائر 2381740 كلم^2، تونس 163610 كلم^2، ليبيا 1775500 كلم^2، المغرب 446550 كلم^2، موريتانيا 1030700 كلم^2، وهذا ما يجعل بلاد المغرب بمثل هذا الاتساع والامتداد تألف إحدى الكتل الجغرافية الرئيسية في العالم، والتي توفر المجال الطبيعي الملائم لقيام تكتل ذو وزن دولي وتأثير إقليمي مهم [1].

ثالثا: المناخ

يتسم الوضع المناخي للمنطقة بالتنوع، حيث الصيف معتدل الحرارة والشتاء الدافئ قليل البرودة. وهذا راجع لوقوعها على شاطئ البحر المتوسط، ولكن هذا المناخ المتوسطي يتغير كلما توغلنا نحو الجنوب أين تقع المنطقة الصحراوية ومناخها الصحراوي المعروف بالحرارة الشديدة وتكون الأمطار فيه شبه منعدمة.

فمناخ الجزائر يسيطر عليه مناخ متوسطي في الجزء الشمال المحاذي للبحر المتوسط حيث الصيف حار ومعتدل الحرارة شتاءً. أما بالنسبة للمغرب، نجده كذلك معتدل الحرارة صيفا وقليل البرودة شتاءً، وهذا راجع لإطلالها على الشواطئ المتوسطة والأطلسية. يتسم المناخ في تونس هو الآخر بالتنوع، ففي الشمال المطل على البحر المتوسط يكون معتدل الحرارة صيفا والبرودة شتاء، أما الجزء الجنوبي فيتسم بالمناخ الصحراوي حيث ترتفع الحرارة وتكون الأمطار شبه منعدمة. بينما ليبيا يتسم مناخها المتوسطي في الجزء الشمالي منها المحاذي للبحر المتوسط نجده أيضا صيفا حارا وشتاءا معتدلا.

وأخيرا فمناخ موريتانيا تسيطر عليه الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق وتنزل في المناطق المطلة على الأطلس وكما أن مناخها معروف أيضا بالرياح الجافة.

يتضح لنا من خلال هذا العرض الموجز للوضع الجغرافي والمنافي للمنطقة بأن أغلبية الدول المغاربية تشكل منطقة جغرافية واحدة وما يعطي المنطقة صفة إقليم متكامل [2].

---

[1] رقية بلقاسمي، **تكامل إقليمي مغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010– 2011، ص 38.

[2] جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 26.

رابعا: التركيبة البشرية

يتشكل سكان البلدان المغاربية من عنصر جيولوجي أساسي وهو العنصر العربي، وهو الغالب بالإضافة إلى عناصر أخرى أصلية في المنطقة وهي أساسا الأمازيغ، إلى جانب الأفارقة جنوب الصحراء والإسبان والأتراك، ويجمعهم غالبا الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك.

يبلغ عدد سكان البلدان المغاربية الخمس حسب إحصائيات 2016، حوالي 98.3 مليون نسمة، يتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية. وقد رافق هذا التطور الهائل للسكان تفاوت كبير لتوزع سكان حسب المناطق في دول المغرب العربي، فنجد مثلا في المناطق الساحلية تبلغ الكثافة السكانية ذروتها بمعدل يفوق 200 ن/كلم^2، نظرا لوجود البحر وتوفر خدمات ومواطن الشغل، أما المناطق الداخلية فهي تضم كثافة سكانية تتراوح بين 200/50 ساكن/ كلم، وتتناقص الكثافة السكانية في المناطق الجنوبية، وذلك يعود للمناخ الصحراوي القاسي لافتقار الصحراء لأبسط مقومات الحياة، إضافة إلى غياب البنية التحتية [1]. والجدول التالي يبين هذه الإحصائيات لسنة 2016:

الجدول رقم (02): بعض مؤشرات التنمية البشرية لدول الاتحاد المغاربي لسنة 2016

البلد	عدد السكان مليون نسمة	نسبة الولادات في الألف	نسبة الوفيات في الألف	معدل أمد الحياة (سنة)	قيمة التنمية البشرية	الرتبة عالميا
الجزائر	43,6	42	2	80,4	0,801	35
تونس	11,5	22	7	72,9	0,749	91
المغرب	33,2	23	6	71,11	0,686	106
ليبيا	6,5	28	3	71,4	0,503	121
موريتانيا	3,5	41	13	51,9	0,454	154
المجموع	98,3					

المصدر: المغرب العربي- المعرفة، متاحة على الموقع:http://www.moarefa.ora تاريخ الإطلاع: 2019/03/25، على الساعة : 10:02 سا.

[1] مقدم عبد الجبار، **تنافس الأورو الأمريكي على المنطقة المغاربية وأثرها على تعاون المغاربي**، مذكرة ماستر علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2017، 2018، ص 14،15.

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى مغاربيا في درجة التنمية البشرية والتي قدرت بـ 0,801، حيث بلغ عدد سكانها 43,6 مليون نسمة، في حين أن نسبة الولادات قدرت بـ 42 في الألف وهي كبيرة مقارنة بنسبة الوفيات، حيث قدرت بـ2 في الألف.

أما بالنسبة لتونس فتحتل المرتبة الثانية من حيث مستوى التنمية البشرية التي بلغت 0,749 ولكنها تحتل المرتبة الثالثة في عدد السكان الذي بلغ 11,5 مليون نسمة، كما أن نسبة الولادات قد بلغت 22 في الألف مقارنة مع عدد الوفيات الذي بلغ 7 في الألف ويعتبر نسبة صغيرة لعدد الولادات.

كما تحتل المغرب المرتبة الثالثة بقيمة 0,86 من الرغم أنها تحتل المرتبة الثانية في عدد السكان حيث بلغ عدد سكانها33,2 مليون نسمة، كما شهدت تقارب في نسب الولادات والوفيات مع تونس بنسبة 23 في الألف و 6 في الألف على التوالي.

أما فيما يخص ليبيا وموريتانيا فقد احتلتا المراتب الأخيرة في معدل التنمية البشرية بـ0,503 و 0,454 على التوالي، حيث بلغ عدد سكانها 6,5 مليون نسمة و3,5 نسمة على التوالي، كما كانت نسبة الولادات في موريتانيا أكبر من ليبيا التي قدرت بـ41 في ألف و28 في ألف على التوالي، في المقابل نلاحظ ارتفاع عدد الوفيات في موريتانيا المقدر بـ13 في ألف مقارنة مع ليبيا التي تقدر بـ3 في الألف.

خامسا: المعطيات الاقتصادية

تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، نظرا للتباين في وفرة الموارد الطبيعية والاقتصادية وهذا ما يتيح إمكانية التعاون بين البلدان الخمس حيث يجد كل بلد ما يحتاجه في الدول الأخرى[1].

[1] خالد بن شريف، **دول المغرب العربي: بالأرقام والثروات الهائلة لكن ضائعة**، بتاريخ 4 أفريل 2015، على الموقع:
Https://sasapost.com/maghreb-countries-thenumbers-of-lost-fortumes تاريخ الإطلاع: 2019/05/13، على الساعة: 20:15

الشكل رقم 02: خريطة تمثل أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها دول الاتحاد المغاربي

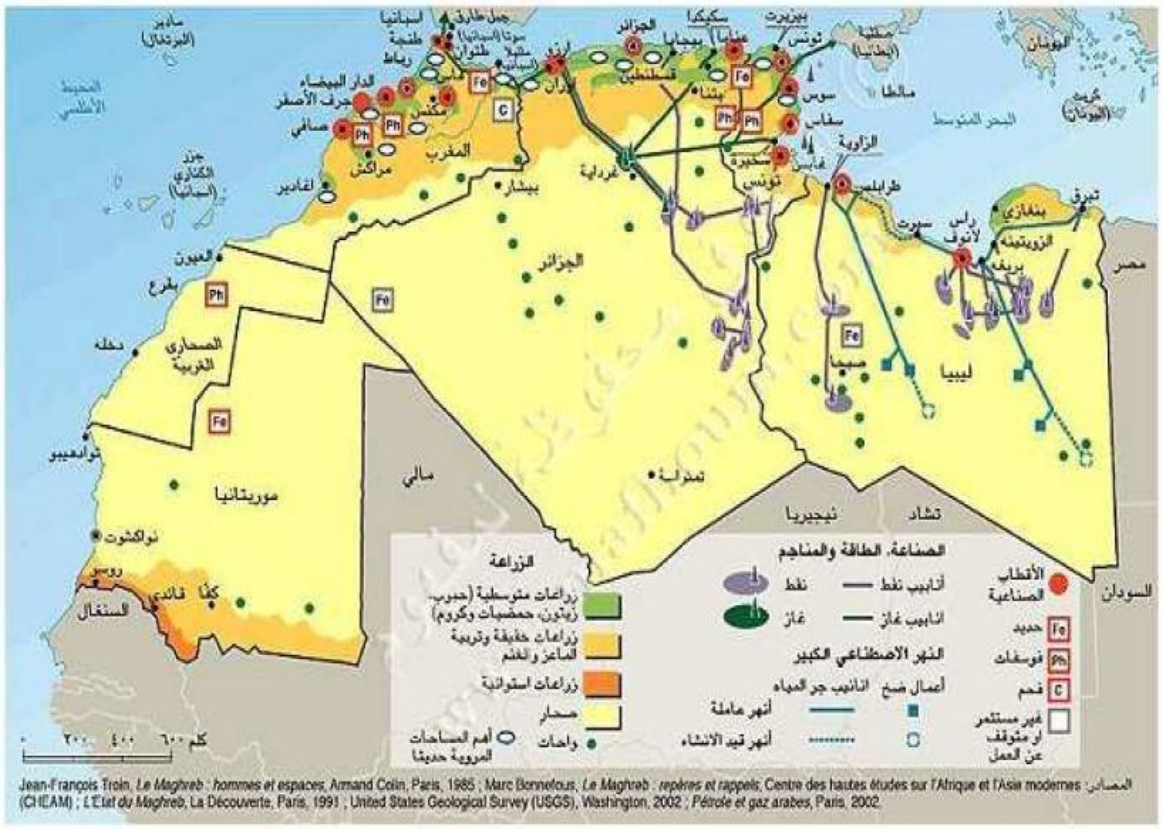

المصدر: عائشة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

يرتكز الاقتصاد الجزائري على الثروات النفطية والطاقوية بالأساس، حيث يمثل 60% من إيرادات الميزانية العامة، و97% من حجم الصادرات، كما تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، و12 من حيث التصدير. كما تقوم بتكرير نصف موادها البترولية الخام، إضافة إلى ذلك فالجزائر تملك ثروات مهمة من الغاز، حيث تحتل المرتبة 5 من حيث الإنتاج والمرتبة 3 في التصدير. كما أنها تتوفر أيضا على ثروات معدنية من الحديد والزنك والرصاص والرخام، بالإضافة إلى المعادن الثمينة مثل الذهب واليورانيوم.

أما المغرب، فيتوفر على ثروة معدنية تتمثل أساس في الفوسفات، حيث يحتضن أكبر احتياطي في العالم، ويحتل المرتبة 3 عالميا في الإنتاج بحوالي 29,5 مليون طن سنويا، ويعد المغرب من أهم الدول المنتجة للثروة السمكية، يملك 17 ميناءا مخصصا لذلك يمكنه من إنتاج أكثر من 594 ألف طن من الأسماك[1].

[1] خالد بن شريف، مرجع سبق ذكره.

كما توجد بتونس كميات لا بأس بها من الموارد البترولية، إذ تنتج 97600 برميل يوميا من النفط، كما تحصل على ما يقارب النصف من مصادرها الطاقوية فقط من الغاز الطبيعي، الذي تتوفر عليه، حيث تبلغ احتياطاتها من الغاز الطبيعي حوالي 65 بليون م^3، بينما يبلغ مخزون احتياطي النفط 450 مليون برميل، وهي تعتمد على هذه الموارد النفطية لتلبية حاجاتها الطاقوية لتخفيف على اقتصادها من عبء الاستيراد. كما تزخر أيضا بثروات معدنية من الذهب والحديد والفوسفات والزنك والملح.

وتتوفر ليبيا على احتياطي نفطي قدره 41,5 مليار برميل، وتنتج في المتوسط حوالي 2 مليون برميل سنويا، كما تملك احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي، تقدر بـ52,7 تريليون قدم مكعب، وتنتج حوالي 11 مليار متر مكعب يوميا من الغاز. بالإضافة إلى تلك الثروات فليبيا تتوفر أيضا على موارد بيتر وكيماوية مهمة، والحديد والصلب والأسمدة ومواد البناء.

وتعتبر موريتانيا أفقر دول الإتحاد المغاربي، إلا أنها هي الأخرى تمتلك الثروات البترولية والمعدنية والبحرية أيضا، حيث تبلغ احتياطاتها المؤكدة من النفط بـ 600 مليون برميل. كما تتوفر على موارد معدنية هامة منها الحديد الذي يناهز إنتاجه 1,1 مليون طن في السنة، وهي نسبة قليلة مقارنة مع المخزون الضخم لهذا المعدن الذي تكتنزه، فهي تعد ثاني مصدر له بعد جنوب إفريقيا على مستوى القارة الإفريقية. كما تصدر موريتانيا كذلك الذهب والنحاس، إذ تنتج بمتوسط 2000 أونصة ذهبية و45 طن من النحاس سنويا [1].

والجدول التالي يبين الموارد الاقتصادية لبلدان إتحاد المغرب العربي:

[1] خالد بن شريف، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (03): الموارد الطبيعية لبلدان الإتحاد المغاربي لعام 2016

الموارد الاقتصادية /البلد	موريتانيا	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
القمح(مليون طن)	2,700	3,800	17,500	1,400	0,130
البترول (مليون طن)	0,9	0,02	106,00	3,71	70,09
الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	0,05	0,04	452	1,75	3,10
الإنتاج الإجمالي للطاقة	0,41	0,628	602,880	7,120	73,420
الفوسفات (مليون طن)	3	21	10,8	9,1	/
الذهب (كيلوغرام)	115	228	15,000	/	/
الحديد (مليون طن)	31+	0,130	15,2	1,500	10,400

المصدر: المغرب العربي- المعرفة، متاحة على الموقع: http://www.moarefa.ora تاريخ الإطلاع: 2019/03/25، على الساعة : 10:02 سا.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تتصدر المراتب الأولى في أغلب الموارد الطبيعية خاصة في إنتاج البترول والغاز الطبيعي بقيمة 106 مليون طن و452 مليار متر مكعب، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في إنتاج إجمالي الطاقات التي قدرت قيمتها بـ602,880، تليها ليبيا في المرتبة الثانية كذلك في إنتاج البترول بقيمة 70,09 مليون طن و3,10 مليار متر مكعب في إنتاج الغاز الطبيعي وإنتاج الإجمالي للطاقات بقيمة 43,420، لكنها منعدمة تماما من حيث الفوسفات والذهب. في حين نجد أن المغرب تحتل المرتبة الأولى من حيث وفرة الذهب والفوسفات بقيمة 228 كيلوغرام و21 مليون طن، في حين نرى أن تونس وموريتانيا تحتل المراتب الأخيرة في الموارد الاقتصادية.

المطلب الثالث: مبررات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية

إن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، ومبادرات الشراكة الدولية التي تحيط بها وشروط التبادل التجاري والمنافسة غير العادلة، يبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب أولوية على أجندة قادة الدول المغاربية.

أولا: المبررات الداخلية

من أهمها نذكر ما يلي:

– إن غياب الاندماج المغاربي حسب ما تشير إليه الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تصل 2%، وكذلك عجز في مواطن الشغل بقدر بـ 20000 ألف فرصة عمل سنويا.

– ورغم إنتاج السوق المغاربية لأكثر من 98 مليون نسمة، فإن المبادلات لم تتجاوز نسبتها 4% من مجمل المبادلات مع الخارج.

– تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1,540% من الإنتاج الزراعي العالمي، بسبب تخلف القطاع الفلاحي في هذه الدول وهو ما يستوجب سياسيات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

– ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين أن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الإتحاد.

– يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل بما يسمح بخلق فرص أوسع للاستثمار، كما يساعد على حل مشكلة البطالة المنتشرة في الدول المغاربية[1].

ثانيا: المبررات الخارجية

ويمكن إبرازها فيما يلي:

– اقتصادات دول المغرب العربي هي اقتصادات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبرى التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي، ستزداد قابلية هذه الاقتصادات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري.

---

[1] فيصل بهلولي، **إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية كمدخل لتحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بليدة 2، العدد 14، 2014، ص 197.

– إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس، المغرب، موريتانيا) وتواجد دولا أخرى في طريق الانضمام (الجزائر وليبيا) يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وزيادة معدلات الإنتاجية.

– إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، كلها تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وهو ما يفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة، ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص.

– إن انضمام دول كالصين والهند بإمكانياتهما الهائلة إلى المنظمة العالمية للتجارة سيشكل تحديا مباشرا لصادرات دول المغرب العربي، كصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس، حيث أنه من المتوقع أن تكون حصة الصين 50% بدلا من 16% في السوق الأمريكية، وسيقفز من 18% إلى 29% في سوق الاتحاد الأوروبي.

– هناك حاجة ملحة للدول المغاربية إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق متعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينهما تؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية الإقليمية[1].

[1] فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

المبحث الثالث: الإتحاد المغاربي: المقومات، الأهداف والمؤسسات

لبلدان الاتحاد المغاربي مجموعة من المقومات الأساسية التي أدت إلى سعيها لقيام إتحاد مغاربي يمكنها من تحقيق مجموعة من الأهداف التي نصت عليها معاهدة إنشائه، كما أنه تنظيم لا يختلف عن أشكال التكامل الدولية الأخرى، فهو أيضا يتوفر على مؤسسات وأجهزة هيكلية يقوم عليها.

المطلب الأول: مقومات الإتحاد المغاربي

للإتحاد المغاربي مجموعة من المقومات نلخصها فيما يلي:

أولا: الدعائم الأساسية للإتحاد

1- وحدة الدين واللغة:

1-1 الدين: إن وحدة الدين ضرورة ملحة لوحدة الشعب، وإن تعدد الأديان لا يمنع من قيام هذا الإتحاد، ولا يضعف قوته أو يؤثر في كيانه، فهناك دول تعتنق العديد من الديانات، ومع ذلك فإن شعوبها لها مواصفات قانونية، أما إذا رجعنا لشعوب أقطار المغرب، فإن دينها الإسلام، وبمذهب واحد وهو المذهب الملكي. كما أن الاختلافات المذهبية ليست موجودة تقريبا، فالإسلام هو أداة للوحدة بين الشعوب فمن القضايا التي نبذها الإسلام عنف التفرقة والتجزئة لأنهما عنصران من عناصر الضعف والانحطاط[1].

1-2 اللغة: اللغة هي أداة للتواصل ووسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب، واللغة العربية إلى جانب لغات أخرى كالأمازيغية تمثل أداة ووسيلة للتعبير عن كل مظاهر الثقافية والفكرية لأفراد المنطقة المغاربية، وبالتالي، فهي لغات الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك لغة التاريخ والوطن، ويعني هذا أن اللغة الواحدة التي يتحدث بها شعوب المغرب العربي هي مكس ة ب وعامل مدعم لمسيرة الإتحاد إذ أنه يتم الانسجام للتفكير في المشاعر والأهداف. وهي اللغة المعتمدة في كافة دساتير أقطار المغرب العربي كلغة وطنية ورسمية[2].

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي- بين حسابات سياسية وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 50.

[2] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2- وحدة التاريخ والمعيشة المشتركة:

إن المستقبل لا يتحدد طبقا للظروف الحالية الراهنة التي تعيشها الشعوب المغاربية فحسب بل تمتد جذورها إلى الماضي وتاريخها الطويل الحافل بتضحيات جسام، ومقاومة الاحتلال الذي كان يهدف إلى طمس هويتهم واستغلال مواردهم الطبيعية والبشرية.

أما، بالنسبة للمعيشة المشتركة، فهي متوفرة في الدول المغاربية واتحادهم في اللغة والعقيدة والمصالح المشتركة، والرقعة الجغرافية والتاريخ المشترك ولديهم الشعور بالرغبة في العيش معا.

3- وحدة الثقافة والنظم التشريعية:

إن وحدة اللغة في دول المغاربية أدت إلى وحدة الثقافة والتفكير الذي أدى بدوره إلى خلق مفاهيم مشتركة، ولقد ازدادت هذه الوحدة بعد توحيد برامج الدراسة في دول المغرب العربي.

كما نجد النظم التشريعية واحدة في غالبية الدول المغاربية لأن أصوله وفروعه مستمدة من قواعد التشريعات الإسلامية.

وما قيل عن الوحدة التشريعية يقال أيضا بالنسبة لوحدة النظم الاجتماعية، ولقد تحققت لشعوب المغرب العربي نظم اجتماعية مشتركة نتيجة لوحدة اللغة والتاريخ والجنس، كما يشتركون في معظم العادات والزواج والمعاشرة، وبالتالي، هذا التقارب الثقافي والاجتماعي والقانوني من شأنه أن يوفر التطابق والانسجام بين الشعوب المغاربية داخل الإتحاد ودعم قيام الإتحاد المغاربي[1].

4- الرقعة الجغرافية:

إن الوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغاربية ومن العوامل التي تساعد على قيام الإتحاد المغاربي، حيث تتكون المنطقة من رقعة جغرافية واحدة واقعة كلها في شمال إفريقيا، تزيد مساحتها عن 6 ملايين كلم^2. وهذه الرقعة الشاسعة أغلبها صحراء، تكون إقليم طبيعي للمنطقة المغاربية بتيمز بالتنوع

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 38.

في الإمكانيات والموارد الطبيعية والمناخ، وهو ما أكد على أهمية الترابط الجغرافي كأحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربية[1].

ثانيا: المقومات الإستراتيجية

1- العامل الاقتصادي:

إن منطقة المغرب العربي توجد فيها إمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاع الطاقوي الذي تتصدره الجزائر وليبيا اللتان تصدران النفط، فضلا عن الغاز الطبيعي الجزائري الموجه إلى أوروبا، والقطاع المعدني المتنوع من الفوسفات والحديد ونحاس وغيرها، هذان القطاعان أساسيان يؤهلان دول المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجارة محكمة بين دول المنطقة والعالم الخارجي.

وبعد إعلان الجماعة الأوروبية عن نيتها في تكوين سوق موحدة، بحلول عام 1993، تولدت القناعة لدى قادة المغرب العربي بأنهم بحاجة إلى تنسيق جهودهم التي يمكن لهم أن يتعاملوا أفضل في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ومن ثم على الدول المغاربية أن تتجمع حتى تستطيع أن تتعاون داخل المنطقة وخارجها.

وحتى تتمكن من تنسيق سياستها الاقتصادية داخليا وخارجيا، وحمايتها من الاستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الأجنبية، يجب عليها الاستغلال الأمثل لثرواتها الاقتصادية لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل التجارب بينها وبين المجموعة الاقتصادية، بعد دخول اليونان والبرتغال واسبانيا إلى السوق الأوروبية ومنافستها في منتوجاتها خاصة الحوامض الكروم والزيوت، وهو ما يعتبر مشكلة بالنسبة للدول المغربية نظرا لتعاملها مع السوق الأوروبية أكثر من الدول العربية وفقا لاتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية[2].

2- عامل الأخطار الأمنية والإستراتيجية:

يعد هذا العامل أحد أهم العوامل التي دفعت دول المغرب العربي نحو السعي لإنشاء الإتحاد، فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار المنطقة خاصة على أثر الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

قبل قيام الإتحاد المغاربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والآثار المترتبة على اعتبار مياه خليج سرت مياه إقليمية ليبية، وهو الأمر التي تعارضه أمريكا، وكذلك تصاعد التوتر بين المغرب واسبانيا نتيجة محاولة استرجاع المغرب لسبتة ومليلة.

وكذلك مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر أيضا أحد العوامل الأساسية التي دفعت بدول المغرب العربي نحو الإتحاد، لأنه لا يمكن بناء مغرب عربي موحد دون حل نهائي وعادل لهذه القضية.

3- أنظمة الحكم المغاربية:

إن أنظمة الحكم في دول الإتحاد الخمس معظمها أنظمة متشابهة فنظم الحكم فيها نظم جمهورية عدا المغرب الذي يتبع النظام الملكي إلا أنه لا يعتبر حاجز قوي لبناء الإتحاد المغاربي.

فالجزائر تحصلت على الاستقلال سنة 1962، وخلال اسم الدول المعلن نجد تأكيدا على أن الجزائر جمهورية يترأسها رئيس جمهورية منتخب من طرف الشعب، وفي المغرب تأسست المملكة عام 1457 والمغرب الدولة المغاربية التي تتبع النظام الملكي والملك هو الوزير الأول والطاقم الحكومي.

أما تونس فنظامها السياسي يشبه النظام السياسي الجزائري، تم إعلان عنها في1957م، وموريتانيا نظرا لوصف اسم الدولة المعلن، يتضح أنها جمهورية على رأسها رئيس الجمهورية. وكذلك أيضا بالنسبة لليبيا التي تحصلت على الاستقلال عام 1951 [1].

4- الظروف السياسة:

لقد دخل المغرب العربي منذ 1989 في ثوب جديد من الحياة السياسية يتمثل في التغير السياسي، فلقد عرفت الجزائر نظام الحزب الواحد الذي انفرد به حزب جبهة التحرير الذي وصل إلى حالة ركود وفساد، ما أدى إلى التعددية الحزبية التي سمح بها دستور 1989م ما نتج عنه ظهور 60 حزبا.

أما المغرب فقد عرف أيضا التعددية الحزبية وظهر على الساحة السياسية 13 حزبا، أما تونس ففي سنة 1981 تم سماح بالتعددية الحزبية، وأصبح 7 أحزاب في الساحة السياسية.

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 46.

وأيضا موريتانيا لمقتضى الدستور 1991 تم التحول إلى التعددية الحزبية حيث يوجد الساحة السياسية 8 أحزاب[1].

ثالثا: العوامل المساعدة:

1- تأزم العمل العربي المشترك:

لأن تعثر العمل العربي المشترك عن مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الأمن العربي حيث تبين عدم قدرة العرب في عدة لقاءات عربية تطبيق معاهدة الدفاع المشترك، نتيجة الانقسام والتصدع الذي ساد بعد المصالحة المصرية الإسرائيلية التي توجت باتفاقية كامب ديفيد 1978م والمعاهدة المصرية الإسرائيلية 1979م، فلقد كانت هذه المصالحة امتحانا عسيرا على النظام العربي الذي وشك على الانهيار، وزيادة على ذلك الخلافات العربية حول الصراع العربي- الإسرائيلي والحرب العراقية- الإيرانية الذي أثرت على فعالية الجامعة العربية، حيث جعلتها تقف عاجزة تماما على القيام بالمهام المنوطة بها مما جعل منطقة المغرب العربي مهددة بأخطار خارجية، يضاف لما سبق المخاطر الهائلة التي تواجه كل المنطقة العربية بفعل الأحداث الأخيرة سنة 2011 التي أدت إلى تفكك العديد من الدول وتراجع العمل العربي المشترك.

2- عجز الدول القطرية على تحقيق التنمية الشاملة وحماية أمنها:

يمكن أن يعتبر عجز الدولة القطرية، عاملا لقيام الوحدة المغاربية وكذلك بسبب عجز الدولة القطرية على تحقيق تطلعات الشعوب بالنسبة للتنمية الشاملة، وصيانة الاستقلال الوطني وحماية الأمن الوطني، وهو ما جعل الشعوب يشكون في قدرة الدولة على حل المشاكل التنموية[2]. في ظل الصعوبات والتهديدات التي تصادف سياستها التنموية، وبقاء هذه الدول متخلفة أصبح ذلك غير مقبولا شعبيا ولا دوليا، لأن النظام الاقتصادي الدولي القائم لا يعد إلا بكيانات الاقتصادية الكبرى، فعالة يكن لها احتراما وتقديرا[3].

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد المغاربي

لقد نصت معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي على مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة والتي لخصت ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من المعاهدة وتتمثل في:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن مقوماتها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات، والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[1].

ولقد أشارت المادة الثالثة إلى مجموعة من الأهداف أخرى تستخلص ما يلي:

أولا: الأهداف السياسية

من بين الأهداف السياسية والدولية للإتحاد المغاربي تحقيق تقدم ورفاهية المجتمع المغاربي والدفاع عن حقوقه، وهو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة، التي تربط الدول ببعضها البعض.

حيث يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقها، إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو دولة من دول الإتحاد، كما يسعى الإتحاد إلى التكفل بالدول المغاربية للمحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية. وفي هذا السياق تنتهج الدول الأعضاء سياسية مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار[2].

---

[1] معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي. مراكش 17 فبراير 1989.

[2] المرجع نفسه.

ثانيا: الأهداف الأمنية والدفاعية

يسعى الإتحاد إلى تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف من خلال «صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء»، أي بمعنى أي اعتداء على إحدى الدول يعتبر اعتداءا على جميع دول الإتحاد المغاربي.

كما نصت معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي من خلال المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة على: «تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط وتنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى»[1]، ومنه خلال هذا تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع لتحقيق ذلك[2].

ثالثا: الأهداف الاقتصادية

يهدف تعاون دول الإتحاد لتحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية، ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي، بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية، وتسهيل حركة النقل للبضائع، والأشخاص، والخدمات، والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.

- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة، حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية.

- تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي مغاربي.

---

[1] معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي. مراكش 17 فبراير 1989.

[2] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص ص 92- 94.

- إنشاء منطقة تبادل حر عام 1992.
- إقامة إتحاد جمركي عام 1995.
- إنشاء سوق مشتركة عام 2000.
- الوصول إلى إرساء إتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للإتحاد المغاربي.

ولتحقيق ذلك، فإنه من الضروري خلق شركات اقتصادية مغاربية وكذلك مجمعات صناعية، في إطار تكاملي وليس تنافسي بهدف الوصول إلى السوق المغاربية المشتركة ودعم روابط التعاون والتكامل مع المجموعات الأخرى خاصة مع السوق الأوروبية المشتركة، من أجل تقوية مركزها التفاوضي [1].

رابعا: الأهداف الثقافية

تنص المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة:

- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.
- الحفاظ على القيم الروحية والخلفية المستوحاة من تعاليم الإسلام وصيانة الهوية القومية العربية الإسلامية، حيث تعتبر من بين الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف.
- تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية.
- إنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية[2].

المطلب الثالث: البناء الهيكلي ومؤسسات الإتحاد

للإتحاد المغاربي مجموعة من الأجهزة والمؤسسات مكونة ومؤسسة له تتمثل في:

أولا: أجهزة الإتحاد المغاربي

يتكون الإتحاد المغاربي من مجموعة من الأجهزة الرئيسية، تتمثل فيما يلي:

---

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

1- مجلس الرئاسة:

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الإتحاد، تكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء. ويعقد دوراته كل سنة، كما له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولمجلس الرئاسة وحده السلطة في اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

2- مجلس وزراء الخارجية:

يتكون من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفة للشؤون الخارجية لبلدان الإتحاد، ويتولى مجلس الوزراء الخارجية المهام التالية:

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دراسة جميع القضايا التي يكلف بها مجلس الرئاسة.

ويعقد مجلس الوزراء الخارجية دورات عادية، كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوى من مجلس الرئاسة، أو بناءً على طلب أحد الأعضاء، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء[1].

3- مجلس الوزراء الأولين ورؤساء الحكومات

للوزراء الأولين ورؤساء الحكومات للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

4- لجنة المتابعة:

يتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس الوزراء، دولته أو لجنة الشعبية العامة لمتابعة شؤون الإتحاد. تقوم هذه اللجنة بمتابعة قضايا الإتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الإتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية.

---

[1] الموقع الرسمي للإتحاد المغاربي: http://www.magherberabe.org/ar/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/06، على الساعة: 8:40.

تعتبر لجنة المتابعة بمثابة هيئة مراقبة لتطبيق قرارات الإتحاد وجهاز لتنشيط العمل الوحدوي. تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمال على مجلس وزراء الخارجية. كما تؤمن لجنة المتابعة نتائج أعمالها بالتعاون مع الأمانة العامة على تطوير أشغال مختلف الهيئات والأعضاء الديناميكية في عمل الإتحاد. وتعمل لجنة المتابعة أيضا بالتعاون مع لجنة الأمانة على تطوير أشغال مختف الهيئات. هذا وتعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة لها[1].

5- اللجان الوزارية المتخصصة:

وتتمثل فيما يلي:

5-1- لجنة الأمن الغذائي: تهتم بكل من: القطاعات الفلاحية والثروة الحيوانية؛ المياه والغابات؛ صناعات الفلاحية والغذائية؛ استصلاح الأراضي والصيد البحري؛ تجارة الموارد الغذائية؛ البحث الزراعي والبيطري والبيئة؛ ومؤسسات الدعم الفلاحي.

5-2- لجنة الاقتصاد والمالية: تهتم بكل من: ميادين التخطيط؛ الطاقة والمعادن؛ التجارة والصناعة والسياحة؛ المالية والجمارك؛ التأمين والمصارف؛ تمويل والاستثمار ؛ والخدمات والصناعات التقليدية.

5-3- لجنة البنية الأساسية: تهتم بـ: قطاعات التجهيز والأشغال العمومية؛ الإسكان والعمران؛ النقل والمواصلات؛ والبريد والري[2].

5-4- لجنة التنمية البشرية: تهتم بكل من: مجالات التعليم والثقافة؛ الإعلام والتكوين والبحث العلمي؛ الشؤون الاجتماعية والتشغيل؛ الرياضة والصحة؛ العدل والإقامة وتنقل الأشخاص؛ شؤون الجالية المغاربية.

تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التطور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الإتحاد مصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

تعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس الوزراء الخارجية، وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة ومقرها في المغرب "الرباط"[3].

---

[1] الموقع الرسمي للإتحاد المغاربي: http://www.magherberabe.org/ar/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/06، على الساعة: 8:40.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

ثانيا: مؤسسات الإتحاد المغاربي

تتمثل مؤسسات الإتحاد فيما يلي:

1- الأمانة العامة:

وتتكون من الأمين العام يعينه مجلس الرئاسة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، إلى جانب موظفين ينتدبهم الأمين العام حسب الحاجة بين مواطني الإتحاد، وذلك على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الإتحاد، ويكون بالتوزيع العادل بين الأعضاء، ومن مهام الأمانة العامة ما يلي:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة مع أجهزة الإتحاد الأخرى.
- إعداد تقارير دورية حول التقدم الحاصل في دول الإتحاد.
- القيام بأعمال الكتابة لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء الخارجيين ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج أعمال الإتحاد للتعاون مع لجنة المتابعة. والعمل على التنسيق بين أجهزة الإتحاد المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق.
- ربط الصلة بالأمانات العامة للتجمعات الإقليمية والدولية وتحديد ميادين التعاون.
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس الوزراء الخارجية، ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، ومجلس الشورى والهيئة القضائية.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني.
- إعداد البحوث والدراسات، وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي مستعينين بذلك بالكفاءات المغاربية ومقرها "الرباط"[1].

2- الهيئة القضائية:

تتكون من قاضيين اثنين عن كل دولة عضو لـ6 سنوات يجدد نصفها كل 3 سنوات، يتم انتخاب رئيسها من بين أعضائها لمدة عام ومقرها "نواكشط" في موريتانيا. تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة

[1] إبراهيم بولحية، **مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي**، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار، الجزائر، 2006، ص 50.

بتفسير وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في إطار الإتحاد، والتي تحال إليها من مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكامها ملزمة ونهائية[1].

3- مجلس الشورى:

يمثل الجهاز التشريعي للإتحاد، يتألف من 20 عضوا عن كل دولة، يقع اختيارهم من هيئات نيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظام الداخلي لكل دولة، وقد أمر مجلس الرئاسة رفع عدد أعضاء مجلس الشورى إلى 30 عضوا في الدورة العادية السادسة له، مقره في الجزائر.

يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، ويتكون من اللجان الوزارية المتخصصة[2].

4- المصرف المغاربي للاستثمار للتجارة الخارجية

تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار للتجارة الخارجية بتاريخ 1991/03/10. يهدف هذا المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومقره بتونس.

5- الأكاديمية المغاربية للعلوم

تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي لبلدان الإتحاد والمؤسسات المماثلة في الوطن العربي والبلدان الأجنبية.

كما تسعى إلى تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي، تتماشى مع التنمية المشتركة بين أقطار الإتحاد، مع توفير مناخ علمي يسمح بالحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى الخارج، وقد تم تأسيس هذه الأكاديمية في طرابلس كإطار عام للتعاون.

6- الجامعة المغاربية:

تتكون من وحدات جامعية في مختلف الأسلاك، موزعة على بلدان الإتحاد حسب القدرات والإمكانات المتوفرة في كل منها، مقرها طرابلس تهدف إلى تكوين الباحثين في مجالات علمية ذات الأولوية، التي يقرها مجلس إدارة الجامعة[3].

---

[1] إبراهيم بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] الموقع الرسمي للإتحاد المغاربي، مرجع سبق ذكره، الموقع: http://www.magherberabe.org/ar/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/06، على الساعة: 8:40.

[3] إبراهيم بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

يمكن أن نوضح الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للإتحاد

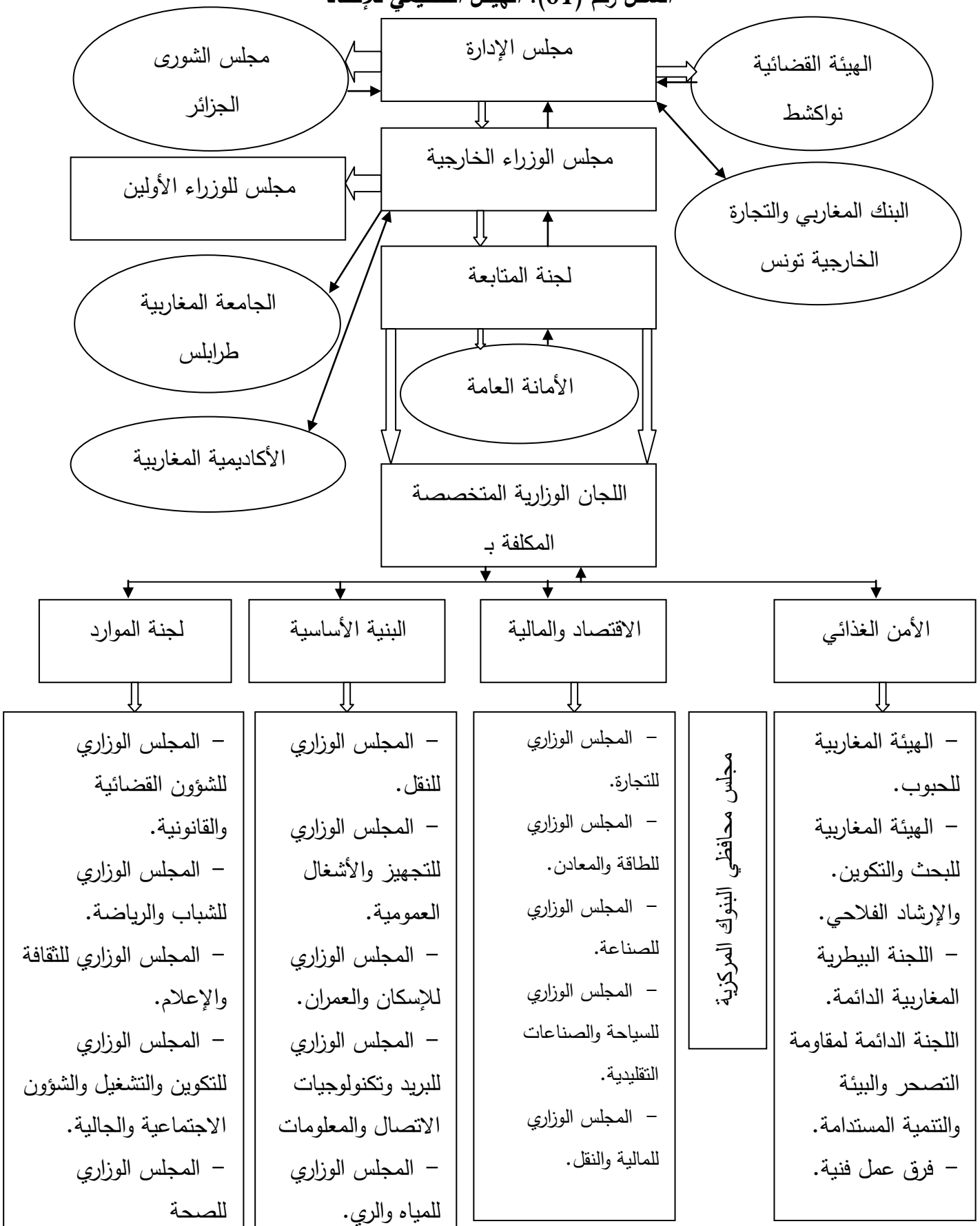

المصدر: جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 160.

خلاصة الفصل:

اتضح مما سبق بأن التكامل الاقتصادي يتطلب مجموعة من الشروط والمقومات، ويمر بعدد من المراحل، تبدأ باتفاقيات تفضيلية للتجارة، تتطور إلى منطقة تجارة حرة، فاتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة، تتطور إلى تكامل اقتصادي يسمح بقيام وحدة نقدية. ويمكن التكامل الاقتصادي الدول من تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

يمكن القول أن بلدان المغرب العربي تمتلك مقومات للإتحاد وهو ما يجعلها قادرة على تحسين ظروف المعيشة ورفع قدرتها الإنتاجية، فالمغرب العربي يتوفر على ثورات طبيعية مختلفة.

فالجزائر وليبيا يمتلكان احتياطات هائلة من النفط والغاز وموريتانيا الفوسفات والحديد بالإضافة لما تمتلكه المغرب وتونس من إمكانيات زراعية وسياحية هائلة، كما توجد في المنطقة طاقات بشرية هائلة، بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة المشتركة، حيث لهذه المقومات فضل كبير في بلورة فكرة تأسيس الإتحاد المغاربي، التي أدت إلى توقيع معاهدة إنشاء المغرب العربي في 17 فيفري 1989م التي تنص على الأهداف والهيكل التنظيمي له، وهذه المعاهدة تعتبر إنجاز في مسيرة الإتحاد المغاربي لتحقيق التطور وزيادة إنتاجية هذه المنطقة.

الفصل الثاني: معوقات بناء اتحاد مغاربي

تمهيد

المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية للاتحاد المغاربي

المبحث الثاني: معوقات سياسية

المبحث الثالث: معوقات مؤسساتية واجتماعية

خلاصة الفصل

تمهيد:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول المغاربية لتحقيق تقدم في ملف التكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من طول مدة هذا المشروع، إلا أن هناك الكثير من العوامل والأسباب التي أعاقت مسيرة الاتحاد وجعلته يركن إلى الجمود منذ تأسيسه. لم يشفع توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والمقومات الأساسية المادية منها والمعنوية، والتي يمكن أن تحقق لدول المغربية مكاسب ومزايا لا يستهان بها في تحقيق حلم الوحدة. لقد واجه مسار التكامل المغاربي عدد من الإخفاقات الكثيرة والعراقيل والمعوقات التي حالت دون بلوغ هدفه المنشود.

إن توضيح وتحليل هذه المعوقات يشكل صلب موضوع هذا الفصل، والذي سنتطرق في المبحث الأول إلى تبيان المعوقات الاقتصادية. نحلل في المبحث الثاني المعوقات السياسية. نبين في المبحث الثالث معوقات أخرى ساهمت في إفشال مشروع التكامل.

المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية للاتحاد المغاربي

هناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية التي تعيق مسار الاتحاد المغاربي، منها معوقات داخلية تتمثل أساسا في طبيعة التجارة والاستثمارات البينية المغاربة، ومعوقات خارجية تتمثل أساسا في العولمة. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ضعف العلاقات الاقتصادية البينية والتبعية للخارج

أولا: ضعف العلاقات الاقتصادية

للجانب الاقتصادي أهمية بالغة لارتباطه العضوي بحياة المواطن اليومية، فالتكامل الاقتصادي يعني زيادة معدل التبادل التجاري وفتح الأسواق لتدفق السلع بين دول الاتحاد دون عراقيل، ما يضمن تشجيع الاستثمارات. نلاحظ عدم تحقق هذه الغاية في الاتحاد المغاربي، فمند اقتراح توحيده في مؤتمر طنجة 1958 إلى غاية إعلان تأسيسه في 1989/02/17م، لوحظ تعثر جميع مشروعات التنمية، والكثير من المشروعات المتفق عليها، حيث لم تتجاوز قاعدة الإنشاء التي نصت في المجال الاقتصادي على تحقيق التنمية في جميع المجالات لدول الأعضاء سواء كانت تجارية أو زراعية أو صناعية.

لقد أعطت المادة 02 من معاهدة مراكش أهمية بالغة للجانب الاقتصادي، وأكدت على أن الهدف من هذا الاتحاد هو تثمين أواصر الأخوة التي تربط دول الأعضاء وشعوبها لتحقيق التقدم والرفاهية لمجتمعاتها، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل على تحقيق حرية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها[1].

---

[1] إنصاف سركالي، **العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، دراسات سياسية** ،**المعهد المصري للدراسات 9**، نوفمبر 2018، ص 2-4.

لقد سجلت التجارة البينية للاتحاد المغاربي أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث لا تتجاوز 3% مقارنة مع الاتحاد الأوروبي الذي تمثل نسبة تجارته البينية 60%، و22% بين المجموعات الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، و20 % بين دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية[1].

كما تظهر بعض الاحصائيات الاقتصادية أن دول الاتحاد المغاربي تخسر سنويا حوالي 10 مليار دولار، أي ما يعادل 02% من ناتجها القومي الإجمالي لضعف العلاقات الاقتصادية البينية، على عكس التجمعات الإقليمية الأخرى التي استطاعت أن تستثمر التحولات الدولية لصالحها، ونجحت في جلب العديد من المشاريع الاستثمارية إلى منطقتها، باعتبار الاستثمارات البينية مدخلا من المداخل التي يمكن من خلالها القضاء على المشاكل الاجتماعية المطروحة، ومن المؤسف أن التجارة البينية المغاربية تنمو على ثلاث أطراف، إذ تستورد المغرب من الجزائر سوى 05% من المشتقات النفطية المقدر بحوالي 2.5 مليار دولار، أما الجزائر فتستورد من المغرب أقل من 01% من المنتجات الغذائية، فيما تستورد حوالي 5 مليارات يورو من المنتجات الغذائية الأوروبية، وبالتالي يخسر البلدان معا من 05 إلى 06 مليار دولار سنويا بسبب القيود الجمركية المعقدة، وإغلاق الحدود وغياب تشريعات متناسقة. ونفس الشيء ينطبق على الأسماك، حيث أن موريتانيا أكبر مصدر للأسماك في المنطقة إلا أن إسبانيا وإيطاليا أكبر مزود لتونس وليبيا بالثورة البحرية.

كما يتردد المستثمرون من الاستثمار في المنطقة وذلك بسبب التفكك، وغياب سوق إقليمية قوامها أكثر من 98 مليون مستهلك، وكذلك كثافة الحواجز الجمركية وثقل أعباء الإجراءات الإدارية، وهو ما دفع المستثمرين الأوروبيين للتوجه إلى الضفة الجنوبية للمتوسط[2]، كما تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للمبادلات التجارية بين الدول المغاربة رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي، حيث أن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون

---

[1] الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي، متاح على الموقع: https://carnegie-mec.org/2012/02/21/ar-pub-47238 تاريخ الاطلاع: 2019/04/09، على الساعة 15:45 .

[2] إنصاف سركالي، مرجع سبق ذكره ص ص3، 4.

اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين بلدان المغرب العربي يعتبر عقبة لتحقيق تجارة بينية متطورة[1].

إلى جانب ضعف المبادلات التجارية البينية، نلاحظ أيضا ضعف حجم الاستثمارات البينية. في هذا الإطار، يتضح من الجدول الموالي، أن تونس تصدرت دول الإتحاد المستقبلة لتدفقات الإستثمارات البينية خلال الفترة ما بين 2001 و2012 بقيمة 372 مليون دولار، تليها المغرب في المرتبة الثانية بقيمة 184 مليون دولار، احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بقيمة 115 مليون دولار، ثم ليبيا في المرتبة الرابعة بقيمة 36 مليون دولار، في المرتبة الأخيرة موريتانيا بقيمة 21 مليون دولار. ولا شك أن المبالغ السابقة لا يمكن أن تؤسس لمشاريع ضخمة في المنطقة تعزز بها صادراتها للخارج، أو تحقق بها التخلص من التبعية مع العالم الخارجي.

الجدول رقم (04): تدفقات الإستثمارات البينية بالمليون دولار من سنة 2001 إلى سنة 2012.

		الدول المستضيفة					
		الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	الإجمالي
الدول المستثمرة	الجزائر		18	26	–	–	44
	تونس	115	104		36	–	255
	موريتانيا	–	17	–	–	–	17
	ليبيا	–	45	302		–	347
	المغرب	–		44	–	21	65
	إجمالي	115	184	372	36	21	728

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2014، ص 41.

[1] لعجال محمد لمين، "**معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الفكر، العدد الخامس، ص 32.

بالإضافة لما سبق ذكره، فإن اقتصادات الدول المغاربية قائمة على الموارد الأولية، حيث تشكل صادرات المحروقات ما يفوق 90% من صادرات الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة لليبيا، والمعادن بالنسبة للمغرب والحديد والذهب بالنسبة لموريتانيا. جعلتها هذه الحالة اقتصادات قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا، حيث تمتاز المبادلات التجارية بنقص التنوع نظرا لتشابه المنتجات، حيث يستحوذ قطاع المواد الكيمائية والبلاستيكية حوالي **61%** من المبادلات التجارية المغاربية، فيما يشكل قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية نسبة **14%**.

وبالرغم من توقيع 40 اتفاقية يدعم بعضها التبادل التجاري كاتفاقية التعريفة الجمركية واتفاقية التبادل الحر، فإن الكثير من هذه الاتفاقيات بقيت حبرا على ورق، ومع ذلك يجري العمل حديثا لإكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية، التي وقع وزراء الخارجية عليها في جويلية 2010 بطرابلس، وتم في جانفي 2013 وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقسيم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي. ونظرا لوجود لجنة مغاربية للأمن الغذائي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي وتأسيس فضاء فلاحي مغاربي موحد، فالفجوة الغذائية تتضح من زيادة حجم الواردات على الصادرات، فإجمالي الواردات في كل من المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر يصل إلى حوالي 5 مليار دولار، بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس، إلى حوالي 2.5 مليار دولار، وما يزيد الوضع سوءً أن هذه المبادلات تتم مع الدول الأجنبية، حيث تقوم ليبيا باستيراد ما يزيد عن المليار دولار من الحبوب والأغذية، في الوقت الذي تصدر فيه المغرب وتونس هذه المواد، ولكن حجم التبادل بينها يبقى ضعيفا [1].

ولقد ظلت حصة التجارة البينية المغاربية في إجمالي التجارة بين بلدان المغرب العربي عند مستويات منخفضة لم تشهد زيادة مند عقدين تقريبا، ومن خلال هذا فإن مساهمة التجارة البينية المغاربية في الناتج الداخلي الخام تظل منخفضة جدا حيث بلغت **2.05 %** سنة 2015[2].

---

[1] عبد النور عنتر، "الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع"، متاح على الموقع:
http://www.aljazeera.net/speciafiles/pages33d78146-c54c-97fd-13f3758a17fa تاريخ الإطلاع 2019/4/12 الساعة: 13:28.

[2] مهدي هنان، "الاتحاد المغاربي ...حلم مؤجل"، متاح على الموقع: http://m.alyaoum24.com/1067738.html تاريخ الإطلاع: يوم 2019/4/13 على الساعة 09:30.

الجدول رقم (05): الصادرات البينية لدول المغرب العربي (أهم منتجاتها المصدرة بالمليون دولار)

السنوات / المنتجات	2013	2014	2015	2016
الوقود المعدني والزيوت المعدنية والمنتجات تغطيتها.	2666	2867	1501	1046
الآلات والمعدات الكهربائية.	160	161	139	136
منتجات من الحديد والصلب.	139	120	93	102
الآلات والمفاعلات النووية.	117	127	119	198
الفواكه والمكسرات.	106	116	106	84
الملح.	104	174	174	118
الدهون والزيوت النباتية والحيوانية ومشتقاتها.	104	57	81	118
مواد مصنوعة متنوعة.	103	89	79	62
المواد الكيميائية غير عضوية.	101	101	93	73
البلاستيك والمطاط.	98	99	88	97
مجموع الصادرات.	4857	5003	3392	3064

المصدر: الموقع الرسمي للإتحاد المغاربي: http://www.magherberabe.org/ar/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/04/10، على الساعة: 14:20.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إجمالي صادرات دول الاتحاد المغاربي متذبذبة، إذ بلغت في سنة 2013 حوالي 5857 مليون دولار، وارتفعت إلى 5003 مليون دولار سنة 2014، فقد عرفت ارتفاع بطيء خاصة في منتجات الوقود والزيوت المعدنية، حيث كانت في 2013 تقدر بـ 6266 مليون دولار وارتفعت إلى 2867 مليون دولار سنة 2014، ونلاحظ تراجع في معظم المنتجات الأخرى كالمواد المصنوعة المتنوعة والمواد الكيميائية غير عضوية.

أما في سنة 2015، فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في إجمالي الصادرات إلى 3392 مليون دولار وذلك بسبب انخفاض المنتجات المصنوعة من الحديد والصلب، حيث كانت في سنة 2014 تقدر بـ 120 مليون دولار، وانخفضت إلى 93 مليون دولار سنة 2015، بالإضافة إلى انخفاض منتجات الآلات

والمعدات الكهربائية، كما عرفت انخفاضا ضئيلا سنة 2016 حيث تقدر قيمة إجمالي الصادرات بـ 3064 مليون دولار.

الجدول رقم (06): الواردات البينية للاتحاد المغاربي (أهم المنتجات المستوردة بالمليون دولار)

السنوات / المنتجات	2013	2014	2015	2016
الوقود المعدني والزيوت المعدنية والمنتجات تغطيتها.	3195	2844	1531	1319
مواد كيميائية غير عضوية.	103	103	83	84
آلات ومعدات كهربائية وأجزائها.	89	80	60	81
منتجات من الحديد والصلب.	85	81	74	69
الحديد والصلب.	73	60	50	51
الملح.	69	153	151	133
مركبات أخرى غير السكك الحديدية أو عربات تراموای.	69	90	71	62
مفاعلات النووية والآلات الأجهزة الميكانيكية.	66	58	35	47
الفواكه والمكسرات.	63	67	63	63
البلاستيك والمطاط.	51	55	43	71
مجموع الواردات	4358	4190	2613	2531

المصدر: الموقع الرسمي للإتحاد المغاربي: http://www.magherberabe.org/ar/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/04/10، على الساعة: 14:20.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إجمالي الواردات في انخفاض مستمر، إذ بلغت في سنة 2013 حوالي 4358 مليون دولار، وانخفضت لتقدر في سنة 2014 بـ 4190 مليون دولار. نلاحظ انخفاض الواردات من الوقود المعدني والزيوت المعدنية من 3195 مليون دولار إلى 2844 مليون دولار. وفي مقابل ذلك، شهدت انخفاضا في واردات الحديد والصلب من 73 مليون دولار إلى 60 مليون دولار. شهدت استقرارا في منتجات المواد الكيميائية غير العضوية بالإضافة إلى ارتفاع ضئيل في بعض المنتجات كالملح والبلاستيك ومركبات أخرى. أما في سنة 2015، فقد انخفضت قيمة الواردات إلى 2613 مليون دولار،

لانخفاض واردات منتجات الوقود المعدني والزيوت المعدنية إلى 1531 مليون دولار، وشهدت استقرارا في واردات منتجات الملح، مع ارتفاع واردات منتجات الدهون والزيوت النباتية. شهدت إجمالي الورادات انخفاضا ضئيلا خلال سنة 2016، حيث قدرت 2513 مليون دولار، نتيجة تراجع الواردات من منتجات الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات الحديد والصلب والملح.

مما ما سبق، يمكن أن نوضح أهم أسباب تدني التجارة والاستثمارات البينية لبلدان للاتحاد المغاربي فيما يلي:

1- غياب التكامل بين قطاعات البينية الأساسية بين دول الاتحاد أدى إلى عدم توافرها في بعض الدول مع وجود فائض في بعضها الآخر، مما أدى إلى إعاقة نمو القطاعات الصناعية، وذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضياع فرصة التنافس لهذه السلع في الأسواق الدولية.

2- ضعف التنسيق وتقسيم العمل بين دول الاتحاد وعدم وجود نظام المعلومات يقدم قدرا كافيا من المعلومات عن الصناعات المتاحة، والتي يمكن أن يعول عليها في قيام مشروعات مشتركة لتقديم منتجات ذات جودة يتم تسويقها للأسواق العالمية.

3- من الأسباب الرئيسية كذلك انخفاض حجم الصادرات لدول الاتحاد، وبصفة عامة الصادرات البينية، وبصفة خاصة، رغبتها في تبني سياسة إحلال الواردات، مما أدى إلى تقديم سلع تعمل مصانعها عند مستويات مرتفعة التكاليف.

4- معظم دول الاتحاد تصدر نفس السلع مما أدى إلى محدودية الصادرات، فالنفط الخام والغاز الطبيعي يصدر من ليبيا والجزائر؛ في حين تونس، تصدر زيت الزيتون والنسيج، أما الفوسفات فيصدر من المغرب والحديد من موريتانيا، في الوقت الذي تكاد تستورد نفس السلع المصنعة من الدول الأوروبية.

5- يجب توفر قدر كافي من المرونة في اختيار المشروعات المشتركة ليصبح المحور الاقتصادي من عمل دول الاتحاد بذات القدر المتواجد في التكتلات الاقتصادية الأخرى والتي حققت قدرا من العمل المشترك والفعال.

6- إن الطريق الوحيد لإقامة صناعات ذات قاعدة إنتاجية متنوعة ومتكاملة بين دول المغرب العربي يستدعي استحداث تغيرات جوهرية في نمط التخصيص وتقسيم العمل، من أجل إنتاج منتجات عالية الجودة يمكنها النفاد إلى الأسواق العالمية.

7- تشجيع دور المبادلات التجارية بين دول الاتحاد وإقامة اتفاقية المدفوعات القصيرة والطويلة الأجل، وبالتالي، عدم الحاجة إلى استعمال العملات الصعبة التي تتعرض أسعارها إلى تقلبات قد تؤثر سلبا على اقتصادات دول الاتحاد المغاربي[1].

ثانيا: التبعية الاقتصادية للخارج

بالرغم من التقارب الاقتصادي الكبير بين دول الاتحاد المغاربي، وهذا نتيجة لقيام المغرب بتحرير تجارته الخارجية في إطار سياسة التعديل الهيكلي في تونس في أواخر 1986، وانخراط موريتانيا في سياسة الإصلاح في 1989 والجزائر سنة 1990، وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجيا. أدى هذا إلى تبني الدول المغاربة لاقتصاد السوق[2]، فإن الخلل حال دون التعاون السليم بين الدول الأعضاء كما زاد من حدة سلوكها الأناني والوطني الضيق، حيث يسعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية أساسا، ويعتبر هذا التهافت مضرا بمشروع التكامل. وما من شك بأنه يمكن أن تساهم السياسات الاقتصادية المختلفة في إخفاق التكامل، حيث تبنت تونس والمغرب الانفتاح الاقتصادي بينما كان الاقتصاد الجزائري موجها ونفس الشيء في ليبيا. ولكن يتضح مع مرور الوقت أن تبني الدول المغاربة اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقليمي[3].

فالبلاد المغاربة كغيرها من دول العالم الثالث، في حالة تبعية لدول المركز الأوروبي، وهي لا تريد أن تتحرك بحرية في مجال رسم رهاناتها واستراتيجياتها إلا في الحدود التي لا تتصادم فيها مع المصالح الخاصة لدول المركز، كما أن ضعف التمويل للدول المغاربية، وعدم قدرتها على تمويل المشاريع الضخمة قد دفعها للانخراط في دوامة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الغربية، ما أدى إلى ارتفاع حجم الديون

---

[1] التكامل الاقتصاد المغاربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، بحوث أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2014، ص 395.

[2] إنصاف سركالي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

الجزائرية- في وقت سابق- إلى 24 مليار دولار والمغربية إلى 17 مليار دولار، والتونسية إلى 12 مليار دولار، وحتى ليبيا برغم من عائداتها المالية الهائلة من البترول ومحدودية سكانها إلا أنها مدينة بـ 5 مليار دولار، أما موريتانيا فبلغ حجم دينها 2 مليار دولار، وفي عام 2011 ارتفع حجم دينها إلى 26 مليار دولار، ويمثل هذا الارتباط بالغرب حالة من التبعية للخارج وتهديد للاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الدول[1].

تبرز تبعية هذه الدول للخارج خاصة للاتحاد الأوروبي. وضلت الاقتصادات المغاربية مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على أسواقها[2]، مما ينتج عنه محدودية صادرات الدول المغاربية، حيث أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاث سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، وأنها تستورد السلع المنتجة من أوروبا خاصة استيراد الآلات والمعدات التكنولوجية، وبما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية، وكذلك استيراد حاجاتها الغذائية من هذه الدول، ما جعلها في حالة تبعية تكنولوجية وتقنية وغذائية للخارج [3].

وبهذا تبدو دول الاتحاد المغاربي كأنها مسلوبة الإرادة وليس لها أي قدرة على اتخاذ القرارات المستقلة سياسيا، أو اقتصاديا أو عسكريا دون أن تطلب الإذن من الدول الرئيسية التي لم تتحرر بعد من روحها التوسعية والاستعمارية، لذلك فإن دولا مثل فرنسا وبريطانيا لا تزال تمارس نوعا من الهيمنة والاحتلال غير المباشر تجاه مستعمراتها القديمة، وهي تتنافس في ذلك مع بعض القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين التي تبحث لها عن موطن داخل المنطقة المغاربية[4].

لقد أثرت التبعية للدول الأجنبية على مشروع الاندماج المغاربي، بحيث أن المغرب وتونس أسرعا الخطوات نحو الاتحاد الأوروبي، بينما لازالت الجزائر تحاول موازنة ذلك بعلاقة جيو إستراتيجية مركزية مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على أقصى المكاسب السياسية والاقتصادية،بينما راهنت ليبيا على

---

(1) الاتحاد المغاربي، "الرهانات والمعوقات" متاح على الموقع: http://intelligentsia.tnbver-blog.com ، تاريخ الاطلاع 2019/4/12 على الساعة: 15:39.

(2) Kharbachi Hamid et autres , « **Analyse synthétique et critique** », Université de sétif , N 4 , 2005, p 37

(3) رقية بلقاسمي،" التكامل الاقليمي المغاربي، "**دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2010-2011، ص 102 .

(4) الاتحاد المغاربي، "الرهانات والمعوقات" على الموقع: http://intelligentsia.tnbver-blog.com ، تاريخ الاطلاع 2019/4/17 على الساعة: 11:19.

الانغماس في التخوم الإفريقية. أما موريتانيا فقد احتفظت بعلاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي، بينما تواصل السير في بناء علاقات موازية مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذا التباين في التوجهات رغم أنه يدخل في اختيارات السياسة الخارجية لكل بلد، إلا أن له أثر واضح على مسار الاتحاد المغاربي، لكونه يؤدي إلى تضارب المصالح لهذه الدول وتناقض برامجها الاقتصادية، وبالتالي تكريس التبعية الخارجية كنتيجة لعملية تاريخية قائمة على عدم المساواة وعدم التكافؤ. وكان من نتائج هذه العملية تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها لسيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على مصير الدول التابعة.

وعليه يعتبر مشكل تبعية الدول المغاربية للخارج من أهم المعوقات الأساسية التي تعطل المسيرة التنموية للاتحاد المغاربي، نظرا لكونها تجعل دول المنطقة تخسر الشيء الكثير، فعوض أن يتم التعامل مع الاتحاد المغاربي كتكتل إقليمي موحد يتم الاستفراد بكل دولة على حدا، لهذا استوجب الأمر وضع استراتيجيات جديدة تعيد النظر بشأن المتغير الاقتصادي المغاربي [1].

المطلب الثاني : تأثير العولمة على الاتحاد المغاربي

أولا : تداعيات العولمة الإقتصادية على دول الاتحاد المغاربي

ترجع كلمة العولمة في ترجمتها الحرفية إلى الكلمة الفرنسية Mondialisation وبالانجليزية Globalisation، وبالتالي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى المحدود غير مراقب. فالمحدود المراقب هو قيام الدولة بمراقبة صارمة على مستوى الجمارك لتنقل السلع والخدمات وحماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل أجنبي؛ أما غير المراقب، فيعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. والعولمة مصطلح مترجم عن الكلمة الانجليزية Global ومعناها عالمي أو دولي وغالبا ما ترتبط بمصطلح (Globalvilage) بمعنى القرية الكونية أو القرية العالمية[2].

والعولمة في المفهوم الاقتصادي تعني توسيع وتعميم الأساليب والأنماط السائدة في قطر أو أقطار معينة على كافة أنحاء العالم، وتواكبها عملية اختراق للحدود القطرية. حيث تصبح السيطرة في عمليات

---

[1] إنصاف سركالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 9 – 11.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

الإنتاج، والتوزيع والمعلومات مصلحة رأس مال عن طريق الهياكل (الشركات) العالمية التي تؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول لإشباع احتياجات الأسواق العالمية من سلع وخدمات [1].

وتشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، وهي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي والذي تتكون خلياه القاعدية من اقتصادات تتمحور على الذات والتنافسية إلى اقتصاد عالمي قائم على أنظمة إنتاجية، وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية. ومن خلال هذا التعريف، يمكن اعتبار العولمة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، وهي بذلك تجعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار الرأسمالية وحرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدول. كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات التي تكتسب مكانة متميزة من خلال تأثيرها على الاقتصاد العالمي، وما يصاحب ذلك من تدفق للاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية.

وعليه يمكن القول أن بروز العولمة والشركات متعددة الجنسيات بشكل سابق يجعل المنطقة المغاربية بل وحتى العربية في وضع صعب، حيث أن العولمة الاقتصادية أصبحت حتمية يفرضها الوضع الحالي الراهن. فبوجود العولمة أصبح العمل الفردي عملا مآله الفشل، وصاحبه سيضل متخبط في العديد من المشاكل التي لا يستطيع من خلالها الخروج من التخلف؛ فالدول المغاربية بحاجة إلى تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها المشتركة[2]، وهو ما جعل الدول المغاربية أمام خيارين:

– إما الخضوع والاستسلام لتيار العولمة والوضع العالمي الراهن، أي تحطم كل أمل للتكامل أو الاتحاد على المستوى المغاربي، ما سيؤدي إلى سلب جزء مهم من سيادتها على اقتصادها الوطني من خلال تحكم الشركات متعددة الجنسيات.

---

[1] بن موسى بشير، "**سياسات تفعيل التجارة البينية، دراسة حالة دول المغرب العربي**"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، 2012/2011، ص 127 .

[2] إنصاف سركالي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

– وإما بذل جهد كبير من أجل الاندماج أو الاتحاد الذي يؤدي إلى تجاوز التبعية، ما يمثل تحديا كبيرا للدول المغاربية، وفي ظل وجود نظام البقاء فيه للأقوى على المنافسة والمساومة، ولعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي المغاربي في ظل التحولات الدولية وعولمة الاقتصاد هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وانكشاف هذه الأقطار على الخارج [1].

وإنه بات من المستحيل للأقطار المغاربية التعامل مع تحديات العولمة، بما تنطوي عليه من قوى احتكارية، بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية والتي يضاف إليها أيضا تعثر مشروع التنمية الاقتصادية في المغرب العربي من خلال تراجع فعاليات القطاعات الإنتاجية، وتقدم قطاعات الخدمات والتجارة، واستمرار نفس السياسات التنموية التي سوف تؤدي إلى فشل التنمية وزيادة الأزمات الاقتصادية كالتضخم، أزمة السكن، أزمة الغذاء، ظهور النمط الاستهلاكي الصرف، وانخفاض الكفاءة الانتاجية، وتصاعد الصراع الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل القومي، وتردي الخدمات الاجتماعية، وتراجع مستوى التعليم، وازدياد حركية الهجرة مع ارتفاع حجم البطالة وانتشار الآفات[2].

فالعولمة رغم إيجابياتها مثل تدويل الاقتصاد وعولمة الانتاج، إلا أنها أثرت سلبا على الدول المتخلفة والتي منها الدول المغاربية التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيا، ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات الأساسية هي ناجمة عن العولمة وأضرارها، خاصة التهديدات، حيث أن هذه الظاهرة مصدر لتهديدات من دول أخرى إلى الدول المغاربية.[3] وعليه لابد من أقطار المغرب العربي أن تكون على استعداد للتعامل مع ظاهرة العولمة، حيث من الضروري تغيير هياكل الإنتاج والإدارة الاقتصادية في هذه الأقطار. من هنا، فإن تحديات العولمة تستوجب تعجيل عملية التكامل أو الاتحاد في المنطقة المغاربية للاستفادة من الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة [4].

---

[1] شاكري قويدر، " **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، سنة 2015/2014، ص 176.

[2] إنصاف سركالي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] شاكري قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[4] بن موسى بشير، مرجع سبق ذكره، ص 127.

ثانيا: تأثير الشراكة الأورومتوسطية على مسار الاتحاد المغاربي

إن الجذور التاريخية لموضوع الشراكة الأورومتوسطية تعود إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي وذلك عند إبرام معاهدة روما سنة 1957، والتي تنص في أحد ملاحقها على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية أو الدول النامية حديثة الاستقلال، التي كانت من بينها دول المغرب العربي.

فالتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، جعل التكتلات الإقليمية تزداد أهمية وتأثيرا على العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح الصراع حول مناطق النفوذ محصورا في الثالوث: أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية واليابان(إلى جانب الأسواق الناشئة حاليا كالصين مثلا)، وعلى ضوء ذلك تغيرت نظرة هؤلاء إلى الدول النامية وأصبح كل قطب يبحث عن سياسات تعاونية جديدة توسع من مناطق النفوذ السياسي، والاقتصادي والثقافي، وبالتالي، فإن مشروع الشراكة الأورومتوسطي يهدف لإعادة بلورة سياسات أوروبية جديدة تجاه دول البحر المتوسط [1].

فمن الوهلة الأولى سارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منفردة[2]. هدفت لإقامة منطقة تجارة حرة، ولقد بدأت الدول الموقعة في تنفيذ التزاماتها بدءا بالتقيد بجدول زمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات أطراف الشراكة، والتخلي عن القيود والقواعد الحمائية والتحفيزات الانتقائية للمنتجات الوطنية للصادرات منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي[3]. وتتمحور هذه الاتفاقيات على:

---

[1] التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[2] صبيحة بخوش، "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 310.

[3] صالح صالحي، "**التحديات المستقبلية لاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**"، كلية علوم الاقتصاد، علوم التسيير، جامعة سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، 2003، ص 35.

- الجانب السياسي والأمني.
- الجانب الاقتصادي والمالي.
- الجانب الثقافي والاجتماعي.

كما تضمنت على 110 بند وعدة ملاحق يمكن حصر أهدافها في النقاط التالية:

- وضع ميكانيزمات حوار سياسي دائم.
- حرية نقل المنتجات الصناعية والزراعية.
- حرية تجارة الخدمات.
- حرية حركة رؤوس الأموال وتسوية المعاملات المالية.
- تدعيم التعاون الاجتماعي والثقافي.
- تدعيم التعاون المالي.
- التعاون في ميادين العدالة والشؤون الداخلية [1].

ونتيجة لهذه الاتفاقيات والشراكات الأورومتوسطية، ستتحمل الدول المغاربية تكاليف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر، وبالتالي، مخلفاته.

من بين الآثار التي سيتم التركيز على تحليلها هنا تلك المتعلقة بالجانب السلبي؛ سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع الواردات المغاربية من السلع الرأسمالية والمنتجات نصف المصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل سوف يتراجع مستوى صادرات الدول المغاربية من المنتجات ذات الميزة النسبية والمنافسة العالمية.

على مستوى القطاع الزراعي، سيعرف منافسة كبيرة في المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر، خاصة أن المنتجات المغاربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية، والتي تتمتع بمناعة قوية. فعلى سبيل المثال، فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية أقل ثلاث مرات من التكلفة الوسيطية بالمغرب العربي.

---

[1] التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سبق ذكره، ص 341.

أما بالنسبة للجانب الصناعي، والتي تمثل نسبة الواردات منه أكثر من الصادرات، والتي بإمكان الدول المغاربية أن تطبق عليها قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية على كل الواردات، من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل إلى السوق المغاربية بدون رسوم جمركية، وهذا ينجر عليه منافسة شديدة بين الشركات الأوروبية والشركات المغاربية، مما يدفع إلى إفلاس العديد من الشركات المغاربية. كما أن انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة، نتيجة إزالة التعاريف الجمركية، وبالتالي، تقليص الإنفاق العام الحكومي، ومحدودية الاستثمارات، وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة، وهذا على اعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول خاصة الدول غير النفطية، فتمثل نسبة 43 % من المداخيل الضريبية للمغرب، و65 % بالنسبة لتونس و53% بالنسبة لموريتانيا [1].

والجدول التالي يبين أهمية الخسائر المتعلقة بالرسوم الجمركية بالنسبة للبلدان المغاربية وعدم وجود بدائل تعويضية على المدى القصير والمتوسط.

الجدول رقم (07): التعريفات المتعلقة بالرسوم الجمركية بالنسبة للبلدان العربية.

	التعريفات جمركية على واردات الاتحاد الأوروبي كـــــــنسبة	
البلد	مجموع الإيرادات (%)	من الناتج المحلي (%)
المغرب	9.2	1.9
تونس	21.4	2.6
الجزائر	15.2	1.8

المصدر: صالح صالحي، **التحديات المستقبلية لاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، عدد 2، 2003، ص 36.

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

فالرسوم الجمركية تشكل نسبة تفوق 2 % من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المغاربية الثلاثة الواردة في الجدول السابق و15 % من مجموع إيراداتها.

وعليه فإن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية سينجر عنه تقليص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغاربية، مما يجبرها على البحث عن موارد مالية بديلة، أو تخفيض مستوى إنفاقها، وبالتالي، لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المغاربية والبحث عن موارد مالية جديدة.

ويمكن القول أن الشراكة بين الطرفين غير متكافئة في الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والتقنية، وأن الثقل السياسي سيؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى وهو الاتحاد الأوروبي، ومكلفة للطرف الأضعف وهو الطرف المغاربي، والذي لن يجني إلا المزيد من التبعية الاقتصادية واستمرار سياسة الارتباط العمودي بالخارج، والقضاء على صناعاته الناشئة. فشعار التجارة بلا حدود يعني التمكن من السيطرة والحصول على الموارد الاقتصادية في هذه المناطق، وبالأخص تكريس مبدأ التشتت بدلا من التكامل أو الاتحاد والتعاون الإقليمي، وهذا أخطر تحدي على الاتحاد المغاربي والمنطقة المغاربية التي عجزت دوله على تحريكه والتفاوض من خلال مؤسساته أمام تحدي الشراكة الأورومتوسطية، التي وقعت في شباك شروطها واتفاقياتها غير المتكافئة[1].

والجدول التالي يبين لنا مكانة العلاقات التشاركية التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي [2]:

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

[2] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الجدول رقم (08): مكانة العلاقات التشاركية التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي(%).

البلدان المغاربية	الصادرات		الواردات	
	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول
الجزائر	67	23	59	41
تونس	80	20	72	28
المغرب	60	40	59	41
ليبيا	82	18	65	35
موريتانيا	36	27	60	40
المتوسط المغاربي	70	30	63	33
نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي	**4.1**		**4.4**	

المصدر: صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب التجارة الخارجية للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي؛ فليبيا تعتبر أول مصدر نحو الإتحاد بنسبة 82% وتستورد منه 65% من حاجياتها، تليها تونس التي تصدر 80% إلى الإتحاد الأوروبي وتستورد منه 72%.

أما الجزائر فهي تصدر 67% نحو الاتحاد، وتستورد منها 59%، أما باقي الدول فتستورد منه 41%. أما المغرب، فإنه يصدر 60% نحو الاتحاد ، ويستورد 59% منه. في حين أن موريتانيا تعتبر أقل مصدر نحو الإتحاد بـ 36%، في مقابل أنها تستورد 63% منه.

المبحث الثاني: معوقات سياسية

إن الخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول المتخلفة والتي من بينها الدول المغاربية، إذ مازالت تعرف العديد من الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف والمشاكل الحدودية. كان لهذه المسألة ومازال تأثيرا سلبيا على مسار التجربة التكاملية في الإتحاد المغاربي، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اختلاف طبيعة النظم السياسية

تعرف الخريطة السياسية للدول المغاربية تباينا في الهياكل السياسية وأجهزة صنع القرار رغم اشتراكها في العديد من الخصائص، تتعلق أساسا بالتبعية الاقتصادية والخبرة الاستعمارية. ويعتبر هذا التمايز والاختلاف عائقا في طريق التنسيق والوحدة بين الدول المغاربية من أجل أن تظهر ككتلة واحدة، حيث يؤدي إلى خلافات إيديولوجية بين الدول في المنطقة، بالإضافة إلى نزوع بعضها نحو الهيمنة على الآخرين وبالخصوص في ظل الارتباطات الخارجية.

فالنظام السياسي الجزائري في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية عام 1989 كان قائما على نظام الحزب الواحد، الذي انفرد به حزب جبهة التحرير الجزائري، وأيضا تبني النظام الجمهوري القائم على توزيع السلطة بين السلطات التنفيذية والسلطة التشريعية.

ولقد ركز النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال على التأسيس الدستوري للعلاقة بين السلطتين التنفيذية ، من حيث التركيز على مظاهر التأثير والتأثر بينهما، وهذا بالرغم من التوجه الظاهر بإعطاء الأولوية للسلطة التنفيذية، وهذا يعود للعوامل التاريخية الممتدة إلى الفترة الاستعمارية[1].

فمجيء دستور 23 فيفري 1989، والذي حمل معه تعديلات وتحولات دستورية كثيرة كان لها انعكاسات كثيرة على كل المستويات، وخاصة في طبيعة تسيير النظام من خلال الانتقال من الأنماط

---

[1] مولوج فوزية، "**الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر (3)، الجزائر 2011/2010، ص 182.

التقليدية في التسيير القائمة على الأحادية الحزبية والتسيير الاشتراكي إلى التعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتسيير الحر الاقتصادي.

تأسس المغرب عام 1957، وأصبح قائما على النظام الملكي بمقتضى دستور 1962، ويعد المغرب الدولة المغاربية الوحيدة التي تنتهج المنهج الملكي، فالمالك يعين الحكومة والطاقم الحكومي، والسلطة التشريعية تتمثل في غرفة الممثلين المنتخبين لمدة 6 سنوات. وقد عرف المغرب بتعددية حزبية مميزة عن باقي الدول المغاربية الأخرى التي كرست نظام الحزب الواحد. فالنظام المغربي الملكي لا يخضع لأي رقابة من أي نوع أو طبيعة كانت، سواء تعلق الأمر بالرقابة السياسية أو القضائية؛ ففي الحدود التي يملك فيها الملك ممارسة سلطة الرقابة العامة على جميع أجهزة الدولة ممثل أسمى للأمة، ويكون من غير المنطقي أن يتحول هو بدوره إلى موضوع للرقابة، وهذا على غرار مؤسسة الرئاسة في دول العالم الثالث. فالمؤسسة الملكية في المغرب ظلت المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة في القديم والحديث، واستمرت بتصدر الأحداث باعتبارها المؤسسة الوحيدة عن الحياة العامة في المغرب.

فالنظام السياسي المغربي يعتمد على الملك، فهو رئيس الدولة في النسق السياسي المغربي. وبما أنه مصدر السلطة في الدولة، فإن وسائل عمل الحكومة والمدى الذي تصل إليه اختصاصاتها وصلاحياتها تنحصر فقط في تلك التي يسمح بها الملك، فمن حقه تفويض اختصاصاته إليها أو استشارتها في بعض المجالات التقنية، فالحكومة في المغرب هي جهاز للتسيير وليس للتقرير مادام أن مصدر السلطة لا يكمن فيها بل ينعكس عليها من خلال سلطة أعلى هي السلطة الملكية.

أما تونس فهي ذات نظام جمهوري قائم على الحزب الواحد وعلى رأسها رئيس الجمهورية وفقا لدستور 1959، فقد تضافرت العوامل التاريخية لظهور نظام يتمحور حول الحزب الواحد الاشتراكي الدستوري، ثم أصبح التجمع الدستوري في عهد بن علي، وقد أدى هذا الحزب دوره في قيادة التحرير وبناء الدولة ذات الاتجاه الوطني ومجابهته معركة التنمية[1].

ووفقا لدستور 1959 والمعدل سنة 1988، فالسلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة الذي ينتخب لمدة 5 سنوات، وهو الذي يتولى تعيين الوزير الأول ومجلس الوزراء، والبرلمان وهو أيضا ينتخب لمدة 5 سنوات،

[1] مولوج فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.

ولقد كانت الحياة السياسية معلقة على الحزب الدستوري الحاكم مند الاستقلال لغاية 1989، أين أقرت الدولة التعددية الحزبية وجاء بن علي للحكم سنة 1987، ولكن كل شيء كان شكليا.

وبالنسبة لليبيا وموريتانيا، فالنظام السياسي الليبي كان ملكيا، وفي 1 سبتمبر 1969 قامت الثورة الليبية بقيادة معمر القدافي الذي وضع حدا للنظام الملكي، وفي 1977 أعلن أنه سيجعل السلطة بيد الشعب، فتركيبة النظام الليبي مختلفة عن الأنظمة الأخرى لبلدان المغرب العربي، وما زاد في حدة هذا الاختلاف هو استناد النظام الليبي على فلسفة الكتاب الأخضر.

والجمهورية الإسلامية الموريتانية فقد كانت إقليميا واقعة تحت سيادة الاستعمار الفرنسي، وقد نالت استقلالها سنة 1960، وتم إنشاء أول دولة مركزية في تاريخها. فهي لم تكن تشكل دولة قبل ذلك، فالدولة الوطنية في موريتانيا وقعت في مأزق بعد ظهورها، إذ انبثقت في مجتمع بدوي وقبلي متنقل لم يعرف الحداثة سواء في مؤسساتها أو في ثقافاتها، وطرحت إشكالية الشرعية مند البداية وفي عام 1978 حدث انقلاب عسكري أطاح بنظام الرئيس ولد داد وأصبح النظام السياسي عسكريا[1].

وبالتالي فإن اختلاف طبيعة النظم السياسية يعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية والآنية فوق المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى[2].

نلاحظ اختلاف الأنظمة السياسة في بعض التجارب التنموية الأخرى على غرار تجربة الاتحاد الأوربي، إلا أن ذلك لم يطرح مشكلة فيها، على خلاف الدول المغاربية. لأن تجربة الاتحاد الأوربي تجمع دولها إلى جانب السعي لتحقيق المصلحة المشتركة، قيم سياسية مشتركة كقيم الحرية، الديمقراطية، استقلالية القضاء، احترام حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، المحاسبة والمساءلة، وكلها جعلت أسس الحكم في هذه الدول، بالرغم من الاختلافات الموجودة، خاضعة لنفس الأسس، ما سهل من عملية التكامل. إن القيم السابقة غائبة في دول الإتحاد، ويصعب ذلك قيام هذا التكتل واستمراره.

---

[1] مولوج فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 185، 186.

[2] فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

المطلب الثاني: تأزم العلاقات المغاربية

أولا: مشكلة الحدود

تشكل مشكلة الحدود أهم عقبة أمام وحدة وإتحاد الدول المغاربية، حيث كان للاستعمار الفرنسي خاصة دورا كبيرا في تقسيم المنطقة ورسم خريطتها الحدودية، وعند رحيله ترك هذه الحدود قنابل موقوتة، حيث بذلت العديد من الجهود لإزالة هذه المشاكل مباشرة بعد الاستقلال، إلا أن الخلافات حول الحدود مازالت عالقة وتنذر دائما بالتوتر.[1] ويمكن تقسيم هذه الخلافات إلى 5 مشاكل حدودية تتمثل في:

1- مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس:

ترجع مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس إلى الخلاف حول المنطقة الحدودية التي تسمى "حاسي بورما "التي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال، وتبلغ مساحتها حوالي 17 كم^2. وترى تونس أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست متطابقة مع الخرائط الواردة في الاتفاقيات التي عقدت بشأن تخطيط الحدود بين الجزائر وتونس، وأن الاستعمار الفرنسي قام بإخفاء الحدود الحقيقة لمصلحتها، وتمثل موقف الجزائر أنها ورثت الحدود من فرنسا وهي الحدود التي كانت عليها أيام الاستعمار، ولا يجري عليها أي تعديل وأن تسليم هذه المنطقة إلى تونس سوف يفتح الباب أمام الدول الأخرى التي له مشكلات متشابهة مع الجزائر [2].

ويعود السبب الرئيسي لإثارة الخلاف قيام الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة بإلقاء خطاب يوم 12 أفريل 1957، قال فيه أن السلطات الفرنسية قد اقتطعت أجزاء هامة من التراب التونسي والتراب المغربي وأضافته إلى التراب الجزائري باعتبارها أرضا لها، وفي 5 فيفري 1959 أيضا خصص خطابه من أجل الحدود الجنوبية التونسية من أجل تقسيم الصحراء بصفة عادلة حسب الحدود الحقيقية للدولة، وذلك لتوفر البترول في تلك المنطقة من أجل استغلاله [3].

---

[1] التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] خلود محمود نعيم، " **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية، دول المغرب العربي** "، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، العراق 2005، ص 99 .

[3] مولوج فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 146، 147.

لقد بقيت مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس عالقة إلى غاية 19 مارس 1983 تاريخ توقيع معاهدة الإخاء والوفاق بينهما حفاظا على أواصر الأخوة والتعاون بين الشعبين الجزائري والتونسي، ودعما لبناء الوحدة المغاربية [1].

2- مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا:

إن السبب الرئيسي لمشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا هو دخول دورية جزائرية الحدود الليبية عند مدينة عين أميناس، وهو ما اعتبرته ليبيا توغلا في أراضيها لمسافة قدرها 7 كلم، كما اتهمت ليبيا أيضا الجزائر بتوغل طيرانها الجوي في الفضاء الليبي. وتستند الجزائر في توغلها على اتفاقية 1957 المنعقدة بين ليبيا والإدارة الفرنسية الخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين، التي اعتمدتها الجمعية الوطنية الفرنسية، وشكلت هذه الاتفاقية المرجعية القانونية للتوغل الجزائري في الحدود الليبية. ولقد عرفت الحدود الجزائرية الليبية عام 1967 عدة أحداث مسلحة، لكن توصل الطرفان إلى إخمادها، وإنهاء كل ما بشأنه أن يدخلهما في دوامة الصراعات السياسية والعسكرية، ويبعدهما عن القضايا المصيرية لاسيما التي تتعلق بوحدة المغرب العربي.

3- مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب:

يعتبر الخلاف الجزائري المغربي من أقوى وأخطر النزاعات، حيث اتسم بالتعقيد لدرجة الوصول إلى الاشتباك بالسلاح في التسعينات [2]، وتعود جذور هذه المشكلة إلى منطقة تندوف التي كانت المغرب تعدها جزءا من أراضيها واقتطعتها فرنسا وضمتها للأراضي الجزائرية، نظرا لأن المغرب كانت تحت الحماية الفرنسية مؤقتا [3]. وبعد الاستقلال، شهدت الحدود بين الجزائر والمغرب عدة توترات متتالية أدت لنزاع مسلح عرف بحرف الرمال سنة 1963، حيث دام من 1 أكتوبر إلى 5 نوفمبر 1963، وذلك بسبب فشل الجهود الدبلوماسية لتسويته، فلقد وقعت اشتباكات مسلحة بين قوات البلدين في المناطق الحدودية واستعملت فيها

---

[1] عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

[3] خلود محمود نعيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 102.

الأسلحة الثقيلة ودخل النزاع مرحلة حادة . ولقد تم تسوية النزاع الحدودي الجزائري المغربي وفقا للمبادئ الأساسية التي تنص عليها منظمة الوحدة الإفريقية، وهي مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار[1].

4- مشكلة الحدود بين ليبيا وتونس:

يعود سبب الخلاف الحدودي التونسي الليبي إلى نزاع حول خليج قابس المعروف بالجرف القاري في المياه الإقليمية، حيث رفعت تونس دعوة قضائية على ليبيا لمحكمة العدل الدولية حول حقوقها في منطقة الجرف القاري في البحر المتوسط [2]، الذي يحتمل أن يكون أحد مصادر البترول، فرغم أن الجانب الليبي قد اقترح الاستغلال المشترك للموارد البحرية المتنازع عليها، إلا أن محكمة العدل الدولية رفضت طلب تونس في سنة 1985، وصدر حكم عنها سنة 1986 بشأن الحدود والحقوق البحرية بين البلدين[3].

كما أن مشكل الحدود بين ليبيا وتونس راجع أيضا إلى طرد 80 ألف عامل تونسي من الأراضي الليبية سنة 1969 والتي يرجعها العديد من الملاحظين لأسباب سياسية، ليتجدد النزاع سنة 1976 لنفس الأسباب، ولقد تم حل هذا النزاع بقرار من محكمة العدل الدولية[4].

5- مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا:

كانت تعرف موريتانيا قبل الاستقلال بشنقيط، حيث كانت تاريخيا تخضع للمغرب من ناحية سياسية ورسمية ودينية، عن طريق البيعة التي تمثل النظام الإسلامي لوحدة الشعوب والدول. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت فرنسا تفكر في تأسيس دويلات في غرب إفريقيا وحكومات محلية يترأسها حاكم عام فرنسي؛ حيث قامت فرنسا بعدها بضم مناطق مغربية لموريتانيا نتيجة الحكم الذاتي الذي كانت تمنحه فرنسا لإفريقيا الغربية، وتكونت حكومة لدولة موريتانيا متحدة مع فرنسا عام 1957، وفي عام 1960 منحت فرنسا موريتانيا الاستقلال مما أدى إلى اعتراض على ذلك باعتبار أن موريتانيا تمثل جزءا طبيعيا منها، ورفعت

---

(1) مولوج فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 149 – 159.

(2) المرجع نفسه، ص 148.

(3) خلود محمود نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(4) عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

القضية للأمم ضد فرنسا، ولقد أيدتها معظم الدول العربية باستثناء تونس التي أيدت الموقف الفرنسي، وانتهى الأمر باعتراف الأمم المتحدة باستقلال موريتانيا [1].

لقد كان للرئيس الراحل هواري بومدين دور كبير في قبول موريتانيا كمشارك في المؤتمر الإسلامي الأول سنة 1967، والذي انبثق عنه منظمة المؤتمر الإسلامي [2]، وتمخض عن هذه الجهود لقاء أول بين الملك الثاني والرئيس الموريتاني **مختار دادا**، فكان اللقاء فرصة لجمع الشمل بين البلدين، حيث تم الاعتراف الرسمي من قبل المغرب بالدولة الموريتانية يوم 8 جوان 1970، وتنازلت المغرب من خلاله عن المطالبة بالحقوق الترابية في موريتانيا، وفي المقابل تنازلت موريتانيا عن مطالبها في منطقة الصحراء الغربية.

لنصل في الأخير إلى أن مشكلة الحدود في المنطقة المغاربية سيبقى عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية الوطنية لهذه الأقطار وكذا التكامل المغاربي في المنطقة [3].

ثانيا: قضية الصحراء الغربية

ربما يكون النزاع حول الصحراء الغربية هو التحدي الوحيد الأكثر أهمية الذي يواجه الاتحاد المغاربي، ويلاحظ أن أصل هذا النزاع هو قرار إسبانيا عام 1974 بالتخلي عن السيطرة على مستعمرة معروفة بالصحراء الاسبانية[4]، حيث سقطت الصحراء الغربية تحت الهيمنة الإسبانية سنة 1860، وذلك نظرا لجغرافية الصحراء الغربية التي تقع في الساحل الشرقي للمحيط الأطلنطي عل طول 1500 كلم، وتبلغ مساحتها 284000 كم^2، أما عدد سكانها فيقدر بحوالي نصف مليون نسمة، وتزخر بالثروات الطبيعية من الفوسفات، الحديد الأورانيوم، البترول والغاز الطبيعي[5].

وللجزائر موقفا مفاده أن لأي مستعمرة حق تقرير مصيرها. ففي 1975، بدأت بدعم الحركة القومية الصحراوية التي تسمى بالبوليساريو، التي بدأت التحضير للحرب من أجل الصحراء الغربية لعدم رفضها

---

[1] خلود محمود نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] مولوج فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 147 .

[3] عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 116.

[4] Mohamed Ahmed Machur ,**Evolution challenges challenges and prospects of the Arab Maghreb** , union 1951-2010,ATHesis submitted in fulfill mentof the Requirements of the degree of Master of ARTS (m.a) in diplomacy institute of diplomacy and international studies, university of Nairobi 2011, p 45

[5] عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 126.

إعلان المغرب عن عزمه لتحرير المستعمرة بطريقة سلمية، وهو ما أدى إلى توقف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب[1]، وهو ما انعكس سلبا على مشروع التكامل؛ حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها تجاه قضية الصحراء الغربية[2].

لكن القيادتين الجزائرية والمغربية توصلتا إلى التحكم في توجهاتهما السياسية والعسكرية لتجنب أية مواجهة بين البلدين، وأن كلاهما لا يزال يذكر حرب الرمال 1963، وبالتالي فمشكل الصحراء الغربية دائم وهو لا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد[3].

والجدول الزمني الموالي يبين المراحل التي مرت بها قضية الصحراء الغربية:

الجدول رقم (09): مراحل قضية الصحراء الغربية

الحـــــدث	السنة
منحت إسبانيا على ما تسمى بالصحراء الاسبانية	1884
إسبانيا تدمج كنيسة الساقية الحمراء وريودي أورو لأراضي الصحراء الإسبانية	1958
انتفاضات تحدث ضد الحكومة الاسبانية	1970
جبهة البوليساريو تتشكل في موريتانيا	1973
إسبانيا تبدأ المفاوضات لتسليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا	1975
قضت محكمة العدل الدولية بأن إسبانيا لا ينبغي أن تسيطر عليها، وأن المغرب وموريتانيا كانا لهما روابط تاريخية حول الصحراء ولكن هذا لا ينبغي أن يعيق الحق في تقرير المصير.	16 أكتوبر 1975
حدوث المسيرة الخضراء وإرسال القوات المغربية إلى الصحراء الغربية	6 نوفمبر 1975
تم توقيع اتفاق مدريد من قبل إسبانيا والمغرب موريتانيا تتنازل عن السيطرة على الصحراء (الاسبانية)	14 نوفمبر 1975

(1) Mohamed Ahmed Machur, op cit, p 46.

(2) فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 318.

(3) بن موسى بشير، مرجع سبق ذكره، ص 54.

حرب الصحراء الغربية	1975-1991
الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، جبهة البوليساريو.	27 فيفري 1976
موريتانيا والبوليساريو يوقعان اتفاق تورط موريتانيا في صراع.	5 أوت 1975
المغرب يضم كل الصحراء الغربية مع الأخذ في الاعتبار الجزء الموريتاني من الأراضي التي تنازلت عنها إسبانيا في عام 1975.	أوت 1975
الجمهورية الصحراوية تحصل على مقعد في منظمة الوحدة الإفريقية للاتحاد الإفريقي والمغرب يغادر المنظمة.	1984
يبني المغرب سواحل لحماية محافظات الجنوب من هجوم البوليساريو.	1980
إعلان وقف إطلاق النار من قبل المغرب والبوليساريو والأمم المتحدة تضغط من أجل استفتاء لتحديد الوضع النهائي.	6 سبتمبر 1991
خطة التسوية (القرار 658) التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية. اقتراح استفتاء على الاستقلال والحكم الذاتي أو دمج الصحراء الغربية، التصويت لم يحدث أبدا.	1991
اتفاقية هيوستن التي نظمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تصويت، وفي 1998 يختلف المغرب والبوليساريو حول كيفية الاستعداد والتصويت لا يحدث أبدا	1997
خطة بيكر المقترحة والتي من شأنها أن تسمح للصحراء الغربية فقط حكم ذاتي والجزائر والبوليساريو يرفضان.	2001
خطة بيكر الثانية المقترحة لخلق الصحراء الغربية السلطة التي ستحكم لمدة خمس سنوات، ثم يحدث تصويت الحكم الذاتي، الجزائر والبوليساريو توافقان في النهاية على الخطة، وأقرت الولايات المتحدة الخطة، لكن المغرب يرفض بسبب احتمال الاستقلال.	2003
اندلاع الانتفاضة الأولى للاستقلال في المغرب إقليم.	ماي 2005
أقام جديم إزيك معسكر الاحتجاج في الصحراء الغربية.	9 أكتوبر 2010
جولة جديدة من الاحتجاجات في الصحراء الغربية مستوحاة من جديم إزيك وحركة الاحتجاج في الربيع العربي.	فيفري 2011

عقد مبعوث الأمم المتحدة كريستوفر روس تسع جولات محادثات لسد الخلافات بين المغرب والبوليساريو حول تسوية أي خلاف المستقبل والجزائر وموريتانيا يحضران كمراقبين، لم يحدث شيء للتعبير عن المواقف المغربية أو البوليساريو.	2010 إلى يومنا هذا.

Source : Michael jacoks, Hegemonic Rivalry hn the Maghreb Algeria and Morocco in the western Sahara conflict University of south Florida scholar commons , gradate these and dissertation gamuary 2012, p 28-29.

المطلب الثالث: الأوضاع الداخلية والأمنية وانعكاساتها

أولا: أزمة الجزائر الداخلية وتأثيرها على مسار الاتحاد

عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت تتحول إلى حرب أهلية نتيجة توقيف مسار الانتخابات البرلمانية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991، على الرغم من أن الوجه السياسي للأزمة ليس إلا أحد أوجهها، ذلك أن تلك الأزمة كانت متعددة الأوجه سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا، الأمر الذي أربك الأوضاع في هذا البلد المغاربي، وهو ما انعكس بالسلب على اتحاد المغرب العربي.

إن الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي كانت تعيش أوج أزمتها، مما جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الاتحاد مما زاد في جمود هذه المؤسسات[1].

غير أن استمرار الوضع وتفاقمه أكثر خاصة في سنة 1994 خلق نوعا من التخوف في أوساط الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب حيث تخوفتا من انتقال الأزمة إليهما [2]، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر وحركة الجزائريين إليها مما ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغربي. وهذا ما يعني غياب عنصر الاتصال والمبدلات الذي يؤدي إلى تماسك وديمومة العملية التكاملية.

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 373

لقد أدت الأزمة الداخلية الجزائرية إلى تعطيل الاتحاد، وذلك من خلال موقع الجزائر الجغرافي، فهي تقع في قلب المغرب العربي، بالإضافة إلى الوزن السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به، مما يعني أنه من المستحيل تقدم الاتحاد المغاربي بدون الجزائر.

ويتضح من العرض السابق أن القضايا السياسية والأمنية كانت فعلا سببا في إطار العلاقات المغاربية أو بين دول الاتحاد، حيث أنها رغم كونها قد تمثل مدخلا للتعاون والتنسيق إلا أن بعض هذه الدول تورط في مغامرات سياسية وعسكرية في دول أخرى، علاوة على مشكلات الحدود والتوترات الداخلية وانتشار الأصولية والجماعات الإرهابية المتطرفة داخل بعض الدول [1].

ثانيا: أزمة لوكربي

كانت قضية لوكربي من أهم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا، سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، حيث عرقلت هذه القضية مسيرة الاتحاد المغاربي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي في هذه الدول، فكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود العلاقات المغاربية في نهاية عقد الثمانينات[2]. وهو الموقف السلبي الصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية بفرض حضر جوي على ليبيا منذ أن صادق مجلس الأمن عليه في جانفي 1992 والذي هدفت من خلاله إلى المس بأمن دول الاتحاد المغاربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي موحد ومستقل[3]. حيث طلبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغاربي، التي تنص على: " كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحضر الجوي على ليبيا، ثم طلبت ليبيا للمرة الثانية

---

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره ص 89 .

[2] محمد لعجال محمد لمين، "**معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي، وسبل تجاوز ذلك**"، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 23.

[3] ستكوفي عمير، "**التضخم و النمو الاقتصادي، تقرير عتبة التضخم، مقارنة لدول المغرب العربي**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 1980 /2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص 172.

التضامن معها، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغاربية بتحفظ، حيث لم تحضر قمتي نواكشوط وتونس، ولقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغاربي[1].

وقد وضح هذا الحدث أن الأنظمة السياسية والقوى الوطنية في المغرب العربي في موقف حرج للغاية لأن هذا الحصار على ليبيا هو بمثابة اعتداء على بقية دول الاتحاد، كما أنها تخضع للضغط الدولي؛ وعليه لم تتوصل الدول المغاربية جماعيا إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذه الأزمة نظرا لتضارب الآراء، وفي مقدمتها ليبيا التي ترفض تسلم الرئاسة من الجزائر في جانفي 1995 استياء من سلوكيات بقية دول الاتحاد[2].

(1) بن موسى بشير، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 304 –374.

المبحث الثالث: معوقات مؤسساتية واجتماعية

يتميز الاتحاد المغاربي بمعوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المختلفة لمعاهدة التأسيس، وتبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، كما لا يخلو من المعوقات الاجتماعية التي تتمثل في الأمية وتخلف التعليم، الضغط الديموغرافي، البطالة والفقر...إلخ، وهذا ما سنلخصه في مبحثا هذا.

المطلب الأول: المعوقات المؤسساتية

توجد في الاتحاد المغاربي عدة معوقات مؤسساتية تتمثل فيما يلي:

أولا: غياب السلطة الإقليمية واتباع الطابع الاستشاري

يعتبر من أهم المشكلات والعوائق التي تواجه التكتلات الإقليمية عموما، فهو يعبر عن رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها إلى سلطة عليا إقليمية يتصل بها إقامة تكتل إقليمي ناجح. إن الدول المغاربية قد نجحت في إنشاء البناء المؤسساتي للتجربة التكاملية من خلال أجهزة تجربة اللجنة الاستشارية سنة 1964، وكذلك تجربة الاتحاد المغاربي لسنة 1989.

فعلى الصعيد الشكلي المؤسساتي يمكن القول بنجاح التجربة في إنشاء مؤسسات ذات طابع عام، تلتها أخرى متخصصة. أما على صعيد الأداء الفعلي، يمكن القول أن ذلك الأداء جاء أقل من المتوقع بكثير من هذه المؤسسات، التي اقتصرت في الحقيقة على إثبات وجود دون أن تؤدي إلى تدفق في العمل الوحدوي، والسبب في ذلك هو عدم امتلاكها للسلطة، والتي تعني القدرة الفعلية على تجسيد القرارات المتخذة في الإطار المؤسساتي إلى واقع حقيقي، لأن هذه المؤسسات لا تملك سوى سلطة استشارية [1].

لقد نصت جميع الاتفاقيات المغاربية التي تم عقدها على اقتصار وظيفة المؤسسات في الاتحاد المغاربي على الطابع الاستشاري دون تمكينها من صلاحية المبادرة أو التطبيق، وبالتالي، أصبحت بمثابة مكاتب دراسات استشارية وليست هيئات لتنفيذ مشاريع تنموية. وللأسف الشديد، أنجزت عشرات الدراسات وبُذل فيها الجهد الكثير والدراسة الدقيقة لكنها انتهت في الأخير إلى ملفات أرشيفية [2].

---

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره ص 104 .

[2] عائشة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

ثانيا: على مستوى معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

عند القراءة الأولية لنص المعاهدة، نلاحظ أن هناك نوعا من الاقتضاب، حيث أنها لم تقدم تفصيلات وتوضيحات مقنعة حول طبيعة عمل الاتحاد والقواعد التي تسير عليها من حيث الاجتماعات الحوارية والاستثنائية. كذلك ما يخص آليات عمل الاتحاد، ومقارنته مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا، معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة احتوت على 248 مادة بها أربعة ملاحق وتسعة تصريحات، كل هذا جاء في 343 صفحة، شملت كل الأغراض التي تهم أجهزة المجموعة الأوروبية. بينما تحتوي معاهدة الاتحاد المغاربي على تسعة مواد تم فيها الإعلان عن الهياكل الأساسية، مع ترك الترتيبات إلى التنظيم الذي يأتي فيما بعد، كما يلاحظ تعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال تنفيذه وآلياته، وعدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة[1].

ثالثا: على مستوى الاتفاقيات المبرمة

بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد، نجد الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والظروف الاجتماعية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى، فقد حان الوقت لتعديل النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة، لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية. حيث نجد ثباتا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو في الاتحاد، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي، رهن العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل.

كما يلاحظ أن الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد كانت قليلة نتيجة أن معظم الاتفاقيات بقيت بدون تنفيذ، وذلك لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها الإجراءات التشريعية، وفي هذا المجال يمكن تعداد ما يلي:

– من بين 37 اتفاقية مبرمة نجد هناك تباين في عملية المصادقة بين دول المغرب العربي، فالجزائر قد صادقت على 27 اتفاقية، بينما نجد تونس صادقت على 26 اتفاقية، ليبيا على 25 اتفاقية أما موريتانيا فقد صادقت على 19 اتفاقية والمغرب على 5 اتفاقيات. وبنظرة فاحصة يمكن الاستنتاج أن هناك إجماع على 5

[1] عائشة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 106، 107.

اتفاقيات فقط لكل دولة، وهذا العدد قليل بالنظر للطموحات والمصير المشترك، هذا بالإضافة إلى التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية مما يستوجب عليهم تعديلها من جديد.

– إن الاختلاف في النظم والقوانين الإدارية بين دول المغرب العربي يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسوى القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخا أقاليم دول الأعضاء، إلا إذا أصدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقيدها والحد من فعاليتها[1].

رابعا: قاعدة الإجماع

إن الأخذ بقاعدة الإجماع يعد عقبة أمام اتخاذ أية قرارات لأنها قاعدة تقليدية، عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي، مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. ونظرا لصعوبة التطبيق العملي لهذه القاعدة، فقد تخلت عنها معظم التكتلات الدولية لتحل محلها قاعدة الأغلبية. وأخذت الدول المغاربية في تجربتها الوحدوية بقاعدة الاجماع، هذا الأمر ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات إلا بعد الموافقة الجماعية، ما يعرقل المشاريع ويعطل انجازاتها. وهذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من المشاريع وإفساد المبادرات؛ فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد جعل مجلس الرئاسة يحرص على إصدار قرار بالإجماع لإنه كثيرا ما يعادل التوفيق بين اتجاهات دول الاتحاد، وينتهي الأمر إلى إصدار قرار مطاطي يخدم جميع الاتجاهات وجميع الأغراض مما قد يفقده في حقيقة الأمر كل فعالياته وقيمه ولا يجد طريقة للتنفيذ [2].

---

[1] عائشة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية

على العموم، يمكن إيجاز أهم المعوقات الاجتماعية التي تعاني منها منطقة المغرب العربي في ما يلي:

أولا: الأمية والتعليم

تهدف المجتمعات من تطوير التعليم إلى معالجة مختلف مشكلاتها. تتميز دول الاتحاد المغاربي بانخفاض مخصصات التعليم والبحث العلمي، ما يؤدي إلى تخلف الأوضاع الثقافية والعلمية التي تعتبر الركيزة الأساسية لعملية التنمية والوصول بالأمن الاقتصادي إلى أفضل صورة [1].

ثانيا: الضغط الديموغرافي

تشهد الأقطار المغاربية ضغطا سكانيا رهيبا حيث بلغ عدد السكان في المغرب العربي أكثر من 98 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي وصل إلى 1.28%، وعليه فالدول العربية ملزمة بتوفير فرص العمل تتراوح مابين 20 إلى 25 مليون فرصة جديدة بحلول 2020 لمواكبة النمو السكاني، ويعتبر هذا تحديا كبيرا خاصة أمام عدم مرونة سوق العمل المحلية للأقطار المغاربية[2].

ثالثا: البطالة

لقد وصلت نسبة البطالة في الأقطار المغاربية مستويات خطيرة، حيث قدرت بـ 16.1%، وإذا فصلنا أكثر نجد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قدر نسبة البطالة في المغرب العربي لسنة 2010 بـ 9.1 %، وترتفع أكثر عند فئة الشباب ذات التعليم العالي والتكوين المهني، حيث بلغت 48.7 %. وصلت في الجزائر نسبة البطالة حوالي 10%، وفي مصادر أخرى وصلت إلى حوالي 13% لسنة 2010، وترتفع في

---

[1] صفاء بن عيسى، "**السياسات العانة الاقتصادية في المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسة السياسة المقارنة، قسم علوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص 136 .

[2] زكريا مقيدش "**اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسبل تفعيله**"، مذكرة لنيل شهاذة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012/2011، ص 67.

فئة المتعلمين إلى أكثر من 50% لنفس السنة. أما موريتانيا، فقد بلغت 32.5،% وفي ليبيا حوالي 13% لعام 2010. وحسب مصادر التقرير الذي قدمته منظمة العمل الدولية حول التشغيل والبطالة، فقد وصلت في صفوف حاملي الشهادات إلى 29.2%.

رابعا: الفقر وانتشار الفساد

إنه بالرغم من انخفاض نسبة الفقر في كل من الجزائر وليبيا، فإنها وصلت إلى مستويات مرتفعة في كل من موريتانيا والمغرب وتونس حسب النسب التي سجها تقرير التنمية البشرية لعام 2011، حيث بلغت نسبة الفقر الوطني في موريتانيا 46.3%، في حين بلغت فيها نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 21.2%، أما المغرب فقد بلغ خط الفقر الوطني 09% في حين بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 25%، أما إذا رجعنا إلى تونس نجد أن نسبة الفقر الوطني بلغت فيها 3.8% كما يبلغ عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 2.6%.

ويعتبر الفساد أيضا من أبرز المشكلات التي تعاني منها بلدان المغرب العربي خاصة أنه أصبح يمثل تهديدا وخطرا مباشرا على التنمية الشاملة بداخلها، فهذا الأخير ساهم بشكل كبير في إعاقة السير الفعال للمشروعات التنموية، كما قضى على سبل تحقيق الحياة الكريمة داخل المجتمعات المغاربية.

ووفق التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية لعام 2010، فقد وضعت الدول المغاربية من بين البلدان التي تشهد مستويات عالية من الفساد؛ فقد وضعت المنظمة مؤشرا يعرف به مستوى الفساد في الدول تتراوح قيمته ما بين 0 و10، حيث أن الصفر يمثل أشد درجات الفساد في حين أن 10 تمثل أشد درجات الوضوح والشفافية. لقد بلغ مؤشر الفساد في الجزائر 2.9%، وفي موريتانيا 2.4%، ليبيا 02%، تونس 3.8% والمغرب 3.4% وهي معدلات مرتفعة حسب التقارير التي قدمها المحللون من وراء هذه المؤشرات[1].

[1] زكريا مقيدش، مرجع سبق ذكره، ص 67.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يتجلى أن فكرة الوحدة بين الدول المغاربية ضاربة في أعماق التاريخ، حيث عرفت المنطقة محاولات متكررة لإقامة التكامل والاتحاد فيما بين الأقطار المكونة لها، منها ما كان في الأزمنة القديمة والأخرى في العصر الحديث. كما شهدت عدة اتفاقيات ثنائية بين البلدان، ورغم الموارد والإمكانيات التي تمكنها من جعل قضية التكامل الاقتصادي وتفعيل تجربة الاتحاد ليس فقط ممكنا فحسب، بل متميزا عن سواه من تجارب الدول الأخرى، ورغم توافر هذه الإمكانيات إلا أنه بقي رهينة مجموعة من المعوقات والعقبات التي تعترض مسار الاتحاد بين دول المغرب العربي، البعض منها راجع للخلافات السياسية والبعض الآخر راجع إلى ضعف النمو الاقتصادي لهذه البلدان بالإضافة إلى معوقات أخرى مؤسسية واجتماعية.

الفصل الثالث: مداخيل التفعيل وسيناريوهات الاتحاد المغاربي

تمهيد

المبحث الأول: المدخل الاقتصادي لتفعيل الاتحاد المغاربي

المبحث الثاني: المدخل السياسي والقانوني لتفعيل الإتحاد المغاربي

المبحث الثالث: سيناريوهات الإتحاد المغاربي

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر تحقيق تكامل وتنمية شاملة للدول المغاربية عملية تتعدى إمكانيات قطرية، فهي تتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي. فالتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية هو تحقيق نوع من تشابك واندماج بين فروع وأنشطة اقتصادية قطرية، ولهذا أصبح واجبا على الدول المغاربية تجاوز الخلافات المختلفة والعمل على إنشاء إطار مؤسساتي للقضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية، كخطوة للطريق الصحيح لتحقيق استقلال اقتصادي بمفهومه الواسع.

وقدر توفر عوامل تكامل تكون فرص نجاح أكبر، خاصة إذا توفرت الإرادة والمنهج الصحيح. تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المدخل الاقتصادي لتفعيل الاتحاد المغاربي.

المبحث الثاني: المدخل السياسي والقانوني لتفعيل الاتحاد المغاربي.

المبحث الثالث: سيناريوهات الاتحاد المغاربي.

المبحث الأول: المدخل الاقتصادي لتفعيل الاتحاد المغاربي

يسمح تعزيز العلاقات الإقتصادية البينية في مجالات التجارة والاستثمار في تفعيل الاتحاد المغاربي، لأنه يؤدي إلى زيادة الروابط والمصالح المشتركة، وتكوين قاعدة إنتاجية مشتركة تتطور بمرور السنوات.

المطلب الأول: وضع إستراتيجية للتكامل وإعادة النظر في المقاربة المتبعة

أولا: وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة

تحتاج الدول المغاربية إلى وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة لتحقيق إتحاد كامل مساهمة جميع أقطار الدول المغاربية، تجسد فعلا حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والتبادل التجاري وحرية النشاط الاقتصادي والنقل، والعمل بالمفهوم المتطور للتكامل يستوعب متغيرات دولية ويشمل جميع الأقاليم. يستلزم هذا ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية مع وضع خطوات للتحول إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر صناعة تكاملية، وإقامة منطقة استثمارية، ووضع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية، ولإقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكمبيوتر، والاتصالات الإلكترونية وتطوير مصادر الطاقة البديلة[1].

ولتبني إستراتيجية مغاربية، يجب احترام المبادئ الأساسية للمنافسة الشريفة والشفافية، التي تهدف إلى إقامة تكتل اقتصادي شبيه بالنواة التي أفرزت الإتحاد الأوروبي[2].

وتتمثل هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- العمل على إرساء أسس تعليمية وثقافية لبناء الشخصية المغاربية.

- اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة، حيث وضعت قرابة 100 دراسة في ثلاثة عقود من خلال اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، ولو تم تطبيق هذه الدراسات لاستطاعت المشاريع المغاربية

---

[1] بن موسى بشير، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 405- 407.

المشتركة أن تزيد من تماسك الأقطار المغاربية، وذلك من خلال تماسك البنى التحتية والحفاظ على المصالح المشتركة[1].

- تشجيع حركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص.
- تطوير شبكة المواصلات، وذلك عن طريق إنجاز طريق السيار والسكك الحديدية بين تونس وليبيا.
- تعميق التعاون الثنائي من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي.
- تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري من أجل تبادل الخبرات والتجارب.
- تنسيق السياسات الجبائية والمالية والنقدية في ميادين مراقبة الصرف وإعادة التأمين[2].

ثانيا: إعادة النظر في المقاربة المتبعة

من بين الآليات الواجب إتباعها لإعادة تفعيل الإتحاد المغاربي ضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، وتبني مقاربة هيكلية والتي تؤدي إلى إدماج الاقتصادات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة، وأحسن مثال عن ذلك هي تجربة المشاريع المشتركة الجزائرية التونسية[3].

يجب أيضا تحقيق التكامل الجهوي في المجالات الإستراتيجية لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات، بإعطاء الأولوية لهذه القطاعات، كالقطاع الزراعي الذي يشكل قطاعا إستراتيجيا حيويا، فتدعيمه يؤمن العجز الغذائي، وكذلك القطاع الصناعي بإقامة شركات مختلطة للصناعات خاصة الثقيلة منها، وتسويقها بالدول المغاربية تفاديا للتأثيرات الخارجية، وكذا تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية قصد الوقوف بوجه الإجراءات الأجنبية نحو المنطقة لتسويقها.

بالإضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة للبحث والاكتشاف وتوزيع البترول بين الجزائر وليبيا. فبتكامل البلدان يمكن مجابهة الشريك الأجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة الجماعية، وتزويد بقية البلدان

---

[1] محمد علي داهش، **الوطنية والاتجاهات الوحدوية للمغرب العربي**، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص 204.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 404- 406.

[3] المرجع نفسه، ص 403.

المغاربية بهذه المادة الحيوية بأسعار معقولة في إطار التبادل بين أعضاء الإتحاد. وكذلك إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول المغاربية على أن يكون المغرب وموريتانيا هما الرائدان في هذا المجال، وهكذا فإن الاستثمار المشترك لمواردهما الطبيعية يعطي لمشاريعها دفعا قويا[1].

وبالتالي، فإن المقاربة المتبعة كانت منذ البداية تندر بالفشل، لأنه كيف نفسر منح مكافأة معتبرة لحرية حركة السلع داخل البلدان المغاربية في الوقت الذي يتبع فيه كل بلد للخارج من حيث صادرات والواردات مع الإتحاد الأوروبي.

وأن اختيار آلية السوق كمبدأ مكمل وحيد قد جمد البحث عن طرق أخرى للتكامل وشكل عائقا نظريا وعملا مهما في تقدم هذا المجال، لذلك فإن تحقيق التكامل الجهوي بين البلدان لا يكون إلا بتبني المقاربة الهيكلية من قبل البلدان المغاربية[2].

المطلب الثاني: تبني السياسات البديلة وتفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص

أولا: تبني السياسات البديلة عمودية التصدير

إن تفعيل المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة سيعمل على تمويل المشاريع المشتركة، وتشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة، وذلك من السياسة العمودية للتصدير، حيث تستحوذ أوروبا على 90% من الصادرات التونسية، والتي يشكل النسيج والملابس الجاهزة 70% منها، كما صرح **رودريجو واتو** مدير عام صندوق النقد الدولي أن الحصول على تنمية المنطقة العربية ككل، لا بد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7%، وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 30% لتصل إلى 210 مليار دولار بدلا من 140 مليار دولار، بالإضافة إلى إعطاء الميزة النسبية للبلدان أقل نموا، ودعم التبادل بين دول الإقليم، مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية، ووضع برنامج زمني محدد للمزيد من التنسيق

---

[1] عائشة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 112، 113.

[2] مخلوف رملي، **آليات تفعيل إتحاد المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر بالعلوم السياسية والعاقات الدولة، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2014– 2015، ص 114.

والتعامل بينها في المدى المتوسط والبعيد لإقامة اتحاد جمركي، مما يزيد من إمكانيات التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي واستكمال شبكة الطرق البرية والبحرية والجوية التي تربط بين دول المنطقة وجيرانها[1].

كما أن تفعيل المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة سيعمل على تسهيل تطوير المبادلات المغاربية البينية وتحفيز اقتصادياتها وجلب الاستثمارات الأجنبية[2].

وإن هذا المصرف يدخل ضمن إطار انتهاج سياسة مشتركة للاستثمار لتحقيق اقتصاد متوازن في الدول المغاربية، وهذا على غرار بنك السوق الأوروبية المشتركة المعروف بتسمية "بنك الاستثمار الأوروبي"[3].

ثانيا: تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص

بهدف لإزالة العراقيل الاقتصادية التي تعترض التكامل الإقليمي بشكل عام وتعزيز التبادل التجاري البيني بشكل خاص، ووضع البنى الأساسية اللازمة لتسيير التكامل المغاربي يجب تفعيل الصناعة والتجارة وذلك من خلال عدة آليات منها:

1- إقامة سوق مشتركة:

تمكن السوق المشتركة المغاربية من تسهيل حرية انتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي، وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يساهم في تفعيل التبادل التجاري والوصول به للتكامل، بالإضافة إلى وضع آلية موحدة لتسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات، عن طريق رفع جميع القيود على التبادلات بين دول المنطقة، ووضع برنامج لتمويل التجارة البينية مما سيحقق قفزات للتبادل التجاري إذا تم تعزيزه في إطار برنامج للتكامل الاقتصادي بينهما[4].

---

[1] بن موسى بشير، **سياسات تفعيل التجارة البينية دراسة حالة دول المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، ص 136.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 404.

[3] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[4] بن موسى بشير، مرجع سبق ذكره، ص 136.

2- القيام بالدراسات اللازمة:

لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف، ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على إمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع دول المنطقة، وهو ما يقضي تفعيل آلية للتواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة[1]، وذلك من خلال إنشاء فريق عمل يقوم بإعداد دراسة حول إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية[2].

3- أهم السياسات التجارية والاقتصادية لدول المغرب العربي:

لقد اتخذت دول المغرب العربي سياسات وإجراءات اقتصادية وتجارية، للتغلب على الكثير من الصعوبات ومجارات الاقتصادات الأخرى، وتتمثل هذه السياسات والإجراءات التي اتخذتها دول المغرب العربي فيما يلي:

- **ليبيا:** لقد انتهجت ليبيا سياسات تجارية مقيدة لحرية التجارة منذ أوائل الثمانينيات حتى نهاية عقد التسعينات مما كان له أثر سلبي على الوضع التجاري في ليبيا، وعلى الرغم من التذبذب في حجم التبادل التجاري الناجم عن التقلب المستمر في أسعار النفط مما دفع بالحكومة الليبية إلى تبني مجموعة من القوانين لتحسين شروط التبادل التجاري، كان أهمها صدور القانون رقم (4) لعام 1992 بتنظيم استيراد وتوزيع السلع، والقانون رقم (5) لعام 1997، بشأن تجارة العبور والمناطق الحرة، وقانون الوكالات التجارية رقم (6) لعام 2001، واللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقرار تخفيض الرسوم الجمركية والتي سيكون لها أثر إيجابي على حركة التجارة الليبية الصادرة والواردة.

- **تونس:** أعطت الحكومة التونسية مجموعة حوافز وتسهيلات لغرض تشجيع وتنشيط التجارة كان أهمها:

- إعفاء تام من الضرائب فيما يخص النشاط التصديري.

---

[1] بن موسى بشير، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 406.

– صدور قرار من السلطة العليا بأن تكون الضمانات على الصادرات بنسبة 5% فيما يخص الأنظمة الجمركية.

– من ناحية المناطق الحرة، أعطت الحكومة التونسية أهمية خاصة لهذه المناطق من ناحية تسهيل الإجراءات القانونية، سواء بالنسبة لدخول البضائع أو تصديرها، ولا تتحمل المناطق الحرة الخاصة أية رسوم، ويتم السماح بإنشاء المنطقة الحرة في أي مكان دون أي تقييد.

– تشجيع المؤسسات على إنشاء خلايا للتصدير من المختصين، بحيث تتحمل الدولة 50% من المرتبات.

– تتحمل الدولة التونسية 50% من نفقات الرحلات التسويقية لفتح أسواق جديدة أو إدخال سلعة جديدة.

الجزائر: قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدد من الإجراءات لإعطاء القطاع الخاص دور أكبر في التجارة المحلية و الإقليمية، وفي كافة القطاعات والنشطة الإقتصادية والخدمية، واتخذت الجزائر أيضا عدة خطوات لإصلاح الجهاز المصرفي بهدف تشجيع التجارة والاستثمارات التجارية، كان أهمها السماح بإنشاء مصارف خاصة إبتداء من عام 1990.

المغرب: قامت المغرب بإعفاء تام لمدة 5 سنوات من الضرائب والرسوم للسلع النسيجية المصدرة، لتحصل على تسهيلات لتصدير منتجاتها، كما قامت بتقديم كافة المعونات والتسهيلات للمنشآت التجارية، بما في ذلك إبقاء أحد الموظفين من الجمارك لمساعدة المؤسسة في تجهيز مستنداتها للغرض التصدير، وكذلك منحت الحكومة المغربية ضمانات لسرعة رد المبالغ المحجوزة لمجرد التصدير، كما قامت برفع العراقيل التي يمكن أن تعوق نمو صادرات القطاع الخاص، وخلق الظروف لضمان نموها وارتقائها وتبسيط الإجراءات الإدارية .كما تم إلغاء إلزامية التأشيرة لمكتبي الصرف على القرارات الاستيراد، بحيث تم توسيع مجال الواردات المسموح باستيرادها.

ومما نري أنه من الرغم من بعض الإصلاحات التجارية التي قامت بها دول المغرب العربي إلا أن هده الإصلاحات لم تساهم في ازدياد معدلات التجارة البينية بين دول المغرب العربي، وذلك بسبب تأثير العولمة على الدول المغاربية، ما يستدعي هده الدول على تأسيس منهاج واضح لزيادة اندماج اقتصاداتها عن طريق توسيع وزيادة التجارة البينية[1].

[1] بن موسى البشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-139.

المبحث الثاني: المدخل السياسي والقانوني لتفعيل الإتحاد المغاربي

يواجه الإتحاد المغاربي مجموعة من المعيقات السياسية والقانونية التي أدت إلى عدم قيامه، ومن أجل تجاوزها يجب تسوية هذه المعيقات ومعالجتها من خلال تفعيله سياسيا وقانونيا، وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى مدخلين لتفعيله، المدخل السياسي والمدخل القانوني.

المطلب الأول: المدخل السياسي

من أهم أسباب تعثر الإتحاد المغاربي العوامل السياسية، وعليه فإن المدخل السياسي يبقى أهم مدخل لتفعيل الإتحاد، ونلخصه في النقاط التالية:

أولا: تسوية قضية الصحراء الغربية والخلافات البينية

تثبت التجربة بما لا يدع مجالا للشك أن هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، ووقفت عائقا للمضي قدما نحو التكامل. وهكذا تبين أنه بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول، باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا، والآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بن أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب اللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما. وعندما نقول تسوية، نحن لا نقترح صيغة أو حلا معينا مثلما يذهب إليه الكثير من المحللين، والذي يدور في مجمله حول مطالبة الجزائر بتقديم تنازلات من جهة،[1] وقبول بوليساريو بمقترح الحكم الذاتي الذي اقترحته المملكة المغربية؛ فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل لا يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ وإثباتها أيضا لشرعية النظام السياسي المغربي[2].

كما يجب على الدول المغاربية تسوية الخلافات البينية المرتبطة أساسا بالحوار، وقد يكون ذلك بصفة ثنائية، أو في إطار هيئات الاتحاد المغاربي، لأنها ضرورية لقيام التكامل.

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 387، 388.

[2] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/08، على الساعة: 22.51.

ثانيا: تجنب فكرة الدولة القائد

إن عملية التكامل الاقتصادي هي عملية إرادية محضة تعتمد في قيامها على علاقات متكافئة بين الأقطار وعلاقاتها المشتركة، فالتكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنمية على قاعدة المصلحة المشتركة والعامة.

واستنادا على ذلك فإن دول المغرب العربي مطالبة بتجاوز فكرة الدولة القائد، هذه الفكرة لازمتها باستمرار منذ زمن، وتشير بهذا إلى الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتين ذات وزن كبير في المنطقة، فأنشأ ذلك تنافسا شديدا بينهما، كما ظلت قضية الزعامة التي برزت في السنوات الأخيرة تعرقل تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع المغاربية.

وإن هذه الدول مطالبة اليوم أكثر بتفادي فكرة الدولة القائد، ومحاولة تأسيس التكافؤ في القوى والمصالح من أجل تحقيق فكرة التكامل الاقتصادي[1].

ثالثا: الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي

بعدما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الإقليمية، فإن الوضع مع أواخر القرن العشرين لم يعد كذلك، إذ أن هذه الدول وهي تسعى لكسب مناطق جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لترويج نجارتها، وهذه الأسواق لا تتحقق إلا بتكتل عدد من الدول.

فالفرصة أما دول المغرب العربي متاحة أكثر من أي وقت مضى، فالإتحاد الأوروبي أعطى لها فرصة أكثر من مرة خاصة مع مشروع الشراكة الأورو متوسطية غير أنها لم تكن معه في الموعد، إذ أنها فرصة مناسبة لوقوفها وتفاوضها ككتلة واحدة متكاملة، لكن دخولها فرادى سيجعلها تجني على المدى المتوسط والبعيد نتائج هذه الشراكة، والتي ركزت على تحرير المبادلات التجارية أكثر من الجوانب الأخرى خاصة الاجتماعية في ظل اقتصادات غير متكافئة.

وعليه بإمكان دول المغرب العربي إذا كانت تسعى لتحقيق تكاملها أن تستفيد من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى حث الدول المغاربية على تحقيق

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص389.

تكاملها، وإن كان ذلك ليس خوفا عليها بقدر ما هو تحقيق لمصالحها الخاصة وهذا ما جعل دول المغرب العربي مدعوة للاستفادة من هذا التوجه أكثر من أي وقت مضى[1].

رابعا: إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية

المجتمع المدني هو شكل من أشكال التنظيمات التي يسعى إلى تحقيق مصالح أعضاءه في مختلف المجالات بعيدا عن الدولة، وعليه المجتمع المدني يضم جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمامات مستقلة عن الحكومة وتهتم بالقضايا والمصالح العامة[2].

ونظرا لدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات، وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يطلب إعطاءه دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناءا فوفيا، وذلك يتم من خلال منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من حرية للتحرك والمبادرة على مستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية والمساهمة تنمية التعاون بينهما، وربط جسور للتواصل الدائم بين مواطني المغرب العربي ويشعرهم بمسؤولياتهم ودورهم الحاسم في البناء المغاربي[3].

وبإضافة أيضا إلى دعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام، تؤدي القوى الشعبية من خلاله دورها في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة القوى الشعبية من خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمة الإتحاد ومناهضة الطروحات المضادة، والعمل على تنفيذ طروحات تأسيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في كافة المجالات زرعا للروح الوحدوية، توجيه الرأي العام من خلال أنشطة القوى الشعبية نحو العمل الوحدوي وأهمية إسناده لما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات من الإسراع في الخطوات الوحدوية[4].

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 391.

[2] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

[3] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص392.

[4] محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص206.

المطلب الثاني: المخل القانوني

ونقصد بذلك إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للإتحاد وإعطائها دافعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات، وذلك من خلال عدة نقاط تتمثل في ما يلي:

أولا: التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة

إن مجلس الرئاسة هو أعلى سلطة في الإتحاد حيث تعود له سلطة اتخاذ القرارات مهما كانت طبيعتها، أما مجلس الوزراء الخارجية فهو الهيئة الوحيدة المخول لها النظر في المشاريع التي تعدها بقية الهيئات والأجهزة الاتحادية والفصل فيها، إذا كانت قابلة للعرض على مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات أم لا، أي القيام بغربلة المشاريع.

وتجنبا لتعطل المشاريع بين دول الاتحاد، المطلوب اليوم هو الحد من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس الرئاسة، وتحويل جزء منها لبقية الأجهزة التنفيذية والاستشارية والفنية على رأسها مجلس وزراء الخارجية[1].

ولقد قامت الأمانة العامة للإتحاد بإعداد وثيقة تتعلق بإعادة النظر في المنظومة الاتحادية عرضتها على لجنة المتابعة التي قامت بدراستها اجتماعها الملتئم في 2000/4/17، وتمحورت حول ضرورة توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية من خلال تفويض مجلس الرئاسة بعض صلاحيات لمجلس الوزراء الخارجية، حيث تمكنه من تولي الصلاحيات التالية:

- تحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- التوقيع على الاتفاقيات القطاعية غير الإطارية المبرمة في إطار الإتحاد.
- اعتماد برامج تنفيذية للإتحاد.

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 394.

– إصدار الأنظمة الداخلية للهيئات الاتحادية واللجان الاستشارية والمكاتب المخصصة التي تقترحها اللجان الوزارية والمجالس الوزارية القطاعية في نطاق برامج الإتحاد[1].

ثانيا: إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية

هناك عدم وضوح في صلاحيات الأمانة العامة القانونية وتداخل أعمالها مع لجنة المتابعة، ويتطلب الأمر نقل الأمانة العامة من مجرد جهاز إداري يقوم بأعمال السكرتارية إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني، يربط أقطار المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة، من خلال تزويد الأمين العام بالصلاحيات اللازمة لمخاطبة أعضاء الإتحاد الذين لا يلتزمون بالقرارات لتنفيذها؛ وهو ما تطلب بدوره من الدول المغاربية ضرورة التنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام الإقليمي الذي أقامته في إطار إتحاد المغرب العربي خدمة لمصالحها الإستراتيجية.

ولقد استعرضت لجنة المتابعة في اجتماعها المنعقد بالرباط يومي 17 و18 أفريل من عام 2002، الورقة التي أعدتها الأمانة العامة من أجل تطوير هياكل، وتتمثل في جملة من الاقتراحات كالتالي:

– إعطاء صلاحيات أوسع للأمانة العامة لإبرام اتفاقيات وبرامج تعاون مع المنظمات الجهوية المماثلة، وذلك بالتشاور والتنسيق مع دول الأعضاء، والاستعانة بخبرات مغاربية بخصوص المفاوضات ذات الطابع الفني وخاصة في الميدان التجاري، على أن تتم مواصلة رفع تقارير دورية عن ذلك لمجلس وزراء الخارجية للعلم والتوجيه.

– وضع آلية تنظيم وتوثيق العلاقات بين البعثات الدبلوماسية لدول الإتحاد في دولة مقر الأمانة العامة على النحو المتبع في نظام المندوبيات المقيمة.

– وفيما تتعلق بمنصب الأمين العام، فقد استعرض مجلس الوزراء الخارجية في دورته 19 المنعقدة في 16 و2002/02/17 مسألة إقرار مبدأ التداول على منصب الأمين العام بين الدول الأعضاء، واتفق على رفع هذا الموضوع إلى مجلس الرئاسة عند التئامه، كما استعرض مسألة استحداث منصب أمين عام مساعد بعدد الدول الأعضاء في الإتحاد باستثناء الدولة التي ينتمي إليها، وكلف لجنة المتابعة بإدراج هذا الموضوع

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 395، 396.

ضمن جدول أعمالها المخصصة للنظر في إعادة تنظيم هياكل الأمانة العامة للإتحاد[1]. وهو ما يجب تجسيده فعليا.

ثالثا: إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات

إن العمل بمبدأ الإجماع الجماعي والتثبت به في اتخاذ القرارات يوصل العمل الجماعي إلى طريق مسدود.

وإن دول المغرب العربي مطالبة الآن بإلغاء هذا المبدأ وإحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الإتحاد نوعا من السرعة اللازمة لمواكبة المتغيرات الدولية، وأخذ العبرة من تجربة جامعة الدول العربية التي ساهمت قاعدة الإجماع في فشل تجربتها خلال نصف قرن، ومثال عن هذا وهو طلب مصر سنة 1994 الانضمام إلى الإتحاد إلا أن اعتراض تونس أدى إلى رفض طلبها وهو ما أدى إلى تفطن لمجلس الرئاسة بالآثار السلبية لمبدأ الإجماع واتخاذ قرار العمل بمبدأ الأغلبية [2].

رابعا: ضرورة تحسين النصوص القانونية للإتحاد

منذ 1990، اتخذ الإتحاد الكثير من القرارات سواء في شكل اتفاقيات أو تعليمات متنوعة وشاملة للكثير من القطاعات (الزراعة، الصناعة، التجارة...إلخ)، إلا أن الكثير منها لم يدخل حيز التنفيذ وذلك بفعل العولمة المتسارعة، وانضمام بعض البلدان المغاربية إلى منظمة التجارة العالمية وما تفرضه من شروط تجارية محددة على إطارها، إضافة إلى الشراكة الأورو متوسطية، وبالتالي، أصبح من الضروري على هذه الدول تحديث وتحسين الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد لمواكبة التغيرات الدولية الحاصلة في أواخر القرن العشرين[3].

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 397-399.

[2] المرجع نفسه، ص397.

[3] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

خامسا: الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات

إن اعتماد مبدأ مصادقة الدول الأطراف في الإتحاد على الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد حتى تصبح سارية المفعول أعاق تطبيق الكثير من الاتفاقيات، حيث مازالت البقية تنتظر مصادقة دولة أو دولتين وأحيانا أخرى مصادقة الدول الخمس؛ ومثالا على ذلك، نجد المغرب لم يصادق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغاربي إلا بعد مرور 7 سنوات من مصادقة بقية الدول عليها، وهذا إلا بعد إلحاح وتأكيد الهيئات الاتحادية مرارا وتكرارا على ضرورة الإسراع بالمصادقة لدخلوه حيز التنفيذ، وعليه من الأفضل تجاوز العمل بمبدأ الأغلبية أي أن تصبح الاتفاقيات المعتمدة سارية المفعول بعد مصادقة ثلثي الأعضاء من أجل ضمان سرعة المسيرة التكاملية.

سادسا: إقامة برلمان مغاربي

إذا كان الإتحاد جاء لتلبية مطالب وطموحات الشعوب المغاربية حسب الخطاب السياسي، فإن أحسن طريقة لذلك هو إشراك المواطن المغاربي في صنع هذه المسيرة، ويكون هذا عن طريق انتخاب نواب عنهم يمثلونهم في البرلمان المغاربي وينقلون انشغالاتهم.

ولقد فرد مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة بشأن تعزيز مسيرة الإتحاد المغاربي، اعتبارا لتوصيات مجلس الشورى في دورته الملتئمة بطرابلس(1992)، تقدمت الجماهيرية الليبية باقتراحات ترمي إلى تعزيز دور مجلس الشورى المغاربي، وذلك عن طريق:

- تعديل المادة الثانية عشرة من المعاهدة بحيث تصبح المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد بين دول الإتحاد أو بينه وبين التنظيمات الأخرى من اختصاص مجلس الشورى.

- تحويل مجلس الشورى من مجلس استشاري إلى برلمان مغاربي له صلاحيات التشريع والمراقبة وأن يتم اختيار أعضائه بالاختيار المباشر على الصعيد المغاربي[1].

[1] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

مما سبق، نستخلص أنه لو تحقق الاندماج أو الوحدة بين الأقطار المغاربية، أنها ستفرز وحدة إقليمية لها الإمكانيات البشرية ذات أهمية، حيث يوجد بها سوق استهلاكي يقارب 100 مليون نسمة، ورأس مال بشري متنوع من حيث الثقافات، ومن حيث الكفاءات البشرية. أما في الجانب الاقتصادي، سيصل الناتج القومي الإجمالي في حدود 2017 إلى أكثر من 360 مليار دولار، أما في حالة الوحدة من المحتمل أن ينمو ليصل ترليون دولار، بمعدل نمو اقتصادي في الأقطار المغاربية لأزيد من 9%.

ومن الناحية الإستراتيجية، سوف يتكتل إتحاد مغاربي بسياسات ومواقف موحدة، وهذا يعني قدرة تفاوضية بالغة الأهمية، خاصة مع خصائص المواقع الإستراتيجية النادرة، فالإتحاد يطل على واجهتين بحريتين، ومر دولي حيوي للملاحة، ويعتبر همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وقدرته في التأثير على السياسات الدولية في قضايا الهجرة والجريمة العابرة، هذا ما يجعله جد مؤثر ويحقق لبلدان الإتحاد مكاسب اقتصادية وسياسية يصعب الحصول عليها بشكل منفرد.

وإلى جانب هذه المزايا، فالإتحاد هو خطوة سياسية كفيلة لتجنب المنطقة النزاعات والثورات الحدودية، وكفيل بإيجاد تسوية شاملة للميول الانفصالية لداخل المغرب أو الجزائر أو ليبيا، بفعل وجود خصوصية ثقافية، وهو حل عملي موضوعي لنزاع الصحراء.

والوحدة لها تأثير كبير على المواطن لأن التكتل سيخلق فرص جيدة على المستوى الاقتصادي والتنموي، فاحتياجات الجزائر أو ليبيا باعتبارهما بلدان نفطية يمكن للاقتصاد المغربي أو التونسي أو يغطيها والعكس صحيح.

فالوحدة ستولد طلب على مستوى الاستهلاك الخاص والعام، وسيتيح سيولة مالية بين البلدان المغاربية وهو الأمر الذي سيؤثر على زيادة حجم استثمارات والتجارة البينية بين دول الإتحاد، وزوال الحواجز في وجه حركة عوامل الإنتاج يساعد على خلق فرص جديدة للقضاء على البطالة وتحسين مستوى المعيشة لدى المستهلكين، وتوطين المؤسسات والنشاطات الاقتصادية في مختلف مناطق دول الإتحاد مما يمكن من تحقيق نمو اقتصادي متوازن داخل دول الإتحاد المغاربي.

المبحث الثالث: سيناريوهات الإتحاد المغاربي

إن استشراف مستقبل منطقة الاتحاد المغاربي ليس بالأمر السهل، وهذا لانعدام المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويبقى حديث مقتصر على العلاقات الجزائرية المغاربية ومستقبل هذه العلاقة وتأثيرها على مستقبل الاتحاد المغاربي.

المطلب الأول: سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة والتفكك

وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية، والذي من الممكن أن يعزز من تباعد الدول المغاربية عن بعضها البعض اقتصاديا وسياسيا، ما يعني استمرار تخبط مشروع الاتحاد والقضاء على ما تم تحقيقه من مكتسبات بسيطة خلال السنوات السابقة. فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو يعني الاستعداد المبدئي للتنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين للإدارة شؤونهم المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، وستحفظ ماء الوجه للجميع لأن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر. المغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سياسته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ وارتباطه أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد، وهو الضامن لدوام الدولة واستمرارها، في دائرة حدودها الحقة.

اليوم تبذل الدبلوماسية المغربية جهود الفرصة الأخيرة لإقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم ونهائي، وفي حال تعثرها فستشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام إستراتيجيات أخرى، إما في اتجاه تأييد الصراع واستمرار قوة أخرى في كسب المزيد من التنازلات أمام إصرار بعض الأطراف على الزعامة الإقليمية

في المنطقة أو التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى[1].

فضلا عن استمرارية جهود الإتحاد واستمرار الأوضاع الراهنة قد تدعم ذلك، لكن ومع ذلك فإن حل الإتحاد لا يمنع من استمرار اللقاءات أو التعاون الثنائي أو الثلاثي بين دول الإتحاد، وربما لا يمثل حل الإتحاد قضية كبيرة لدى القاعدة الواسعة بين الشعب المغاربي بحكم إخفاقه في مواجهة التحديات الكبيرة[2].

وبالابتعاد كليا أي غلق الحدود قصد بناء اقتصاداتها ذاتيا، مركزة في ذلك على الاكتفاء الذاتي، مما يستوجب اقتصادات قوية، متكاملة غنية بالموارد المالية والبشرية، وهو وضع عسير التحقق أن هذه الدول قد ورطت نفسها مع البنوك الدولية وصعب عليها أن تسدد ديونها وتنفك من التبعية التي تعاني منها[3].

ومن هنا يمكن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الوارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري والثروات السمكية المغربية...) من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة[4].

المطلب الثاني: سيناريو التنسيق والاندماج دون بلوغ التكامل

أي على دول المغرب العربي الاستمرار في تسيير علاقاتها الاقتصادية على أساس الروابط البينية، وإعادة بناء سياساتها الاقتصادية على أساس ذلك، أي الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية، مما يقود البلدان المغاربية إلى البحث عن نمو اقتصادي متزايد لمعالجة مشكلة المديونية والتضخم في فترة زمنية تتسم بالتغيرات الدولية[5].

---

[1] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

[2] مصطفى الفيلالي، **إقامة المنطقة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة–2، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 200.

[3] صفاء بن عيسى، مرجعه سبق ذكره، ص 220.

[4] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

[5] صفاء عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 220.

وهذا السيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في المؤسسات الاتحاد المغاربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة.

وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

السبب الأول: هو ديناميكية الربيع العربي التي أحدثت تحولات عميقة في المنطقة، من أبرزها سقوط نظام معمر القذافي الذي كان من أبرز داعمي أطروحة الانفصال في الجنوب المغربي، وبروز قوى سياسية جديدة مستعدة للتفاعل مع استحقاقات الاندماج المغاربي، بالإضافة إلى التحولات الجارية في تونس والتي أفرزت نخبة سياسية جديدة متحمسة لخيار الإتحاد المغاربي، رغم أن إكراهات المرحلة الانتقالية لا زالت تعوق مسيرة التحول السياسي في تونس.

ورغم أن الوضع لم يستقر بشكل نهائي في ليبيا، بينما تشهد الجزائر بدورها تحولات سياسية ، وهي دائما متحمسة لخيار الوحدة المغاربية، أما موريتانيا فلازالت صورة التحول الديمقراطي فيها أكثر ضبابية، لكنها على العموم لم تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي.

السبب الثاني: إن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر التي تتحكم في آليات العولمة وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح حتمية ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

السبب الثالث: إن اشتراك دول المغرب العربي في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر، مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد من إضعاف اقتصادات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة[1].

---

[1] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدى، في إطار حدوده السياسية الحالية، وبالنظر إلى التزاماته السياسية وارتباطاته الإقليمية فقط، ذلك أن أقطار المغرب تواجهها تحديات أمنية واحدة، ولا يمكن تصور أمن أي قطر مغاربي بمعزل عن أمن الأقطار المغاربية الأخرى [1].

المطلب الثالث: سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية

وهو اتجاه الاتحاد المغاربي للاندماج والوحدة بسيناريو بعيد المدى، ذلك أن يستجيب المغرب العربي بفعالياته لمختلف التحديات المطروحة سواء في مواجهة كل دولة على حدا أو كل الدول[2].

كما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء إتحاد مغاربي. وفي هذا السياق يمكن القول بأن الإخفاق في بناء إتحاد مغاربي راجع بالدرجة الأولى إلى الحاصل السياسي وإلى طغيان الحسابات السياسية للأنظمة المفتقرة للشرعية على حساب تطلعات الشعوب وطموحاته.

وهنا وجبت الإشارة إلى جمود الوضع في الجزائر من الناحية الديمقراطية، وهو ما يزيد في تأزم الوضع في المنطقة، إلا إذا كان الربيع المغاربي لم يكمل دورته بعد ولم يقل كلمته النهائية في المنطقة.

وفي حوار مع **لويس مارتينيز**، الباحث بمركز الدراسات والبحوث في باريس والاختصاصي في الشؤون الجزائرية والليبية، عندما سئل عن وجهة نظره في المغرب العربي في أفق 2030 قال: «إن السيناريو الأكثر تحقيقا وتفاؤل لوضعية المغرب العربي سيكون كالآتي: نجاح الانتقال الديمقراطي والانتخابات سيكون سلمية، وقانونية ، وذات مصداقية، والسلطة ستصبح شرعية والاندماج سيعرف تقدما»[3].

---

[1] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

[2] مصطفى الفيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[3] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

وفي حوار أجراه الرئيس الجديد لتونس الدكتور **المنصف المرزوقي** بتاريخ 20 جانفي 2012، اعتبر أن السنة الحالية ستكون سنة المغرب العربي الكبير وأنه لا مستقبل للمنطقة دون الوحدة، وقال إن من شأن ذلك أن يساهم في حل قضية الصحراء التي اتفق الجميع اليوم على تركها جانبا ورفض أن تكون عقبة أمام الإتحاد.

وأضاف أيضا أن مستقبل تونس ليس في تونس وإنما في الفضاء المغاربي واعتقد الشيء نفسه لباقي الأقطار، مستقبلنا في هذا الفضاء المغاربي الذي سيكون إن شاء الله الحجرة الأولى للفضاء الإتحاد العربي «إتحاد الشعوب العربية المستقلة»، وأكد على وجوب تكريس حق التنقل بالهوية دون جواز سفر في السنوات الخمس المقبلة في آليات البرلمان المغاربي بصلاحيات حقيقية.

ويجب أن تكون عندنا رئاسة دورية ومشتركة للفضاء المغاربي طيلة السنوات الخمس، فالقضية الأساسية التي كانت تمنع الإتحاد المغارب طيلة السنوات قتلت الإتحاد القديم هي قضية الصحراء، والآن بدأت الأفكار عند الأخوة الجزائريين والمغاربة تتجه نحو ترك الموضوع للأمم المتحدة.

وان الإتحاد المغاربي في الوقت الحاضر هو عبارة عن جسد بلا روح، ويعود ذلك إلى أن حالة التوافق للوصول للأهداف المستوحاة لم تُأخذ بعين الاعتبار، ذك أن ما حدث هو أن كل دولة تتشبث وتتمسك بقناعتها وتوجهاتها، وكل دولة غلب عليها طابع الأنانية، وبذلك كثرت الشعارات على حساب التوصيات العملية، وهذا جعل دول الإتحاد تتصف بالضعف في مواجهة التحالفات والتكتلات في العالم.

يبقى الأمل في أن تقوم العوامل المشتركة على مواجهة التحديات، وأن تكون الآمال التي عقدت على الإتحاد في محلها بدل خيبة الآمال التي يشعر بها شعوب الإتحاد نتيجة للانعدام التبادل.

إن الدكتاتوريات كانت العقبة لأنها لا تتحد بل تتخاصم، وأوروبا لم تحقق وحدتها إلا بعد انهيار الدكتاتوريات، وقد كان الربيع العربي سببا للإسراع في الإصلاح والانتباه لمطالب الشعب، وكلنا نعلم أن إحياء الإتحاد المغاربي يضيف 2% من الناتج القومي لكل بلد[1].

[1] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

فالعديد من التجارب الاندماجية الوازنة، تبرز أن إحداث تنظيمات إقليمية مبنية على أسس ديمقراطية قوية، يسهم من جانبه في تطوير وتقوية المسار الديمقراطي لأعضائه، معتبرا أن اسمرار الأوضاع الحالية الراكدة والجامدة على حالها، سيكلف شعوب المنطقة هدر مزيد من الفرص والطاقات المتاحة لوُلوج عالم متحول ومتسارع لا يؤمن إلا بالتكتلات. وبعد سقوط نظام القذافي، اكتسبت بعض الدول المغرب العربي أهمية كبيرة لدى واشنطن وخاصة من الناحية الاقتصادية، وهو ما يؤكده مؤشران:

أولهما: تجدد اهتمام واشنطن بقضية الصحراء الغربية، حيث تقدمت بمسودة اقتراح لمجلس الأمن الدولي تهدف إلى توسيع صلاحيات بعثة "المينورسو" لتشمل رقابة أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء.

وتشير تحليلات عديدة إلى أن واشنطن تتعامل مع هذه القضية كأداة ضغط على المغرب من أجل تقديم تنازلا اقتصاديا لها وخاصة بعد أن فتحت اقتصادها أمام فرنسا وإسبانيا ومنحت مؤخرا فرصا استثمارية هامة للصين.

ثانيا: حرص واشنطن على استمرار التعاون الأمني مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وفي ظل تفضيلها تعزيز التعاون مع كل دولة مغاربية على حدة، بدلا من عمل من خلال الإتحاد المغاربي.

لهذا فإنه أضحى من اللازم أن يتم حل قضية الصحراء الغربية في إطار توافقي يضمن استقلال الصحراء الغربية، خاصة وأن الجزائر لها نية في النهوض بالمنطقة من خلال تحقيق الوحدة المغاربية لأن قضية الصحراء الغربية ستظل دائما حاجزا ما لم يتم حلها[1].

المطلب الرابع: السيناريو المرجح

حسب دراستنا المتواضعة، يمكننا استنتاج أو ترجيح سيناريو من بين السيناريوهات التي تم التطرق لها، وحسب المعطيات والدراسة التي قمنا بها، نرى أن مستقبل الإتحاد المغاربي مليء بالمزيد من التحديات والمعيقات التي تواجهه، فهو يواجه عقبات قد تؤدي مستقبلا إلى حل الإتحاد وتفككه، حيث تعتبر مشكلة التنمية من أخطر التحديات السياسية الداخلية.

[1] بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع: https://www.mohamah.net ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، على الساعة: 21.01.

ونتوقف عند بعض المعطيات الجديدة للاتحاد المغاربي بصفتها المؤشرات الدالة على تفاقم مشكلة التنمية، منها الانفجار الديمغرافي الهائل الذي جعل من المستحيل على البلدان المغاربية أن تؤمن العيش لهذه الكثافة السكانية بالموارد المحدودة المتاحة لديها، كما أن تزايد وتنوع حاجات ورغبات المجتمع بسبب التغيرات التي طرأت على نمط الاستهلاك أو بسبب تعقد شروط الحياة.

أمام هذا التحدي تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي، ونضوب الطاقة خاصة بالجزائر والمغرب بصفتهما المحور الرئيسي للإتحاد المغاربي، فإن متطلبات القمح خاصة تزداد باعتبارها المادة الأساسية، مما ترهن كلا البلدين بشروطها الأساسية الصعبة والانتقال الصعب من النموذج الزراعي إلى النموذج الصناعي، وكذا التحديات الخارجية التي تتعرض لها كل من الدولتين الجزائر والمغرب، ويتعرض معها الإتحاد للتهديد نفسه، وما ينجم عنه من ضعف في إرادة العمل لدى الدولة والمجتمع. وكل هذه التحديات جدية أمام مسيرة بناء الإتحاد المغاربي.

وبالإضافة إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة لتجدد الخلاف بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية، والذي انعكس سلبا على الإتحاد المغاربي، وإذ طلب المغرب بتجميد مؤسسات الإتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر للإتحاد بسبب قضية الصحراء الغربية.

نضيف لما سبق ذكره تدهور وعدم استقرار الأوضاع في ليبيا، وبشكل أقل حدة في تونس.

وبالتالي، فإن الأزمات التي تتعرض لها الأقطار المغاربية نتج عنها انفصام ما بين النظم السياسية والشعوب المغاربية خاصة منها الجزائر والمغرب، لذلك تبقى تجربة الإتحاد المغاربي لا تعكس طموح الشعب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فبالرغم من التجانس الجغرافي والاقتصادي والثقافي بين الأقطار المغاربية، يظل المشكل الرئيسي الذي لا يزل يؤثر على مستقبل الإتحاد المغاربي هو غياب الشرعية الدستورية بالإضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية التي تعد السبب الرئيسي لفك هذا الإتحاد، واستمرار السياسة العامة في هذه الأقطار.

ونظرا لما مر به الإتحاد المغاربي من مشاكل وأزمات والتي سبق لنا الإشارة لها وهي أزمة لوكربي وما نجم عنها، وعلى إثر الأزمة التي تواجهها الجزائر داخليا فهي تخلق سلسلة من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي، بأبعادها المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وكل هذه العراقيل تؤدي في المستقبل إلى زيادة التوترات بين الأقطار المغاربية وخاصة بين الجزائر والمغرب في قضية الحدود وقضية الصحراء الغربية، والتي ستؤدي إلى حل الإتحاد لأن الأوضاع تزداد سوءا وتأزما.

جاء الإتحاد كتكتل شمل كل الميادين الاقتصادية، السياسة والأمنية ليربط بين دول الاتحاد المغاربي الخمس الجزائر وتونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا وفقا لاتفاقية مراكش سنة 1989، وإذ كانت جذوره تعود إلى العمل الوحدوي الذي جمع أقطاره.

يعود فشل الإتحاد المغاربي على الرغم من كل الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في إطاره إلى جملة من العوائق، والتي تجلت بين الجزائر والمغرب أكثر، فالتوترات الحدودية وقضية الصحراء الغربية عطلت إخراج هذا الإتحاد إلى حيز التنفيذ. إلى جانب تخلف مسيرة التنيمة في دول الاتحاد مجتمعة، واتجاهها للاندماج وحل مشاكلها مع دول خارج الفضاء المغاربي.

خلاصة الفصل:

بالرغم أن دول الاتحاد المغاربي يمثل تكتل إقليميا وجغرافيا مهما (إذا تحقق)، خاصة وأنها تمتلك إمكانيات اقتصادية وبشرية هامة، إلا أنها عجزت على تحقيق مساعيها الرامية إلى تأسيس اتحاد مغاربي، وذلك يرجع إلى جمود مؤسسات الاتحاد تحت ومع مجموعة من خلافات أهمها قضية الصحراء الغربية، التي فرقت بين أهم دولتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب. وعليه فلقد لخصنا أنه يجب على كل دولة من دول الاتحاد المغاربي أن تتخلى عن فكرة دولة القائد وانتهاج العمل الجماعي، لإزالة العراقيل والعقبات التي تحول دون تحقيق الاتحاد، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية، والقيام ببعض التعديلات، وتحسين النصوص القانونية ومعاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي لإعطاء بعض المرونة عليها تماشيا مع مستجدات الساحة الإقليمية والدولية لما يخدم مصالح الدول المغاربية.

الخاتمة

إن فكرة الإتحاد المغاربي كانت تعبيرا قويا لمدى استيعاب الدول المغاربية للتحولات التي شهادتها العلاقات الدولية، فمن المعلوم أن العالم في السنوات الأخيرة اتجه نحو خلق تكتلات إقليمية وجهوية من أجل مواجهة التحديات التي بدأت تفرضها ظاهرة العولمة على مستويات عديدة.

وبالرغم مما جاء به المنظرون في مجال التكامل، وما يحقق من نتائج إيجابية في بعض مناطق العالم، إلا أن التجربة المغاربية والتي تعود جذورها إلى فترة الاستعمار قد شهدت جمودا كبيرا. هدفنا في هذه المذكرة إلى استعراض تطور أوجه التعاون بي الدول المخاربية في إطار مشروع الإتحاد. وتحليل أسباب فشل هذه التجربة، والتي تمتلك كل مقومات النجاح. كما قمنا بتبيان سياسات التغلب على مختلف أسباب الفشل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والقانونية.

لأسباب عديدة أبرزها دور العامل السياسي الذي تجسد في قضية الصحراء الغربية، لتدخل المنطقة إلى علاقات فتور وتوتر، لكن الأسباب الخارجية نابعة من البيئة الدولية سياسية والاقتصادية تزامنت مع بوادر نهاية الحرب الباردة، وهذا إضافة للضغوط النابعة من الداخل نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الدول المغاربية، ومع استمرار هذا الوضع كانت معاهدة ماستريخت الخاصة بإنشاء وتوحيد السوق الأوروبية الدافع القوي للمغاربة لأجل الرجوع من جديد لإقامة مشروع التكامل، وقد تم ذلك فعلا سنة 1989 م من إنشاء اتحاد مغاربي بين الدول المغاربية الخمس تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا، والذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي بين دوله وفي مداه البعيد يهدف إلى تحقيق خطوات التكامل الإقتصادي بالتدرج وصولا إلى التوحيد السياسي كآخر مرحلة، لكن الأمر لم يستمر طويلا ليدخل الإتحاد سياسة الجمود والسكون.

إن البلدان المغاربية بالنظر إلى موقعها الإستراتيجي المهم المتمثل بالربط بين الشمال والجنوب والشرق، وهو عامل إيجابي يجب استغلاله، إلا أنها أصبحت أكثر عرضة للتحديات لتي تفرضها العولمة المتوحشة اليوم.

فالدول المغاربية اليوم تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية عديدة، فعلى المستوى الاقتصادي مازالت اقتصاديات الدول المغاربية هشة وضعيفة غير قادرة على مواجهة اقتصاديات الدول الكبرى، في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كما أنها غير قادرة على إيجاد فرص العمل لفئة عريضة من شباب المنطقة، ما يفتح الباب أمام الفئات الاجتماعية، إضافة إلى ظاهرة الهجرة وخصوصا غير الشرعية.

ومن أبرز المظاهر الأكثر خطورة التي أصبحت تدق أبواب المنطقة ظاهرة الإرهاب التي يمتد على طول الساحل الصحراوي، أما على المستوى السياسي فقضية الصحراء الغربية تقف أمام مسار التكامل المغاربي وكذلك غلق الحدود بين دول الإتحاد خاصة بين أكبر بلدين مهمين في هذا الإتحاد ألا وهي الجزائر والمغرب.

أمام هذه التحديات والإكراهات المستعصية، أضحى تفعيل الإتحاد ضرورة ملحة بوصفه المشروع القادر على تحقيق آمال شعوب المنطقة في ظل التكتلات الإقليمية والعالمية ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

- **اختبار صحة الفرضيات:**

– **الفرضية الأولى:** ثبتت صحتها، حيث تأكد أن للإتحاد المغاربي إمكانيات هائلة من حيث التركيبة البشرية التي قوامها ما يقارب مائة مليون نسمة، ولدوله موقع إستراتيجي هام مطل على البحر المتوسط، وعلى المحيط الأطلسي، ويعتبر بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى مساحته الواسعة، وما يمتلكه كل بلد من ثروات طبيعية ومن أقاليم مناخية متعددة. إضافة إلى القيم المشتركة والتاريخ المشترك. كل هذه المقومات وغيرها تنظر التجسيد لتحول المنطقة إلى كتلة اقتصادية وسياسية مهمة.

– **الفرضية الثانية:** تبت عدم صحتها، إذ تبين أن ضعف العلاقات الاقتصادية البينية، الخلافات السياسية الثناءية، المشاكل الداخلية لدول الاتحاد، مشكلة الصحراء الغربية، ضعف مؤسسات الإتحاد، تخلف الجوانب القانونية والمؤسسية والاجتماعية، والتدخلات الخارجية هي أهم معوقات فشل الإتحاد المغاربي.

– **الفرضية الثالثة:** تبتت صحتها، لأن تحقيق وتفعيل الإتحاد المغاربي يتطلب تعزيز العلاقات الاقتصادية البينية خاصة في مجال تشجيع التجارة والاستثمارات، وتسوية قضية الصحراء الغربية.

- **النتائج:**

– أن قيام اتحاد المغاربي جاء نتيجة لتضافر مجموعة من المقومات الأساسية المتمثلة في المقومات الإقتصادية، والبشرية، وحتى الدينية والثقافية، بالإضافة إلى الدوافع المحلية والإقليمية مثل الرغبة في التحرر من التبعية، الظروف الاقتصادية للدول المغاربية، بالإضافة إلى قيام التكتلات الاقتصادية، كل هذه المعطيات الموضوعية لقيام الإتحاد المغاربي.

– طُرحت فكرة الإتحاد المغاربي في مؤتمر طنجة عام 1958، الذي ضم جبهة التحرير الوطني الجزائري، والحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغاربي، حيث إنتقل النشاط الوحدوي من مجرد تنسيق الأعمال إلى قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة.

– ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الدولية من أبرز معالمها نهاية الحرب الباردة وبروز العامل – الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية، ومن هنا تجددت الدعوة لقيام مشروع تكامل اقتصادي عام 1989م بين الدول المغاربية، والذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل بين دوله، كما يهدف إلى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى الوحدة السياسي.

– يقوم الاتحاد المغاربي على هيكل تنظيمي تمثل في مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة إنشائه.

– أهم ما ميز مسار التكامل المغاربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة، فلم تعكس مستوى طموحات شعوب المنطقة، وذلك يعود إلى مجموعة من المعوقات من أهمها: إختلاف طبيعة النظم السياسية المغاربية، الخلافات الثنائية التي أدت إلى تأزم العلاقات المغاربية، وقضية الصحراء الغربية التي تعتبر المصدر الأساسي للتوترات بين الدول المغاربية، أزمة لوكربي وهي ازمة الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها ليبيا في غياب التضامن المغاربي، مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي تهدف لاستنزاف الثروات المغاربية، بلاضافة إلى التحديات التجارية التي تمثلت في إنخفاض التجارة البينية ما أدى إلى استمرار التبعية الاقتصادية للخارج.

– وأخيرا فإن نجاح العمل الوحدوي للإتحاد المغاربي، لا يكون إلا بتسوية قضية الصحراء الغربية، وتشجيع التجارة والاستثمارات البينية،في سبيل العمل الموحد للدول المغاربية، وكلنا أمل أن تكون بداية لبناء إتحاد مغاربي حقيقي توحد فيه العملة، وترفع الحواجز الجمركية ... وتصبح بذلك الدول المغربية تكتلا إقليميا يضاهي باقي التكتلات الإقليمية الأخرى.

- **التوصيات:**

ولكي تخرج دول الإتحاد من أزمتها وتعود إلى تفعيل دور الإتحاد لابد من تجاوز العقبات التالية

– تقوية اقتصادات دول الإتحاد ذاتها من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص، وإصلاح الهياكل المالية وتفعيل دور المجتمع المدني.

– التعجيل في حل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي.

– إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وتوحيد الهياكل الرسوم والأجور والنماذج في جميع الدول المغاربية، والإسراع في تحرير تجارة الخدمات، والإعداد للإنتقال إلى مرحلة متقدمة في التكامل الاقتصادي من خلال إقامة إتحاد جمركي.

– تطبيق مبدأ الديمقراطية الحقيقية في الجانب السياسي واقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي، لأن هذين الجانبين هما سر نجاح العمليات التكاملية الاقتصادية.

– التفاوض مع التكتلات العالمية من خلال إستراتيجية موحدة، وليس من قبل كل دولة بشكل منفرد.

– استغلال الإمكانيات المادية والبشرية والمالية لدول المنطقة اعتماداً على مبدأ التخصص وتقييم العمل، بغية تحسين الإنتاجية، والحفاظ على الموارد دون استنزافها، مع تفادي إقامة مشاريع متماثلة لكي تكون عملية إنشاء تبادل حر مفيدة للدول الأعضاء.

– العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، والإصلاح الضريبي والجمركي وتحرير الحساب الرأسمالي.

– استكمال الربط الكهربائي بين الدول المغاربية مع إنشاء سوق مغاربية للطاقة، واستغلال المتوافر من النفط والغاز في ليبيا والجزائر وتصدير الطاقة للإستفادة من القيمة المضافة بدلا من تصديرها كمواد أولية.

– إن تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي يمكن أن يكون من خلال تنمية التجارة البينية المغاربية، وإقامة المشروعات المشتركة، وتشجيع الإستثمارات البينية، وهذا لا يأتي إلا من خلال تنمية الموارد البشرية، وإكساب القدرة التكنولوجية وإزالة كافة العوائق أمام حرية تنقل عوامل الإنتاج.

– بناء إعلام حيوي وفعال يمكن من بناء الوعي المغاربي، ويدعم الإنتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويروج فرص الإستثمار المنتج داخل البلدان المغاربية.

- **آفاق الدراسة:**

يمكن توسيع الدراسة لتتناول الجوانب التالية:

– آليات تفعيل لاتحاد المغاربي بناء على ما تتيحه تجارب تنموية ناجحة في العالم المتقدم والنامي.

– تقديم إجراءات عملية وتطبيقية لآليات تعزيز العلاقات البينية في مجال الاستثمارات خاصة الإستراتيجية منها بين الدول المغاربية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- إبراهيم بولحية، **مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي**، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار، الجزائر، 2006.

2- **التكامل الاقتصاد المغاربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، بحوث أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2014.

3- جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي- دراسة قانونية سياسية**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

4- شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.

5- صبيحة بخوش، "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

6- عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي- بين حسابات سياسية وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

7- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، ط1، ط2ن دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2007، 2010، 2013.

8- محمد علي داهش، **الوطنية والاتجاهات الوحدوية للمغرب العربي**، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.

9- يوسف مسعداوي، **دراسات في تجارة دولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ب- المذكرات:

10- أصديقي أحمد، **مجلس التعاون الخليجي بين العملية الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وقسم العلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

11- إلياس حناش، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017، 2018.

12- بن شلاط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015. 2017.

13- بن موسى بشير، "**سياسات تفعيل التجارة البينية، دراسة حالة دول المغرب العربي**"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، 2012/2011.

14- بن موسى بشير، **سياسات تفعيل التجارة البينية دراسة حالة دول المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، الجزائر.

15- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، 2008.

16- بوالكور نور الدين، **أثر التكامل الإقتصادي على التوازنات الخارجية لدول الأعضاء، حالة التكامل الإقتصادي العربي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير – إقتصاديات المالية والبنوك – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

17- حنيش الحاج، **التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

18- خلود محمود نعيم، " **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية، دول المغرب العربي** "، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، العراق 2005.

19- رقية بلقاسمي، **تكامل إقليمي مغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010- 2011.

20- رقية بلقاسمي،" التكامل الاقليمي المغاربي، "**دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2010-2011.

21- زكريا مقيدش "**اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسبل تفعيله**"، مذكرة لنيل شهاذة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012/2001

22- ستكوفي عمير، "**التضخم و النمو الاقتصادي، تقرير عتبة التضخم، مقارنة لدول المغرب العربي**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 1980 /2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.

23- شاكري قويدر، " **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، سنة 2015/2014.

24- صفاء بن عيسى، "**السياسات العانة الاقتصادية في المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسة السياسة المقارنة، قسم علوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

25- عائشة إبراهيم عبير، **التكامل الإقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة القاهرة، 2007.

26- عائشة مصطفاوي، "**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964 – 1999)**"، لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، تاريخ، جامعة الوادي، الجزائر 2013/ 2014.

27- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلة تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، ككلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، 2012-2013.

28- كفية قسميوري، **التكامل الإقتصادي بالإتحاد الأروبي كأداة لتدعيم الإستقرار الإقتصادي، دراسة حالة اليونان خلال فترة 2008-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيرر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

29- مخلوف رملي، **آليات تفعيل إتحاد المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر بالعلوم السياسية والعاقات الدولة، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2014- 2015.

30- مقدم عبد الجبار، **تنافس الأورو الأمريكي على المنطقة المغاربية وأثرها على تعاون المغاربي**، مذكرة ماستر علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2017، 2018.

31- مولوج فوزية، "**الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر (3)، الجزائر 2011/2010.

ج- المجلات:

32- إلياس سالم، **التكتلات الاقتصادية آلية لتعزيز فرص التسويق الدولي- الإتحاد المغاربي نموذجا**، مجلة الجزائر لسياسات الاقتصادية العدد 3، 2012، الجزائر.

33- إنصاف سركالي، **العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات 9**، نوفمبر 2018.

34- صالح صالحي، "**التحديات المستقبلية لاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**"، كلية علوم الاقتصاد، علوم التسيير، جامعة سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، 2003.

35- الفاتح محمد عثمان مختار، **التكامل الإقتصادي، إنعكاساته على الدول العربية**، أما راباك مجلة محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، 2014.

36- فيصل بهلولي، **إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية كمدخل لتحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بليدة 2، العدد 14، 2014.

37- لعجال محمد لمين، "**معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الفكر، العدد الخامس.

38- محمد لعجال محمد لمين، "**معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي، وسبل تجاوز ذلك**"، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

39- مصطفى الفيلالي، **إقامة المنطقة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة-2، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.

40- ناجي حريرش، عبد الرحمن ولاد زاوي، **تنافسية تكامل الاقتصادي المغاربي- الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سوق أهراس، العدد 15 الجزء 1، ديسمبر 2017، الجزائر.

د- المواقع الإلكترونية:

41- أشكال التكامل الإقتصادي متاح على الموقع:

https://bohotti.plogspots.com/2016/07blog-postog

42- أشكال التكامل الإقتصادي متاح على الموقع:

https://bohotti.plogspots.com/2016/07blog-postog

43- خالد بن شريف، **دول المغرب العربي: بالأرقام والثروات الهائلة لكن ضائعة**، بتاريخ 4 أفريل 2015، على الموقع:

Https://sasapost.com/maghreb-countries-thenumbers-of-lost-fortumes/13/05/2019-20:15

44- الموقع الرسمي للإتحاد المغاربي: http://www.magherberabe.org/ar/

45- الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي، متاح على الموقع:

https://carnegie- mec.org/2012/02/21/ar-pub-47238

46- مهدي هنان، "الاتحاد المغاربي ...حلم مؤجل"، متاح على الموقع:

http://m.alyaoum24.com/1067738.html

47- عبد النور عنتر، "الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع"، متاح على الموقع:

http://www.aljazeera.net/speciafiles/pages33d78146-c54c-97fd-13f3758a17fa

48- الاتحاد المغاربي، "الرهانات والمعوقات" متاح على الموقع:

http://intelligentsia.tnbver-blog.com

49- الاتحاد المغاربي، "الرهانات والمعوقات" على الموقع:

http://intelligentsia.tnbver-blog.com

50- بحث قانوني حول إتحاد المغرب العربي متاح على الموقع:

https://www.mohamah.net

د- معاهدات:

51- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي. مراكش 17 فبراير 1989.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

52- Kharbachi Hamid et autres , « **Analyse synthétique et critique** », Université de sétif , N 4 , 2005.

53- Michael jacoks, Hegemonic Rivalry hn the Maghreb Algeria and Morocco in the western Sahara conflict University of south Florida scholar commons , cradante these and dissertation gamuary 2012.

54- Mohamed Ahmed Machur ,**Evolution challenges challenges and prospects of the Arab Maghreb** ,union 1951-2010,ATHesis submitted in fulfill mentof the Requirements of the degree of Master of ARTS (m.a) in diplomacy institute of diplomacy and international studies, university of Nairobi 2011.

الملخص

الملخص:

من أهم الظواهر التي اصبحت تميز الإقتصاد العالمي خلال العشريات الأخيرة الماضية، هي الإتجاه المتزايد نحو إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية.

حيث تهدف هذه الدراسة من خلال فصولها الثلاثة إلى تسليط الضوء على أهم العقبات السياسية والإقتصادية، وحتى الاجتماعية،التي تقف أمام قيام الإتحاد المغاربي. والذي لم يفلح لا في تكوين إتحاد جمركي ولا سوق مشتركة، ولا حتى منطقة تبادل حر مغاربية. وهذا بالرغم من توفر مقومات نجاحه.

ومن اجل إمكانية تفعيل الإتحاد المغاربي، فإن الأمر يستدعي توفر الإرادة الإقتصادية والسياسية للتنمية المغاربية، والتي من خلالها تساهم في تحريك هذا المشروع، محاولين في الأخير وضع سناريوهات الاتحاد المغاربي.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد المغاربي، تكتلات الإقتصادية ، معوقات الإتحاد.

Résumé :

L’un des phénomènes les plus important ; qui sont devenus un trait distinctif de l’économie international et mondial est bien (la tendance) progressif vers mettre des conglomérats économiques territoriales.

Le but de cette étude dans les trois chapitres est de mètre en évidence les principaux obstacle économiques, politiques, et même sociales, ou quelle l’union maghrébine est confrontée donc il n’a pas réussi a former ou construire un union douanier, ni un marché commun, ni une zone d’échange libre ou franche maghrébine et tout ca malgré la disponibilité des éléments et les substrats de réussite.

Et pour réactiver l’union du Maghreb il faut bien une volante économique, et politique pour un vrai développement du Maghreb, qui peut enfin faire bouger. Ce projet et aussi pour mettre des scenarios du l’union du Maghreb.

Les Mots clé: l’union du Maghreb, conglomérats économiques, obstacle union.